الطابور الخامس

دكتور
نبيل راغب



الناشر
المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية

٢٠١٧

حقوق النشر

الطبعة الأولى ٢٠١٧م / ١٤٣٨ هـ

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢ - ٣٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

رقم الإيداع : ٢٧٢١٨ / ٢٠١٦

كراسات "مستقبلية"

سلسلة غير دورية تصدرها المكتبة الأكاديمية

تعنى بتقديم اجتهادات حديثة حول العلم والمستقبل

رئيس التحرير أ. د. أحمد شوقى   مدير التحرير أ. أحمد أمين

المراسلات: المكتبة الأكاديمية

١٢١ش التحرير - الدقى - القاهرة ت: ٣٧٤٨٥٢٨٢ - فاكس ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)

المكتبة الأكاديمية

شركة مساهمة مصرية

رأس المال المصدر والمدفوع ١٨.٢٨٥.٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة

القاهرة - جمهورية مصر العربية

تليفون : ٣٧٤٨٥٣٨٢-٣٣٣٦٨٣٨٨ (٢٠٢)

فاكس : ٣٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)



الطابور الخامس

هذه السلسلة

تزايدت فى السنوات الأخيرة عمليات إصدار كراسات، تعالج فى مقال تفصيلى طويل (Monograph) موضوعاً فكريًا أو علميًا مهمًا. وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة، فى عصر، يكاد يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات.

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبيًا بالمقارنة بالكتب، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار. ولأهمية الدراسات المستقبلية فى هذه الفترة، التى تشهد تشكيلاً متسارعاً لملامح عالم جديد، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ/ أحمد أمين لإصدار "كراسات مستقبلية" كسلسلة غير دورية مع تشريفى برئاسة تحريرها.

والملامح العامة لهذه السلسلة، التى تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب تتلخص فى النقاط التالية:

- انطلاق المعالجة مع توجه مستقبلى واضح (Future-oriented)، أى إن المستقبل يكون هو الإطار المرجعى للمعالجة، حيث يستحيل استعادة الماضى، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهده البشرية من قبل.
- الالتزام بمنهج علمى واضح يتجاوز أشكال الجمود الأيديولوجى كافة، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض.
- الابتكارية Creativity المطلوبة فى الفكر والفعل معاً، فى زمان صارت النصيحة الذهبية، التى تقدم فيه للأفراد والمؤسسات: "تجدد أو تبدد" Innovate or evaporate!
- الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، التى تعد قوة الدفع الرئيسية فى تشكيل العالم، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة.
- مقارنة الموضوعات المختلفة سواء كانت علمية أو فكرية مؤلفة أو مترجمة، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustainable Development، التى تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب، بل والكون كله.

تستهدف كراسات هذه السلسلة تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى، التى لاتقل عن أهمية التنوع البيولوجى الذى تحتفى به أدبيات التنمية الموصولة، إننا نقدم رؤيتنا كمصْريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة، فكلاهما مدمر ومستحيل.

هذه الكراسة

يدهشنا بها الصديق العزيز د. نبيل راغب، الأستاذ بأكاديمية الفنون، بقدرته على التنظير الثرى الواضح. فبعد دراسته السابقة عن "نظرية القوة الناعمة"، يقدم لنا اليوم طرحاً متميزاً عن مفهوم "الطابور الخامس" ونوعياته، التى صنفها إلى ستة أنواع: الطابور الإرهابى، المخابراتى، الإعلامى، الماسونى، الثقافى، والنسوى. ويتمثل الجديد فى طرحه فى وضع يده على الملامح المشتركة لهذه الأنواع فى تناولها لمعظم القضايا والمشكلات، مما يجعله يقترح أن هذا المصطلح واحد فى جوهره. رأى خلافى؟ نعم، وهذه هى ميزته، التى تجعل العمل موضوعاً للقراءة النقدية الواعية، التى تثرى بالإتفاق والإختلاف. لقد أراد المؤلف الفاضل أن ينشر عمله فى سلسلة كراسات علمية، ونستسمحه رغم علميتها الواضحة، أن ننشرها فى سلسلة "كراسات مستقبلية"، لأن موضوعها يعيش معنا فى الحاضر والمستقبل المنظور على أقل تقدير.

أ.د. احمد شوقى

يناير ٢٠١٧

مقدمة

أحيانًا يحتار المؤلفون عندما يهدفون كتابة مقدمة لكتاب مهم، انتهوا من تأليفه: هل يكتبون مقدمة تقليدية قد لاتتاسب أسلوب الكتاب، أم يبحثون عن مدخل يشوق القارئ إلى التوغل فى الكتاب.. أو غير ذلك من المتاهات أو التوابل، التى ربما أثرت بالسلب على الخط الفكرى أو العمود النقدى للكتاب.

لكن عندما يبدو العنوان واضحاً من "الطابور الخامس"، فعناصر الفصول تتضح وتتبلور فى كل فصل على حدة، رغم أن نوعية هذا الطابور تختلف من فصل لآخر، لكنه اختلاف لايؤدى إلى تشتيت وحدة الكتاب؛ لأنه يعتمد على الاتساق الفكرى فى توظيف الغاية إلى أن يحققها، وبذلك لاتنفصل الغاية عن الوسيلة.

وإذا كانت الفصول الستة تتناول الأنواع المختلفة للطابور الخامس: الطابور الإرهابى، المخابراتى، الإعلامى، الماسونى، الرأسمالى، الثقافى، والطابور النسوى، وأثبتت أن نهج الطابور الخامس واحد فى تناولها لمعظم القضايا والمشكلات، فهذا يدل أن المصطلح فى جوهره واحد، بحيث أصبح شائعًا فى جمع شمل الحياة فى كل الأزمنة والأمكنة دون جدال غير مثمر.

أ.د. نبيل راغب

المحتويـــات

فصول الطوابير — صفحة

(١) الطابور الرأسمالى

لم يشهد العالم المعاصر طابورًا خامسًا رأسماليًا عشوائيًا وفاقد البصيرة، مثل الطابور الرأسمالى، الذى كشف عورته فى خريف عام ٢٠٠٨ حين انهارت أسواق المال، وكان يحمل فى طياته أسوأ النذر، بل والكوارث التى كانت نتيجة طبيعية للسقوط المالى أو الكساد العظيم بنحو، لم يعرفه العالم منذ عام ١٩٢٩ الذى أشتهر بأنه قمة الخراب الاقتصادى فى كل أرجاء المعمورة. وهو ما حفز عالم اقتصادى ألمانى مرموق، وهو أولريش شيفر، أن يؤلف كتابًا فى منتهى العمق والشمول، تتبع فيه هذه الظاهرة العالمية المرعبة بكل تفاصيلها وخباياها وجذورها وأسبابها ونتائجها المأسوية. وكان قاطعًا كالسيف، عندما أطلق على كتابه عنوان "انهيار الرأسمالية: أسباب فشل اقتصاد السوق الحرة"، وقام بترجمته من الألمانية الدكتور عدنان عباس على إلى لغة عربية متدفقة وسلسة ودقيقة، استطاعت أن تصل بالمضمون إلى القارئ العربى دون أدنى صعوبة.

ويقول شيفر فى مقدمته لكتابه بتاريخ نوفمبر ٢٠٠٨، إن هذا الانهيار لم يبلغ نهايته بعد. فالطابور الاقتصادى العالمى يتحرك صوب المنحدر بشكل لولبى، مشرفًا على حافة هاوية انكماش مثير لكل أنواع الفزع و" عب.. إنه يقف على حافة ثانية أكبر أزمة عرفها التاريخ الحديث.

وكان هذا التطور المخيف قد صار حقيقة ملموسة؛ مما يعنى أن الأمور كلها ستسير نحو الأسوأ، ولن يبلغ بر الأمان سوى الأفراد الذين حصلوا لأنفسهم من قبل على الكثير، وستكون الكارثة أو المصيبة من نصيب المواطنين، الذين ظلوا يجرون لاهثين وراء لقمة العيش. فقد اندثر الطابور الخامس الرأسمالى المتوحش، مثل زلزال ضرب البورصات فى خريف عام ٢٠٠٨، بل وفاق كل الزلازل التى عصفت بها فى هزة أخطر من كل الهزات، التى مرت بها أسواق المال منذ نكبة الكساد الكبير وانتهاء الحرب العالمية الثانية، ووجد النظام الرأسمالى الذى تحرر تمامًا من القيود على حافة الهاوية.

أصبحت الدول الغربية تقاوم لأول مرة أزمة، لم يعد فى الإمكان ضبطها إلا بصعوبة. فأصبحت تنقذ مصرفًا بعد الآخر، وتؤمم الواحد بعد الآخر، لدرجة أنها اضطرت إلى أن تضخ فى الاقتصاد مبالغ، لم يسبق لها مثيل فى ضخامتها، ومع ذلك فإن نجاحها فى وقت الانهيار لم يعد مؤكدًا؛ إذ إن كل الجهود التى بذلتها هذه الدول، أصبحت إلى حد كبير هباءً منثورًا، دخل فى عالم الغيب؛ خاصة فيما يتصل بالطبقة الوسطى التى يعتبرها شيفر القلب النابض فى

المجتمع؛ لأنها الركيزة التى يستند إليها الاقتصاد الوطنى، وهى الحصيلة التى أفرزها اقتصاد السوق أصلاً لكن هذا القلب النابض بالأنشطة الثقافية صار ينزف دمًا منذ سنوات عديدة.

وإذا كان أبناء الطبقة الوسطى لم يتنعموا بخبرات الازدهار الاقتصادى فى كثير من الأحيان، فإنهم صاروا الآن الضحايا الذين يعانون المصائب. إن العاصفة التى هبت رياحها الهوجاء على أسواق المال، والركود الاقتصادى الذى نجم عن هذه العاصفة، أضاع من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ملايين من فرص العمل المتواضعة وفرص العمل المهمة؛ أى ذات الأجور المترتبة أو ذات الأجور المرتفعة.

إن الرعب من التدهور والانحطاط أصبح ينشر ظلاله فى كل البلدان الصناعية؛ فى فرنسا وبريطانيا والنمسا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية، وفى بلدان صاعدة حديثًا من قبيل الصين وروسيا. بهذا المفهوم، فإن الرعب من التدهور والانحطاط قد سار منطلقاً من الفئات الموجودة على هامش المجتمع إلى الفئات التى تحتل مكانة مركزية فى البنية الاجتماعية، فى حين تابع المواطنون بمنتهى القلق والخوف والقوة التى تتفتح بها طاقات الطابور الرأسمالى، والكيفية التى تختص بها عُرى هذا الطابور، عندما تنهار وتختفى عن الأنظار مؤسسات مالية عملاقة؛ لأنها بددت آلاف المليارات من الدولار واليورو فى أسواق رأس المال.

كل هذا الرعب كان يسرى فى كل مكان، وفى حين كانت "طبقة عولمية" تنال أرقى تعليم وتحصل على أفضل الرواتب، لأنها طبقة وطنها العالم كله. وفى هذه الطبقة كانت جذور أكبر أزمة اقتصادية، يشهدها العالم منذ ثلاثينيات القرن العشرين فى صميم الطابور الرأسمالى فى أسواق المال. وأصبحت هذه الأزمة تنشر ظلالها على أناس ظنوا حتى ذلك الحين أنهم بمنأى عن المخاطر.

وفى حين تعهد فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، صانع المعجزة الاقتصادية فى ألمانيا لودفيج أرهارد، بتحقيق شعار "الرفاهية للجميع"، أكد الرئيس الأمريكى چون كينيدى من خلال جملة اشتهر بها أن "التيار سيحمل القوارب كلها نحو الآفق الأعلى"، لكن تيار الرأسمالية التى تحررت من القيود، أصبح يدمر عدداً متزايداً باستمرار من القوارب، التى تهلك غرقاً فى خضم عاصفة العولمة. ولذلك لم يعد عدد كبير من المواطنين يصدق تحقق الرفاهية، التى وعدتهم بها فئات معينة من الاقتصاديين والسياسيين ورجال الأعمال وجماعات الضغط، التى لاتمل من الدفاع عن مصالح فئات معينة والإشادة بمحاسن اقتصاد السوق المعولمة.

لم يعد المواطنون يثقون فى أن المنافسة فى الأسواق العالمية والمضاربات الضارية فى البورصات تعود عليهم بالنفع أيضاً، لدرجة أن عدد المواطنين الذين أداروا ظهورهم لاقتصاد السوق الحرة أصبح فى تزايد لم يسبق له مثيل. بل إن هؤلاء المواطنين صاروا يتحفظون على الإطار السياسى، الذى أحاط بأنشطة السوق الحرة، بل وامتد تحفظهم إلى الديمقراطية التى ارتبطت به، وفقدت كثيراً من بريقها فى أجهزة الإعلام. وأصبحوا غير متحمسين للأحزاب السياسية، وتخلفوا عن المشاركة فى الانتخابات، بل واعتزل عدد كبير منهم الحياة الاجتماعية وعلاقاتها المتشعبة، عندما شعروا بأنهم صاروا بلا عون أو سند، عندما تأكدوا أن الدولة تعير اهتمامها للآخرين، أما هم فليس لهم اعتبار على الإطلاق. كما أن المشروعات الصناعية التى كانت مثمرة، فلم يعد لها مكان أو مأوى على أرض الوطن، بل انتقلت وانتشرت فى كل أرجاء المعمورة. وكانت السوق الإقليمية أو المحلية التى يفترض فيها أنها وجدت لخدمة أبناء الوطن ورفاهيتهم، قد أخذت تتصرف، فى كثير من الأحيان، بجشع لايعرف حدّاً.

إن الطابور الرأسمالى فى بداية عهد اقتصاد السوق التى كانت متكفلة بمبدأ الرعاية الاجتماعية، تم استبداله بنموذج جديد يتصف بالوحشية والأنانية، وأصبح يطلب من أبناء المجتمع مالا طاقة لهم به.. إنه نموذج اقتصاد السوق المحررة من القيود، عندما بلغت عنفوانها، وقواعده لاتحددها الدولة، بل تمليها المشروعات وأسواق المال.

إنه طبقًا لقواعد الديمقراطية، توقفت الدولة ومعها السياسيون المنتخبون، عن التدخل فى عمل اقتصاد السوق حتى تترك الفرصة لقوى السوق تصول وتجول بالشكل الذى تبتكره؛ أى إن الدولة والقادة السياسيين تركوا الاقتصاد الوطنى يوجهه طابور غامض من رجال أعمال. يهيمنون على الشركات العملاقة والمصارف الأخطبوطية، فى حين أنهم لايتمتعون بأى شرعية ديمقراطية، تخول لهم كل هذه السلطات. ومنذ ذلك الحين، أطلق الطابور الرأسمالى العنان لطاقاته الجامحة، المعظمة للرفاهية من ناحية، والمدمرة لوحدة المجتمع من ناحية أخرى. وبالفعل غيرت هذه الطاقات المتفجرة نمط الحياة المعاصرة بشكل متسارع على أرض الواقع.

مارس الطابور الرأسمالى الجديد تأثيره العميق على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، دون أى إدراك عقلانى لأبعاده الفعلية ومحركاتها ودوافعها بشكل محدد؛ ذلك أن العالم الجديد، يختلف عن العالم الذى عرفه البشر قبل اندلاع حمى السوق الحرة. إنه عالم يصعب إدراك كنهه وحقيقته، ولذلك فهو مثير للحيرة والارتباك والاضطراب؛ لأن التداخل بين عناصره لايمكن فضه لمعرفة مساراته. فكل شىء فيه له علاقة وثيقة بالأشياء الأخرى وهكذا

إلى ما لانهاية. ويسلط شيفر أضواء ساطعة وكاشفة ليعرّى الصورة المخيفة، المرتبكة والمربكة لعالم القرن الحادى والعشرين، وكأنه يدق جرس إنذار للمخاطر، التى يمكن أن تهدد المستقبل البشرى بأسره لعل الجميع يمكن أن يمسكوا بدفة الأمور، قبل أن تجرفهم دوامات وأمواج المحيط إلى هاوية تبتلعهم بلا رجعة، بعد أن اختلطت الأمور التى تدفقت فى مسارات معتمة، بل ومظلمة دون أى ضوء فى نهاية النفق. يقول شيفر:

"البورصة فى شانغهاى على علاقة متينة بمثيلتها فى نيويورك، والقروض والعقارات الأمريكية على صلة وثيقة بالمدخرات الألمانية، وفرصة العمل فى فيتنام وثيقة العلاقة بفرصة العمل فى برلين أو فى ولاية باڤاريا الألمانية، والين اليابانى على ارتباط وثيق بالعملة الصينية اليوان. أضف إلى أن هذا العالم الجديد قد أمسى أكثر سرعة، وأن الأفكار والأخبار – ومشاعر الذعر من أزمات البورصات أيضاً – تنتقل الآن بسرعة الضوء، فما يحدث فى آخر طرف من أطراف العالم نلمس أثره لدينا خلال ثوان معدودة.

ولكن، وقبل هذا وذاك، فإن العالم الجديد يكافئ ويعاقب وفق قواعد أخرى. من ناحية أخرى، فإن مجتمعنا، الذى ينطوى على نوافذ يستطيع البعض المروق من خلال نحو الأعلى، لاتزال فيه نوافذ يسقط منها كثيرون نحو الهاوية. فمن يعتقد أنه قد اجتاز الصعاب وحقق ما كان يحلم به، قد يرى نفسه، بين ليلة وضحاها، فى زمرة الخاسرين ثانية؛ لأن الرأسمالية العولمية تقضى على فرص العمل بلا هوادة.

من هذا المنطلق، توالت خسائر العولمة التى انهالت على رؤوس المواطنين من كل جانب؛ فقد أصبحت الجوانب البشعة فى اقتصاد السوق لاتلاحق أصحاب الدخول المنخفضة والمؤهلين تأهيلاً متواضعاً فحسب، بل تنتشر خلالها الجمهور العريض أيضاً. وإذا كان أبناء الطبقة الوسطى قد حققوا من المكاسب مالم يحلموا به من قبل، فإنهم يخشون الآن أن يخسروها أيضاً، وفى مقدمتها دار السكن وفرصة العمل والمكانة الاجتماعية والرصيد المصرفى.

وحين ينحدر البعض نحو الهاوية ببطء وبشكل لايكاد يكون ملحوظاً، يسقط البعض الآخر فى الهاوية بسرعة مفاجئة. كما تكاثرت العقبات، التى تمنع ارتقاء الطبقة الوسطى إلى الدرجات الأعلى فى السلم الاجتماعى.

ولم تعد فرص العمل البسيط والمتواضع تضيع فحسب، بل كذلك فرص العمل المخصصة للعاملين من ذوى الاختصاصات ذات الأهمية الكبيرة. ونتيجة للأزمات المتوالية فى أسواق المال، يجرى تقليص كبير لفرص العمل، ويتم تسريح عدد كبير من العاملين، خاصة فى الأقسام الإدارية؛ بل إن بعض رؤساء

الشركات الضخمة لايتوانوا عن تسريح الأيدى العاملة عندهم من حين لآخر، بل ويطلقون على مثل هذه العملية مصطلح "التخلص من طبقة الوحل المتراكمة لدى مصانعهم". ويقصدون بهذا المصطلح الأفراد العاديين المستخدمين فى الأقسام الإدارية.. إنهم الذين يعملون فى القطاعات الدنيا والوسطى، واعتادوا الجلوس فى المكاتب المكيفة، وليس فى مواقع الإنتاج الخانقة للأنفاس، ومتابعة الأعمال المكتبية الروتينية، التى تحولت إلى أعمال تنجز بالكومبيوتر، وكانت تتمثل من قبل فى حجز تذاكر السفر وتسديد فواتير الدين المستحقة، رهن إشارة أصحاب مراكز القوة والسلطان، ولا علاقة مباشرة لهم بمواقع الإنتاج والأسواق فى أغلب الأحيان.

واعتبارهم طبقة الوحل التى يجب التخلص منها بين الحين والآخر، يعد دليلاً ماديًا ملموسًا على قيمتهم المتدنية فى الطابور الرأسمالى، بل إن قيمة الإنسان فى هذا الطابور بصفة عامة تحت رحمة رأس المال، بدلاً من أن يكون رأس المال فى خدمته، فى حين أن رأس المال نفسه تحت رحمة تقلبات السوق.

ويكاد الطابور الرأسمالى يقوض أسس الاقتصادات الوطنية، بمعنى أنه يكاد يقوض المصدر، الذى يزوده بالمال. فالبورصات والمصارف تترنح، لأنها أفرطت فى العمليات الجسيمة فى خطورتها؛ مما عرضها لانهيار أجزاء كبيرة من أسواق التمويل، وإصابة صغار وكبار المدخرين بالرعب، الذى دفعهم للقيام بمحاولات مستميتة لإنقاذ مالم يعودوا قادرين على إنقاذه من نقود وثروات ورفاهية. وكانت الأزمة المالية التى تفجرت فى الولايات المتحدة الأمريكية، فى ربيع عام ٢٠٠٧ قد تحولت إلى خطر ماحق يهدد الاقتصاد العالمى برمته، بحيث انهارت أشهر المؤسسات المالية العملاقة، الواحدة تلو الأخرى، كما وصلت أسعار الأسهم إلى الحضيض.

وسرى الرعب بين المستثمرين، فحرصوا على تجنب حتى المجالات التى تنطوى على خطر محدود. لم تعد لديهم ثقة إلا فى سندات الدين الحكومية أو فى النقد السائل. وأصبح هم الليل والنهار الجاثم على كاهل الحكومات يتمثل فى محاولة إنقاذ ما تستطيع إنقاذه، وذلك بضخ مقادير هائلة من الأموال فى مؤسسات التمويل المنهارة، وحفز المصارف المركزية باستمرار للقيام بمحاولات عديدة لإنقاذ هذه المؤسسات، وضرورة البحث عن قواعد جديدة لضبط حركة الطابور الرأسمالى، الذى خرج من سيطرتها قبل سنوات عديدة مضت.

لقد أصبحت أسواق المال قاب قوسين أو أدنى من الانهيار الشامل. انهيار بهذا الشكل المأسوى لن تظل آثاره المدمرة مقصورة على البورصة فحسب. ففى نهاية المأساة لابد أن يخسر ملايين المواطنين فرص عملهم، ويتحولون إلى

فقراء عاجزين عن سد متطلبات أدنى احتياجات الحياة اليومية. فلابد من الاعتراف بأن الصناعة أو التجارة المالية لم تتوقف عن تطوير، بل وتعقيد مسارات الأموال من خلال وسائل، لايدرك الكثيرون أبعادها مما يجعلهم مهددين بكوارث أو صدمات لم تخطر ببالهم.. تماماً مثل قنابل خفية مدمرة بلا حدود. وهذا اعتراف أدلى به بمنتهى الصراحة أحد رواد هذه المجاهل المخيفة، وهو المضارب العالمى الناجح وارين بافيت، عندما قال: "إن أحد الأمور التى لايمكن السكوت عنها هو أن تؤدى مقامرات مالية من هذا النوع إلى القضاء على مئات الآلاف من فرص العمل، وتدمير فروع إنتاجية، تتمتع فى الواقع بالحيوية اللازمة، وتشكل العمود الفقرى للقطاع الصناعى".

أصبحت طوابير رأس المال تشبه فى تحركاتها انطلاقات قطعان الثيران الوحشية العشوائية فى البرارى، التى يمكن أن تدوس فيها بحوافرها كل من يدفعه حظه العاثر إلى السقوط فى طريقها. لقد انتهى زمن الملفات الكارتونية والدفاتر الورقية لتحل محلها الشاشات الإلكترونية والقنوات الفضائية، التى لايدرك أحد نوعية المسارات أو الوصلات أو العلاقات فيما بينها. إنه عالم مجهول ومعقد ومعتم ومخيف ولا إنسانى لأنه فى النهاية عالم آلى يمتلك ذكاءً صناعياً، يعمل بناء على آليات وقواعد ومحركات، ليس لها أدنى علاقة بالذكاء البشرى، الذى تقتصر ملكيته على العقل الإنسانى بكل ما يحتويه من أفكار وابتكارات ومشاعر وتطلعات وطموحات وآمال وألهام واحباطات وانطلاقات وغير ذلك من الطاقات العقلية والنفسية التى لايدركها الذكاء الصناعى.

ويعلق أولريتش شيفر على هذا الانقلاب المرعب فى كتابه "انهيار الرأسمالية: أسباب فشل اقتصاد السوق الحرة"، فيقول:

"على صعيد آخر، تزيح الهزة، التى عصفت بأسواق المال، الستار عن المدى، الذى تغلغل فيه اقتصاد السوق الحرة فى جميع خصائص حياتنا. فقد أفرز تحولات عظيمة وبسيطة، وتافهة ومثيرة، واضحة وخفية، تحولات تجعل حياتنا أكثر انقباضاً، تحولات تدفع المواطنين – ليس فى ألمانيا فحسب، بل فى أغلب الدول الصناعية الكبرى – إلى أن يشعروا بالرعب من الرأسمالية. وحتى سنوات قليلة، كان هناك شعور دفين فقط، مجرد شعور بأنه ماكان أحد قادراً على التعبير عنه بالكلمات. وهذا ليس بالأمر الغريب، إذ إن قائمة المنتفعين بالعولمة كانت أطول من قائمة الخاسرين. وكانت ألمانيا تبتز الدول الأخرى قاطبة من حيث المكاسب التى جنتها من تحرير الأسواق من القيود والحواجز، فقد كانت أكبر مصدر إلى العالم".

وبفضل نجاح ألمانيا فى التصدير، استطاعت أن تقيم لنفسها شبكة، ساعدت المواطن الألمانى على تجنب الشعور بالخوف من تقلبات الزمن؛ من منطلق أن

دولة الرعاية الاجتماعية تمد يدها لكل من كتب عليه أن يكون من الخاسرين، بحيث كان يمكن القول بأن الألمان كانوا مرفهين بشكل ملحوظ، ولذلك لم يجد السياسيون والاقتصاديون، فى ذلك الوقت، أى حرج فى نعت منتقدى النظام الاقتصادى السائد بأنهم معتوهون ينشرون الأوهام بين السذج، الذين لايريدون إدراك عظمة النعم التى تفرزها آليات السوق.

ولكن بقدر ما كان هؤلاء الناس يبدو ساذجين، فإن بعض منتقدى اقتصاد السوق كانوا يظهرون فعلاً بمظهر مثاليين غير مسايرين للدنيا؛ فهم يحلمون بعالم افتراضى ما كان له وجود بالشكل الذى يحلمون به. ولكن للحقيقة والتاريخ فإن عدد المواطنين غير الواثقين فى قوى السوق، كان فى تزايد مستمر.

فى شهر مايو ٢٠٠٧، نشرت الصحيفة الاقتصادية "فاينانشيال تايمز"، صفحة كاملة يحتلها استطلاع للتعرف إلى آراء المواطنين فى الدول الصناعية فى النظام الرأسمالى، كانت نتيجته صريحة وواضحة كالشمس فى الآراء والتوجهات التى أعلنتها الأغلبية العظمى من مواطنى الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا، فيما يتصل بالعولمة كخطر يتهددهم جميعاً. وكانت نسبة عشرين فى المائة منهم فقط يعتقدون – بتحفظ – أن التجارة العالمية تحقق من المنافع مالا يمكن إنكاره، فى حين أنه فى ألمانيا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا أكد تسعون فى المائة من الأفراد الذين تم استطلاع آرائهم أنهم يتمنون أن تحمى الدولة الاقتصاد الوطنى بفاعلية أكبر؛ حتى لايدخل فى متاهات يصعب عليه الخروج منها.

وهناك كان تذمر من نوع آخر، ويتمثل فى أنه نحو ثلثى المواطنين يحصلون على الرواتب العليا، التى تحصل عليها المديرون التنفيذيون للشركات العملاقة. أما التباين بين الأغنياء والفقراء ففى تزايد متواصل، وتطالب أكثر المواطنين بضرورة زيادة الضرائب على الأغنياء وخفضها بالنسبة إلى أصحاب الدخول المحدودة. كما يتزايد عدد المواطنين الذين يحلمون بوجود نظام اقتصاد السوق المحررة من القيود، أى بالتحول إلى نظام آخر مختلف تماماً، وخال من كل هذه العورات. لكنهم لايزالون عاجزين عن رسم صورة دقيقة لذلك النظام الذى ينشدونه.

إنهم يحلمون بإنتهاج طريقة ثالثة بين الرأسمالية والاشتراكية، طريق تضمن لهم حريتهم وتحقق لهم فى الوقت ذاته، مساواة أكبر وأماناً ومستقبلاً أكثر استقراراً؛ خاصة وأن الرفاهية لاتحقق نفعاً للفقراء، لأنها تذهب لمصلحة آخرين يعيشون حياة غاية فى الرفاهية فى منازلهم الفاخرة لمصلحة المديرين التنفيذيين، الذين يتربعون على قيادة المشروعات الضخمة ويحصلون على

رواتب سنوية تبلغ الملايين؛ لمصلحة الأثرياء الذين خزنوا ثرواتهم فى الواحات الضريبية أو فى الاقتصادات الناشئة فى آسيا وفى أوروبا الشرقية؛ اى فى البلدان التى صارت الخصم الجديد فى الرهان العالمى على الفوز بالرفاهية.

وفى أحيان كثيرة لايكشف الطابور الخامس الاقتصادى عن حقيقة نواياه فى التلاعب بالأقدار المالية للدول، وكأنها تكمن فى علم الغيب، ومع ذلك لم تعدم هذه الدول وجود العلماء والخبراء الاقتصاديين الذين أدركوا حقيقة أهداف هذا الطابور ونتائجها حتى دون إلمام كامل وتفصيلى بأسبابها ودوافعها. وكانوا أول من أنذر بأن النظام الرأسمالى المحرر من القيود أصبح على حافة الهاوية، بعد أن تشتت طوابيره وتداخلت فيما بينها حين اختلط الحابل بالنابل، وتساءل الناس عن المتغيرات المأسوية بالنسبة إلى الدخول التى يعيشون عليها، وإلى فرص عملهم وما لديهم من أرصدة أو ثروات، وإلى ما سوف يتبقى لهم، وإلى الخسائر التى سيتكبدونها، وهل هم على عتبة عصر المصائب والنكبات وسوء الطالع وكوابيس الشتاء؟!

وبصفة خاصة، فإن الطبقة الوسطى هى التى خاضت مرارة هذا التحول الكئيب؛ بحكم أنها الركيزة التى ينهض عليها الاقتصاد الوطنى، وهى الحصيلة التى أفرزها اقتصاد السوق أصلاً. وبالفعل تراجع عدد أبناء الطبقة الوسطى المتعاملين مع مجلة الاقتصاد الوطنى بأكثر من عشرة فى المائة، واستطاع جزء ضئيل من هؤلاء أن يرتقى إلى مرتبة أعلى، والجزء الأعظم منهم إلى مصاف الثلث الأخير من السلم الاجتماعى. وضاعت من هؤلاء الخاسرين فرص عملهم أو تنازلوا عن جزء من أجرهم، أو باعتهم شركاتهم لشركات أخرى تدفع أجراً لايكاد يسد الرمق.

وإذا كان أبناء الطبقة الوسطى لم يتنعموا بالإزدهار الاقتصادى الرأسمالى فى كثير من الأحيان، فإنهم صاروا بعد ذلك المواطنين الذين يرزحون تحت عبء النكبات المالية. إن العاصفة أو الإعصار الذى هبت رياحه الهوجاء على أسواق المال، والركود المالى والاقتصادى، الذى نجم عن هذا الإعصار، تسبب فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، فى ضياع ملايين من فرص العمل المتواضعة وفرص العمل المهمة، وبالتالى ملايين من فرص العمل ذات الأجور المتدنية، وأيضاً فرص العمل ذات الأجور المرتفعة. وبذلك أصبحت السوق الحرة لعنة تطارد الجميع بلا قيود ومعها ما يسمى بالديمقراطية!!

نشر الفزع ظلاله الكثيفة على كل البلدان الصناعية. ففى منتصف تسعينيات القرن العشرين، ترنحت لأول مرة، الرأسمالية المحررة من القيود. وكانت رياح الأزمة قد هبت فى مكان ناء عن الدول الصناعية الغربية، فالأزمة نشرت

ظلالها، فى أول الأمر، فى الاقتصادات الناشئة، التى كانت قد أسرفت، بعض الشيء، فى تنفيذ عملية الإنفتاح الاقتصادى. وبدأت الكوارث تتوالى عندما انهار الوضع فى المكسيك فى عام ١٩٩٤، وبعد ثلاثة أعوام من هذا التاريخ، انتقلت العدوى أيضاً إلى النمور الآسيوية فى بلدان جنوب شرقى آسيا، حين بدأت تترنح بدورها، وحين انفجرت الأزمة وخرجت إلى السطح فى أسواق الأسهم والعقارات، ذعر المستثمرون فى جنوب شرقى آسيا، وفروا إلى الخارج بملياراتهم. وكان فرارهم قد تسبب بدوره، فى تصعيد عمليات الانهيار.

كان البعض من الاقتصادات المتدهورة قد طلب من خبراء صندوق النقد الدولى مد يد المساعدة ثانية. وفضل البعض الآخر انتهاج الدرب، الذى ترسمه لهم تصوراتهم وليس تصورات الأطراف الأجنبية. لقد رفضوا أفكار الليبرالية المحدثة وآثروا وضع الضوابط الضرورية؛ لحماية مالديهم من أسواق رؤوس المال. كما تلقى الغرب، أيضاً، إشارة إنذار واضحة، إذ فى الأسابيع الأخيرة من صيف ١٩٩٨، انهار أكبر صناديق التحوط – أو المخاطر كما تسمى أحياناً – فى العالم أجمع. ومن خلال ما أجرى من عمليات إنقاذ درامية، نجح المصرف المركزى الأمريكى، فى الحيلولة دون إنهيار النظام المالى العالمى، بحيث تم تدعيم الطابور الرأسمالى بقدر الإمكان.

وبعد فترة وجيزة من هذه الأحداث، نسى السياسيون والمصرفيون والمتعاملون فى البورصات ماحدث وتحولوا منطلقين صوب أعمالهم اليومية كعادتهم؛ إذ لم يصدق أحدهم أن ماحدث لم يكن سوى نذر أزمة ذات أبعاد مخيفة، أزمة الطابور الرأسمالى المحرر من القيود، وليس أزمة يمر بها هذا البلد أو ذاك.

وظلت الأزمة تتفاقم مما جعل الخبراء والمفكرين الاقتصاديين العالميين يواجهون الدول والحكومات بالحقائق المأسوية، التى خاض العالم بأسره غمارها منذ مطلع القرن الحادى والعشرين، لدرجة أن الاقتصادى الأمريكى روبرت شيلر قال فى عام ٢٠٠٨: "إن الأزمة يمكن أن تؤدى، على مدى عقود كثيرة من الزمن، إلى إلحاق أو ضم الأضرار فى اقتصادنا وعلاقاتنا الاجتماعية، أى فى نمط حياتنا وفى الثقة والآمال، التى يعقدها المواطنون على تكاتفنا، وعلى ما لدينا من مؤسسات مشتركة". وبعده قال الاقتصادى الألمانى أولريشك شيفر فى كتابه "انهيار الرأسمالية" عام ٢٠٠٩: "الطامة الكبرى هى أن المضارب الذى يخسر المليارات، لايلحق الضرر بنفسه فحسب، بل بالمصارف والمشروعات والمؤسسات، وبمجمل الاقتصاد الوطنى فى بعض الأحيان". والبورصات على وجه التحديد، خير بل ذكَّرهم جهاز لتسجيل الهزات الزلزالية خاصة فى زمن الضربات الإرهابية، وليس مجرد المضاربات المالية.

ويكفى الاستشهاد بهجمات الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، التى لازالت تزعزع العالم الذى كان ينظر إليها فى بادئ الأمر، على أنها عمل إرهابى ليس إلا، لكن الحقائق التى تكشفت بعد ذلك، أثبتت أن إرهابيى القاعدة لم يدمروا بنايتى مركز التجارة العالمى فحسب، بل زلزلوا وزعزعوا أسس وأساسات النموذج الغربى، نموذج اقتصاد السوق، وشتتوا مسار الطابور الرأسمالى العالمى.

ومهما كانت الحال، أدركت الدول الصناعية غفلتها، التى صورت لها أنها كانت ترتكز على نظرية عبقرية فى الاقتصاد، فإذ بها غارقة فى محنة لاتعرف كيف تخرج منها. ولم تجد مفرّاً من أجل المحافظة على مستوى ومعدلات الأنشطة الاقتصادية، من أن تجعل المصارف المركزية تخفض معدلات أسعار الفائدة، وبالفعل حصلت المصارف على السيولة النقدية بسعر منخفض، وقامت بدورها بإقراض هذه السيولة بأسعار ذهيدة. وكان التوسع الهائل فى عمليات الإقراض قد خلق صناعة مالية ضخمة، تفتقر إلى أبسط متطلبات الشفافية. وكان السعى الدؤوب فى توسيع عمليات التمويل، قد دفع المصارف إلى نقل قروضها إلى شركات الأرصدة الخاصة المقيمة فى الواحات الضريبية حيث لاضرائب، وبيع هذه القروض، المرة تلو المرة وبلا انقطاع.

هنا برز الوجه المرعب للأزمة، فلم يعد أحد يعرف، فى نهاية المطاف، نوعية المخاطر، التى تحف بهذه القروض. كما انتفعت ملايين العائلات الأمريكية من تدفق السيولة النقدية؛ فمع أن هذه العائلات لم تدخر شيئاً له وزنه؛ فإنها استطاعت أن تمتلك البيت الخاص بها، وبذلك تضخمت سوق العقارات وظهرت مزدهرة على السطح، طوال ست سنوات من انطلاق هذه التطورات، حينما عجز أصحاب العقارات السكنية عن خدمة القروض التى تورطوا فيها. وأدت هذه التطورات إلى تعثر المصارف، وأن تصبح السلع والآلات التكنولوجية المعقدة، التى استحدثتها الصناعة المالية، بلا قيمة. وسرعان ما انتقلت عدوى الأزمة من أمريكا إلى أوروبا وإلى آسيا وأمريكا اللاتينية أيضاً، رغم أن الحكومات والمصارف المركزية قد استماتت فى الحيلولة دون انهيار النظام المالى.

وتواصلت الأزمة واستحكمت حتى بلغت قمتها المأسوية التاريخية فى هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، عندما أصاب الإرهابيون الولايات المتحدة الأمريكية فى قلبها بتدميرهم مركز التجارة العالمى، بصفته رمز الرأسمالية وطليعة طابورها، الذى انهار فى تمام الساعة التاسعة وتسع وخمسين دقيقة صباحاً، وتمثل فى البرج الجنوبى البالغ ارتفاعه ٤١١ متراً. وفى تمام الساعة العاشرة وثمانية وعشرين دقيقة صباحاً، انهار البرج الشمالى أيضاً، وسط سحابة كثيفة من الحطام والغبار والرماد.

وامتد الكابوس الأسود ليحتوى بجحيمه شركات أخرى كثيرة؛ حيث كان ٣٥٠٠ من موظفى مصرف الاستثمار "مورجان ستانلى"، و٤٠٠ من موظفى "بنك أوف أمريكا"، و٣٥٠ من موظفى المصرف الألمانى، يعملون جميعاً فى البرجين التوأمين". وتساقط حطام البرجين المنهارين على مبنى "المركز المالى العالمى"، الذى ضم مقار شركات من بينها مصارف الاستثمار الشهيرة مثل "ميريل لينش" و"ليمان براذرز"، وشركة بطاقات الائتمان "أمريكان إكسبريس"، وصحيفة "وول ستريت جورنال"، ووكالة أنباء "داو جونز".

كان الهجوم على أمريكا قد أرهب البورصات، وأثار فزع هذه المؤسسات، التى تعد جهاز تسجيل الهزات الزلزالية التى عصفت بالاقتصاد؛ ففى أوروبا وأمريكا اللاتينية انخفضت أسعار الاسهم إلى مستويات لامثيل لها، بلغت رقماً قياسيّاً سواء فى نسبة هبوطها، أو الزمن التى استغرقته فى الهبوط. فقد أحكم الرعب قبضته على كل أرجاء العالم؛ مما أدى إلى إغلاق الولايات المتحدة أبوابها، وعودة عملائها إلى بيوتهم هاربين بجلدهم، وتعليق كل التعاملات لحين انقشاع الكابوس. كما أغلقت بورصة لندن أبوابها بمجرد تلقيها تهديداً بأنها على شفا تعرض لهجوم كاسح بالقنابل. واختفت الطوابير الرأسمالية من الدهاليز، التى اعتادت أن تتحرك فيها سواء فى المصارف والشركات، وبدا المشهد المرعب للبشر الذاهلين أو الهاربين، كأنهم شهود عيان لنهاية العالم.

لكن لابد أن يسجل التاريخ لبعض الطوابير الرأسمالية للمسئولين فى مختلف وزارات المالية فى أوروبا، الذين تماسكوا إلى حد ما، أنهم سارعوا إلى الاتفاق مع المصارف المختلفة على إنقاذ النظام المالى العالمى من مأساة السقوط فى الهاوية، من خلال تنفيذ برنامج إنقاذ لاتزال أبعاده غير معروفة حتى الآن، وإن قيل أن الطابور الرأسمالى الخفى قد قام بهذا الإنقاذ. وكان كبار المسئولين قد اتخذوا قراراً يقضى بأن تواصل البورصات أعمالها أطول مدة بقدر الإمكان، رغم كل المحاذير من المخاطر المحيطة بتلك الظروف والأحوال، والتساؤلات التى دارت حول الضرورة الفعلية لهذا القرار فى ظروف، ليس هناك أسوأ منها!! ولكن الخبراء اقتنعوا بالفعل بحتمية قيام لندن وفرانكفورت وطوكيو مقام وول ستريت؛ وإلا ستذهب ملايين الصفقات التى لم تتم تسويتها بعد هباء، كأنها لم تكن.

ودون أى تردد، نقلت المصارف تجارتها بالبضائع المالية، من نيويورك إلى أوروبا، وبعد بضع ساعات إلى آسيا أيضاً. وكان هنرى بولسون، رئيس "مصرف الاستثمار المالى: جولدمان ساكسى"، قد أكد أن الهجمات الإرهابية قد سببت هزة فى منتهى العنف للعالم المتحضر. ولم يكن هناك مفر من اتخاذ قرار حاسم وقوى وسريع؛ ليمنع تعرض المجتمع المالى برمته إلى كوارث، قد تكون

أكثر بشاعة من تلك التى وقعت منذ ساعات، وكان الإرهابيون قد عقدوا العزم على تدمير ما لدى الولايات المتحدة الأمريكية من ثقة بالنفس وثروة أيضاً، بتسديد ضربة موجعة ومدمرة بلا حدود، تصنع لأكبر أمة اقتصادية، فى العالم أجمع، كارثة سياسية واقتصادية لايمكن أن تنساها أو تتجاهلها كعادتها عبر الأجيال. فالولايات المتحدة فى نظرهم هى الإمبريالية الغربية نفسها، وقائدة الطابور الرأسمالى فى جميع أرجاء المعمورة.

ورغم أن أمريكا وحلفاءها تكاتفوا فى مواجهة هذا الهجوم، فإن الإرهابيين نجحوا بالفعل فى زعزعة الاقتصاد الأمريكى، وكذلك الاقتصاد العالمى والنظام الرأسمالى المتوحش؛ فقد استطاعوا أن يحولوا هذا النظام العالمى الراسخ من حال إلى حال، وكأن العالم بأسره تغير، وبذلك تعرت هشاشة الطابور الرأسمالى، وفقد هيبته أمام كل سكان المعمورة.

وكانت أهم معالم هذا التغير، أن حقبة الاسواق المفتوحة، تلاها منذ الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، عصر عادت فيه الأمم إلى التفكير فى هوياتها الوطنية.. عصر عادت فيه الدولة إلى قيم التركيز على الذات، وصارت تمارس تأثيراً أكبر، وتتدخل أكثر وتراقب مواطنيها بعين فاحصة، وتتدخل فى الأنشطة الاقتصادية بدقة، كما كانت تفعل فى عصور سابقة. إنه عصر عودة الرقابة الحكومية. وكانت "بيزنس ديك" الأمريكية قد تنبأت بعد أسبوع من الهجوم قائلة: "إن علينا التفكير فى اقتصاد جديد"، وإن العلاقة بين الدولة، أى الحكومة، والاقتصاد الخاص سيطرأ عليها تحول، هو لمصلحة الحكومة فى نهاية الأمر. ويعلق أولريش شيفر فى كتابه "انهيار الرأسمالية" على هذه المتغيرات الجذرية التى كانت مجرد تنبؤات، فيقول:

"وكيفما اتفق، فهذه التنبؤات كانت قد بدت جلية فى ذلك اليوم ذاته، أعنى فى الحادى عشر من سبتمبر. ففى هذا اليوم، نشرت الهجمات ظلالها على كل ما يرمز إلى الرأسمالية الأمريكية تقريباً: فقد علقت أستديوهات الأفلام فى هوليود أعمالها بالكامل، وأوصدت أبوابها فى لوس أنجيلوس وفلوريدا حديقة الملاهى التابعة لشركة ديزنى، وأغلقت أبوابها الفروع التجارية التابعة لشركة "مول أمريكا"، كبرى مراكز التبضع فى البلاد.

غير أن آثار الهجوم بدت أكثر وضوحاً فى الشهور التالية: فشركات النقل الجوى زادت بنحو صارم من التدابير الأمنية. وضاقت كثيراً مساحة الحرية، التى كان المسافرون يتمتعون بها فى السابق. وعم البورصات فزع عظيم من اندلاع كساد اقتصادى. وحين باشرت "وول ستريت" أعمالها، بعد أجازة دامت أربعة أيام، خاطب نائب الرئيس الأمريكى ديك تشينى المتعاملين قائلاً: "لن نسمح لهذه الهجمات بأن تنجح فى تخريب الأنشطة الاقتصادية".

"ولكن، وخلافاً لهذا النداء المتفائل، شهدت البورصة فى أول يوم تباشر فيه نشاطها متعاملين، يبيعون ما بحوزتهم من أصول بأبخس الأثمان. وخلال بضعة أسابيع، تبددت الثروات المستثمرة فى الأسهم بما قيمته ٢ تريليون دولار أمريكى. على صعيد آخر، وراحت الآلاف من الشركات تحذر، فى العالم أجمع، من أن أرباحها ستتراجع بنحو ملحوظ. من ناحية أخرى، أعلن عديد من شركات النقل الإفلاس. بالإضافة إلى هذا وذاك، ارتفع سعر برميل النفط بنحو متسارع".

وتوالت المحاولات المستميتة لاستيعاب الصدمة بقدر الإمكان، لدرجة أن الدول الغربية بدت فى تعاملها مع الصدمة، وكأنها قوة جبارة خارقة تجسد الوبال بعينه؛ فالأمريكيون أنفقوا تلالاً من المال من أجل الحيلولة دون تدهور الأنشطة الاقتصادية، وهى أموال ما كانوا يمتلكونها أصلاً. فقد أجاز الكونجرس للحكومة الأمريكية، بسرعة البرق، خفض الضرائب بنسبة لم يسبق لها مثيل. وتحت مظلة هذه السياسة الزائفة، تسبب جورج بوش فى وصول الدين الحكومى، الذى يسمى أحياناً الدين العام، إلى مستويات ما كانت تخطر على البال أبداً. ففى سنوات حكمه الثمانى، ارتفعت مديونية الحكومة الأمريكية من حوالى ٣ تريليونات إلى ما يزيد على ٦,٢ تريليون دولار أمريكى. ومعنى هذا، أن الرئيس الثالث والأربعين قد تسبب فى ديون جديدة، بلغت قيمتها ما يساوى مجمل الدين العام، الذى تراكم فى عهد الواحد والأربعين رئيساً، الذين حكموا البلاد، بدءاً من جورج واشنطن وإنتهاءً بجورج بوش الأب.

ولم تواجه هذه السياسة الرأسمالية الخرقاء اعتراضاً يذكر، بل إن الديمقراطيين أنفسهم لم يظهروا أى أعتراض ملموس على هذه السياسة. وكانت حجة بوش فى هذا الإسراف المجنون فى الدين العام، تتمثل فى الكفاح ضد الإرهاب، وفى الحربين اللتين تخوضهما أمريكا بقيادته: الحرب على أفغانستان أولاً، وعلى العراق فيما بعد.

وما كان العالم سيأبه كثيراً بهذا العجز، لو كانت الولايات المتحدة قادرة على تمويله من مصادرها الوطنية، لكن الوضع الجديد للولايات المتحدة يوضح بجلاء أن الولايات المتحدة ليست قادرة على النهوض بهذه المهمة. فالأمريكيون، ينفقون فى حياتهم الخاصة، أيضاً، مبالغ تفوق الدخول، التى يحصلون عليها، أى إنهم لايدخرون المال الذى يمكن للحكومة الأمريكية اقتراضه منهم لتمويل العجز فى ميزانيتها، لدرجة أن حصة الادخار فى التسعينيات وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ حقبة الكساد الكبير؛ مما أجبر الحكومة الأمريكية على الاقتراض من العالم الخارجى لكى تمول ديون الدولة، شأنها فى ذلك شأن أى دولة نامية أو حتى فقيرة فى حاجة ملحة للاقتراض.

وبالفعل، انهالت القروض من بقية دول العالم المتقدمة على الولايات المتحدة بمئات الدولارات فى كل عام. ففى معظم بقاع المعمورة، واظب عديد من المصارف المركزية الأجنبية وصناديق الاستثمار وشركات التأمين على شراء سندات الدين الصادرة عن الحكومة فى واشنطن، ولأن المستثمرين الأجانب اعتادوا شراء أسهم الشركات الأمريكية؛ لذا كانوا مدفوعين بالإيمان والثقة فى استثمار الازدهار الاقتصادى.

ومن هذا المنطلق، كانوا يمولون العجز العظيم فى ميزانية الحكومة الأمريكية، وفى ميزان الحساب الجارى الأمريكى، ومن ناحية أخرى، يمنحون الدولار القوة؛ لكى يحافظ على قيمته فى أسواق الصرف الأجنبى، ما دام الجميع واثقين من متانة الاقتصاد الأمريكى.

فمثلاً، احتفظ المصرف المركزى الصينى، بمفرده، فى خزائنه برصيد بلغ ١,٨ تريليون دولار أمريكى فى تلك الأزمة الطاحنة، التى لم تمنعه من أن يمتلك احتياطياً أجنبياً لم يسبق له مثيل فى العالم أبداً. وكانت روسيا والدول العربية، أيضاً، تحتفظ بسندات دين صادرة عن الحكومة الأمريكية، بقيمة تبلغ عديدًا من مليارات الدولارات الأمريكية. وبناء على هذه المديونية المهولة، يمكن القول بأن الرفاهية التى يتنعم فيها الأمريكيون، مرهونة باستعداد دول الاقتصادات الناشئة لتمويل العجز الحكومى، وعجز فائض الحساب الجارى فى الاقتصاد الأمريكى.

وهكذا انقشع "الحلم الأمريكى"، الذى عاشت على أمله أجيال متتابعة من الأمريكيين، وتشتت الطابور الرأسمالى تحت وطأة الأزمة الطاحنة، التى كانت بمثابة افتتاحية لأزمة أخرى، تمثلت فى انهيار النشاط العقارى، الذى لم تشهد أمريكا مثله من قبل. فمثلاً نشر الخبير والمستثمر الشهير فى العقارات ستين أوتول، كشفاً، هو بمثابة خريطة للإفلاس، اشتمل على كل المنازل المعروضة للبيع بالإكراه، أو التى تعود ملكيتها إلى المصارف، واتخذ من مدينة ستوكتون الصغيرة، التى تقع فى قلب كاليفورنيا نموذجاً لما عاناه سكانها، الذين لايزيد عددهم على ثلث مليون، من المحنة أو النكبة العقارية. فقد وصل عدد المفلسين من أصحاب المنازل حدّاً، لامثيل له فى أى مدينة أمريكية أخرى؛ ففى الفترة الواقعة بين مارس ويونيو فى عام ٢٠٠٨ فقط، تخلت تسعة آلاف أسرة عن منازلها؛ أى صار يباع بالمزاد العلنى، وبشكل إجبارى، منزل من بين كل ٢٥ منزلاً فى الأشهر الثلاثة المذكورة.

وكانت مدينة ستوكتون نموذجاً لمدن موجودة فى كل مكان على خريطة الإفلاس الأمريكية؛ فالوضع الذى تعانى منه هذه المدينة، تعانى منه كثير من

المدن الأمريكية، واختفى الطابور الرأسمالى كأنه لم يكن، عندما تعين على ملايين من العائلات الأمريكية إخلاء منازلها؛ لأنها لم تعد قادرة على خدمة ما فى ذمتها من قروض، لابد من الوفاء بها. والبعض منهم يُهجَّرون عنوة من منازلهم بكل معنى الكلمة، لا لشىء إلا لأن المصارف تتطلع بفارغ الصبر إلى رؤية المال، وهو يخرج من جيوب العملاء ليدخل فى خزائنها.

خلال الفترة الواقعة بين أبريل ويونيو من عام ٢٠٠٨ فقط، جرى فى الولايات المتحدة – وفى نيڤادا وكاليفورنيا وفلوريدا وأوهايو وأريزونا ومينشيجان على وجه الخصوص – عرض ثلاثة أرباع مليون دار للبيع بالمزاد العلنى. وزاد عدد حالات الإفلاس إلى أكثر من الضعف خلال عام واحد، وإلى أربعة أضعاف خلال ثلاثة أعوام. ولم يكن لهذا التهجير مثيل، ولا حتى فى حقبة الكساد الكبير، الذى خيَّم على الولايات المتحدة فى ثلاثينيات القرن العشرين. وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" قد أكدت أن "الحلم الأمريكى" أصبح يباع بالمزاد العلنى فى هذا الزمن.

وتتجلى الإنتهازية الوحشية الوضيعة، التى تميز سلوك أعضاء الطابور الرأسمالى فى الولايات المتحدة، عندما يرى بعض رجال الأعمال الأفاعى فى الحالات الحرجة والأزمات الخانقة الفرصة المناسبة؛ لأن يستغلوا الورطة التى سقط فى أعماقها بعض المواطنين الذين لايملكون النظرة الثاقبة؛ إذ بمجرد أن تطفو على سطح المجتمع مظاهر ورطتهم، فإنهم يسارعون إلى استدعاء المحامين المتخصصين فى مساعدة الأمريكيين المفلسين على التخلص من عواقب العقود، التى أبرموها مع مصارفهم.

ومن خلال المحامين، ينصح رجال الأعمال، أصحاب العقارات السكنية المتخلفين عن خدمة ما بذمتهم من قروض، بأن يسارعوا بأن يتركوا للمصرف الديون والعقار؛ فالمنزل المرهون هو الضمانة الوحيدة، التى تستطيع المصارف الاستحواذ عليها، وفق القوانين المريبة السائدة فى أغلب الولايات الأمريكية. وفى الحال يشرع هؤلاء المحامون فى ابتكار حزمة متكاملة من التدابير المزيفة الخادعة لهؤلاء السذج، الذين يتوهمون أنهم أصبحوا قادرين بهذه التدابير أن يقضوا فى وجه مصرفهم، الذى يوشك أن يبتلع كل ما يملكون.

وفى عام ٢٠٠٨، اتسعت دائرة أزمة العقارات، ولم تعد مقصورة على الضواحى الهاشمية التى يسكنها أصحاب الدخول المتدنية، وكانت النتيجة الكئيبة أن أمتد الطابور الذى يضم مصاصى الدماء من المحامين، مع انتشار الأزمة التى فرضت خلالها وضغوطها على أبناء الطبقة الوسطى أيضاً. حقاً كان أبناء هذه الطبقة يحصلون على دخول أعلى، ويمتلكون مساكن أكثر رحابة، وتقع فى أحياء سكنية أرقى.

غير أن الطامة الكبرى هى أن ملايين الأمريكيين، لم يكن الوعى الاجتماعى ضمن اهتماماتهم، فأساءوا الاستفادة الحكيمة فى استخدام دور سكناهم. فقد واصلوا، بأسلوب متصاعد بلا مبرر معقول، رهن مساكنهم نظير قروض يستخدمونها لتمويل تطلعات، لا لزوم لها مثل شراء سيارة جديدة دون حاجة ملحة إليها أو أثاث راق أو القيام برحلة سياحية عالية التكاليف. وفى كل مرة ترتفع فيها القيمة السوقية لمساكنهم، تتضاعف رعونة هؤلاء المواطنين فيقترضون أكثر مقابل رهن عقاراتهم من جديد؛ أى إنهم كانوا ينفقون ويضاعفون رفاهيتهم أكثر فأكثر، من خلال عمليات الاقتراض المتصاعدة دون ضابط أو رابط.

إن تمويل الأنفاق من خلال القروض يتفق اتفاقاً تامّاً مع الأسلوب الأمريكى للحياة اليومية. وتعتبر العاصمة الأمريكية واشنطن المثل الأعلى أو القدوة الحسنة، التى يسير على نهجها كل المسرفين فى الإنفاق الممول من خلال القروض. وتجلى هذا الطيش فى أيام الأزمة، التى استدان فيها الأمريكيون، بغير تردد أو حساب أو خوف، ما استدانوه بعد الحادى عشر من سبتمبر على عكس المتوقع؛ فقد بدا الأمر وكأنهم قرروا أن يؤكدوا للإرهابيين أنهم لن يفلحوا فى فرض إرادتهم عليهم! إى إنهم أصبحوا أكثر إصراراً على التمتع بحريتهم على أكمل وجه!! وهذا هو انتقامهم من الإرهابيين بالتخلص منهم وإبادتهم، لكن هذا لم يحدث على الإطلاق، رغم العدد الفادح من الضحايا، إذ انتهت الأحداث المأسوية، ولم يعرف حتى الآن الدور، الذى قامت به قوات الأمن الأمريكية التى شاركت مراراً من قبل فى معارك الإبادة الجماعية، سواء فى داخل أمريكا أو خارجها؛ إذ يبدو أن النكبة برمتها طواها الصمت الأمريكى الرهيب، الذى ابتلع كثيراً من أمثالها من قبل.

وتعزز هذا الجنون من خلال سُيَّاس المصرف المركزى، القائمة على أسعار الفائدة المتدنية، ومن خلال صيغة جديدة، ابتدعتها مصارف الاستثمار، وتتمثل فى تكوين رزم من مشتقات القروض أى ابتدعوا طريقة تكوين حزم، تضم كل واحدة منها مئات أو آلاف القروض العقارية، التى منحتها المصارف؛ من أجل تحويل حزم القروض هذه إلى أوراق مالية يتم تسويقها بأسعار فائدة مفرطة فى الارتفاع. وانطلقت مصارف الاستثمار، تُسوق هذه الأوراق المالية، التى أطلقوا عليها مصطلح "سندات مضمونة بالعقار"، من خلال شركات التأمين وصناديق الاستثمار، ومصارف أخرى. وبذلك تخلصت المصارف العقارية فى الحال، من القروض الرديئة، المتعثرة؛ أى التى كانت المصارف قد منحتها إلى أفراد لاقدرة لهم على تسديدها.

والطابور الرأسمالى لايتوقف عن الخداع والنصب، حتى فى أحلك الظروف. فبعد ما تخلصت المصارف العقارية من هذه القروض، واظبت على دفع العملاء

الذين يعملون لصالحها إلى توريط المواطنين، الذين لم يفقدوا سذاجتهم وطيشهم بقروض جديدة، بالتعاون مع وكالات التصنيف الائتمانى، التى تصدر شهادات الجدارة الائتمانية، وتشجع المستثمرين على شراء الأوراق المالية، وكانت هذه الأوراق المالية المدعمة بالقروض المتعثرة تعطى تقييماً جيداً فى بعض الأحيان وجيداً جدّاً فى أحيان أخرى.. وهكذا بدت هذه الأوراق، كأنها مضمونة إلى حد بعيد. وبهذه الطريقة التى تعتمد على الاحتيال الخفى، تتحول القروض المتعثرة إلى أوراق مالية من الدرجة الأولى!!

وعندما كشف الأمريكيون من أصحاب الوعى الرأسمالى وسائل الاحتيال المنتشرة بهذا الشكل، اعتقد كثيرون أن الأزمة المالية هى مشكلة أمريكية بحتة، وأن الولايات المتحدة هى المسئولة عن حلها أولاً وأخيراً. ولكن ما كاد يعلن مصرف "ليمان براذرز" أفلاسه، وهى المصرف الأمريكى الناشط فى مجال الاستثمار المالى فى ١٥ سبتمبر عام ٢٠٠٨، حتى اندلع إعصار عظيم، أحاط بالعالم أجمع وفى غضون بضعة أسابيع، تفكك الطابور الرأسمالى، وترك الأمريكيون هذا المصرف يقضى نحبه عن وعى وإصرار؛ لكى يثبتوا للمصرفيين العاملين فى وول ستريت حقيقة، مفادها أن ليس كل مصرف يناشد الحكومة مد يد العون له، سيحصل على هذا العون بالضرورة.

غير أن العالم دفع ثمناً باهظاً بسبب هذا الخطأ الفادح، عندما انكشف الوجه الحقيقى البشع للطابور الرأسمالى؛ ففى الأسابيع التالية، انهار الكيان [illegible]م للنظام المالى، نتيجة للثقة، التى تبددت بالكامل بين المصارف، بحيث توقف الإقراض تماماً بين المصارف، وخيّم شبح الإفلاس على الجميع، لدرجة أن كل مصرف صار يتساءل: على من ستدور الدائرة، ويعلن الإفلاس هكذا بهذه البساطة؟!

وعلى خلفية هذا التدهور، انهارت بالكامل المتاجرة بالمشتقات وبلغت أسواق الأسهم فى البورصات الحضيض. ففى خريف عام ٢٠٠٨، شهدت بورصات العالم عمليات بيع للأسهم، لم تشهد لها مثيلاً منذ ٢٤ أكتوبر عام ١٩٢٩، حين وقعت نكبة الكساد الأعظم. وحاولت الحكومات والمصارف المركزية، الوقوف فى وجه الأزمة المتصاعدة إلى قممها الخطيرة، فأعد الأمريكيون والأوروبيون خطط إسعاف جبارة تبلغ قيمتها مئات المليارات، سواء من الدولار أو اليورو، فى محاولة مستميتة؛ للحيلولة دون إفلاس المصارف الكبيرة. لكن خلال المحنة لم تعد مقصورة على المصار والبورصات، بل انتقلت عدواها إلى الطابور الاقتصادى بأسره.

وكان عالم الاقتصاد الكندى الشهير جون كينيث جالبريث، يكرر فى كتاباته قوله: "إياكم أن تنسوا عام ١٩٢٩"، وهو الذى قدم المشورة لخمسة من رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية. وكان جون كينيدى أول هؤلاء الرؤساء؛ إذ كان قد

تعرف إلى كينيدى منذ أيام الدراسة فى جامعة هارفارد. ونشر عشرات الكتب فى مختلف فروع الاقتصاد، من بينها "مجتمع الوفرة" و"اقتصاد الاحتيال البرىء"، كما أنه أشرف على إصدار المجلة الاقتصادية "فورتشون". وكان قد ألف كتباً عن الحدث الكارثى الذى اندلع عام ١٩٢٩ والذى كان بداية الأزمة التى عصفت بالاقتصاد العالمى بأسره. ففى مرجعه الكبير "الانهيار الكبير" خصص مائتين وخمس صفحات للحديث عن الأسباب والوقائع، التى أدت إلى تلك الأزمة، ويحدد جالبريث العوامل التى أفضت إلى الكارثة، ويذكرها بالتفصيل، وهى: المضاربة الجنونية، وهشاشة النظام الرأسمالى المصرفى، والوضع المزرى الذى اتصف به الميزان التجارى الأمريكى.

ويركز جالبريث على سبب آخر، هو: "رداءة توزيع الدخل القومى"، التى أسهمت فى اندلاع الكارثة والإسراع بها؛ لتسيطر على العالم أجمع. كما يركز على أن الأغنياء كانوا فى عام ١٩٢٩ من النوع المسرف والمفرط فى كل شىء، وتشير الدلائل إلى أن خمسة فى المائة من المواطنين كانوا يستحوذون على ثلاثين فى المائة من الدخل المتاح. ونتيجة لهذا التوزيع المسرف فى التباين، كان مصير الاقتصاد مرهوناً بعاملين، هما: استثمار مقادير كبيرة من الأموال، وإنفاق مزيد من الأموال على السلع الكمالية، أو بالتوسع فى ممارسة العاملين فى آن واحد. ولكن رغبة الفئات الغنية فى الإنفاق على السلع الكمالية، تأثرت بالوضع السىء، الذى خيّم على البورصة فى نهاية أكتوبر ١٩٢٩.

وإذا كانت كارثة ١٩٢٩ قد تكررت بصورة أخطر فى كارثة ٢٠٠٨، فذلك لأن الجزء الأعظم من النقد المتداول فى عالم المال الحديث، هو نقد مسجل على الورق فقط؛ أى مسجل لدى العملاء من ودائع ادخارية وحسابات جارية. وإن كانت المصارف تُثبت هذه الودائع فى دفاتر حساباتها، ولكنها لاتتوافر لها فى خزائنها على أوراق نقدية ومعدنية، تقابل هذه البضائع؛ فما لدى المصارف من نقد سائل يعادل جزءًا يسيراً جدًّا من قيمة الأموال المودعة لديها، وهذا على خلاف قاعدة الذهب؛ إذ لايوجد غطاء ذهبى لما هو متداول من نقد ورقى ومعدنى. من هنا، فإن إقدام العملاء، بالجملة، على سحب ودائعهم سيجبر المصارف، لا محالة على إعلان الإفلاس. وبعدها تبدأ الكارثة التى تعم الجميع.

وخلافاً للأزمة التى عصفت بالاقتصاد العالمى إبان الثلاثينيات، لم تبدأ الأزمة الراهنة دفعة واحد، بل نشأت على شكل مراحل: الأزمة الأولى اندلعت فى صيف ٢٠٠٧، وتبعتها المرحلة الثانية فى خريف ٢٠٠٧، واندلعت الثالثة فى ربيع ٢٠٠٨، والرابعة فى خريف ٢٠٠٨.

وربما كانت هناك مرحلة خامسة أو سادسة أو سابعة؛ لأن احتمال اندلاع هذه المراحل أمر متوقع بالفعل. وقد تتطور الأزمة التى بدأت فى السوق الأمريكية للعقارات، إلى كارثة عالمية الأبعاد.. المهم أن تتخذ الحكومات التدابير والإجراءات الصائبة. إن واجبها القومى يحتم عليها أن تضفى الاستقرار على الاقتصاد، وأن تجرد الرأسمالية من خصائصها المدمرة، وأن تصنع للسوق القواعد الواضحة والضوابط الصارمة؛ أى تشرع الإطار العام لعمل السوق على أساس سليم، كما أن عليها أن تروض اقتصاد السوق المحررة من القيود والضوابط.

إن هذا التوجه أخذ يتبلور، بالفعل شيئاً فشيئاً. ولا يعنى هذا التوجه سوى أن البشر أصبحوا فى أمس الحاجة إلى أن تمارس الدولة دورها، بالمعنى الصحيح ثانية. وهى حاجة أصبحت ملحة إلى دولة أكثر قوة وفاعلية.. دولة تعلو على الاقتصاد لا أن تظل تحت رحمة تقلباته؛ بحيث يمكنها أن تؤدى الوظائف التى هى من صلب اختصاصها، وذلك بعد مضى مدى زمنى طويل، رأى فيه البعض أن الدولة هى العدو اللدود للاقتصاد. بل إن الرئيس الأمريكى الأسبق رونالد ريجان الجاهل اقتصادياً كان فى قمة السعادة والفخر بقدراته الوهمية، عندما رفع شعار أن الدولة ليست العدو اللدود للاقتصاد، بل هى إنها فى حقيقتها المشكلة الحقيقية. وكانت نتيجة هذا الشعار الفوضوى المدمر، أن تركت السياسة الساحة الاقتصادية العالمية؛ لكى تتلاعب السوق بالبشر كما يحلو لها، واكتفت بأداء دور المتفرج.

لكن الأيام قالت كلمتها الحاسمة فى نهاية الأمر، عندما أثبتت أن الأزمة العالمية تبين بوضوح أن هذا التوزيع المفتعل والمغرض لاجدوى منه، بل هو خرافة مدمرة. فالدولة لايجوز لها، إطلاقاً، أن تكتفى بدور المتفرج، بل عليها أن تنزل إلى الميدان، وأن تكون الحكم صاحب القول الفصل؛ فهى الضمانة الأكيدة التى توفر للاقتصاد عوامل الإنصاف والعدالة الاجتماعية.. إنها وحدها الطرف القادر على إنقاذ المشاريع والمؤسسات والمصارف، والأخذ بيدها فى أيام الشدة والعسر، وعلى نشر مشاعر الطمأنينة الصادقة والأمان الملموس على المواطنين.

ولم يعد الجدل حول ما إذا كان ينبغى على الدول أن تتدخل، على نحو أكثر قوة، بل هو يدور حول درجة ومقدار هذا التدخل. فلم يعد الطابور الرأسمالى السرعة أو العلنى يملك القدرة على أن يصول ويجول، كما كان يفعل من قبل دون أية عقبات. فالدولة تدخلت أصلاً فى الحياة الاقتصادية فى أمريكا وأوروبا أيضاً بأدلة واضحة من حقائق الأمر الواقع. وكانت صحيفة "فاينانشيال تايمز" قد اعترفت بهذا التدخل فكتبت قائلة: "إن الحكومة عادت لتحتل مكاناً يقع فى قلب الاقتصاد".

وبلا لف أو مواربة، اعترفت صحيفة "وول ستريت جورنال" بأن تراث الليبرالية المحدثة، الذى خلفه كل من رونالد ريجان ومارجريت تاتشر، قد تمت تنحيته جانباً ولم يعد له دور ينكر. ومهما كانت الحال، فقد أصبح من الواضح أن عصر التصرف فى التحرير الاقتصادى، وفى خصخصة المشروعات الحكومية قد ولى وانقضى، وأن عصراً جديداً قد حل مكانه: عصر الدولة الأكثر قوة وفاعلية والقادرة على بناء المستقبل القومى الاقتصادى للبلاد، بعد أن تضع حدّاً قاطعاً لألاعيب السرية أو العلنية، التى ظل الطابور الرأسمالى يمارسها فى فترة فشل السوق المحررة من القيود.

(٢) الطابور الإعلامى

لم يعد الطابور الإعلامى مقصوراً على توظيف القنوات الإعلامية فى توصيل المعلومات وصياغتها لأهداف معينة فحسب، بل تحولت هذه الوظائف إلى حروب فعلية، عرفت باسم "حروب الجيل الرابع"، وانطلقت آلياتها إلى زعزعة استقرار دول المنطقة المستهدفة عن طريق وسائل عديدة، منها: نشر الأكاذيب والفتن والقلاقل والمخاوف وإثارة الاقتتال الداخلى، باستخدام أحدث وسائل التكنولوجيا والاتصالات، دون الحاجة إلى شن عدوان خارجى تقليدى على تلك الدول، التى سرعان ما تفقد استقرارها وتوازنها، وتجد نفسها ريشة فى مهب الرياح، وهى تواجه مصيرًا يجعلها فاشلة وجثة هامدة طبقاً للمصطلحات، التى سادت مؤخراً فى الساحة الإعلامية، فلم تعد الحرب الآن باستخدام الأسلحة والمعدات العسكرية فحسب، كما كانت فى سنوات سابقة، بل اتخذت أشكالاً جديدة، واستحدثت وسائل وأساليب أخرى؛ لتحل محل كل الحروب التقليدية بين الجيوش المختلفة.

وكان ما جرى من كوارث ومصائب ونكبات على أرض العراق، على شكل صراعات داخلية واقتتال، تستهدف التقسيم اعتماداً على استراتيجية الهدم من الداخل، هو فى حد ذاته نموذج مثالى، يمكن تطبيقه على حروب الجيل الرابع. فالسنة والأكراد والشيعة كانوا يعيشون منذ زمن طويل دون صراعات، شأنهم شأن العرقيات والأقليات فى دول العالم بصفة عامة.. والآن تم تقسيم العراق ودب الصراع الداخلى بأسباب دينية وطائفية وعرقية، ولن ينتهى إلا بنهاية العراق نفسه.

وحروب الجيل الرابع هى شكل جديد من أشكال الصراع، وهذا المصطلح استخدم لأول مرة فى عام ١٩٨٩ من فريق من المحللين الأمريكيين فى الولايات المتحدة، وفى مقدمتهم وليم س. ليند الكاتب والخبير فى الشئون العسكرية، وأيضاً الأستاذ العالم الدكتور ماكس ج مانوارينج الباحث والمحلل الاستراتيجى بمعهد الدراسات الاستراتيجية، التابع لكلية الحرب فى الجيش الأمريكى، والمشرف على البحوث الاستراتيجية والأمنية والوطنية، وكان أول من عَرف حروب الجيل الرابع فى محاضرة علنية، قال عنها "إنها الحرب بالإكراه لإفشال الدولة، وزعزعة استقرارها، ثم فرض واقع جديد، يضع فى اعتباره مصالح العدو، الذى يتحتم أن يظل أسير المتاهة، التى دخلها بلا أمل فى الخروج منها".

وتهدف حروب الجيل الرابع تفتيت مؤسسات الدولة الأساسية والعمل على انهيارها أمنياً واقتصادياً واجتماعياً، وتفكيك وحدة شعبها من خلال الإنهاك والتآكل البطئ للدولة، وفرض واقع جديد على الأرض لخدمة مصالح العدو، وتحقيق أهداف الحروب التقليدية نفسها (الجيل الأول – الثانى – الثالث) بتكلفة أقل (بشرية – مادية – إلخ)، كما تستهدف أيضًا تجنب مشكلات ما بعد الحرب (الروح العدائية ضد الدولة المعتدية)، وهى التداعيات الإعلامية، التى تترسب فى أعقاب الحرب، وتظل تتردد بطريقة أو بأخرى إلى أن تطمسها ترددات إعلامية جديدة وتحل محلها.

وتعتبر منظمات المجتمع المدنى فى مقدمة نظام الاختراق للمجتمع، خاصة أن عمليات الاختراق تتم تحت شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية، وكلها قيم لايختلف عليها دين أو قانون أو منطق؛ لأنها كلها تصدر عن بدايات ومنطلقات صحيحة تماماً. وإن كان يتم من خلالها تحليل شرائح المجتمع فى إطار الطوابير السرية والخفية، التى تتبنى بالتدريج قضايا بعينها وتضخمها فى داخل الدولة المستهدفة، وعلى المستوى الإقليمى والدولى، مع تبنى رموز المعارضة داخليًّا وخارجيًّا، وأخيراً استخدام العملاء فى الدول المخترقة، وتسليط الأضواء عليهم، ومنهحم الجوائز العالمية كإحدى الآليات أو الأدوات التى تمنحهم حصانة أدبية؛ للتحرك بحرية داخل المجتمع والإقليم لإقناع المواطنين بأفكارهم وتوجهاتهم.

وتعتبر حروب الجيل الرابع المثل الأعلى لهذه الحروب، عندما تبدأ ولايشعر بها أحد؛ إذ يفضل أن تستخدم القوة الناعمة أو القوة الذكية أو الناعمة، وهو المفهوم أو المصطلح الذى ابتكره المفكر الأمريكى جوزيف ناى، والذى تولى عدة مناصب رسمية، منها مساعد وزير الدفاع للشئون الأمنية الدولية فى حكومة بل كلينتون، ورئيس مجلس المخابرات الوطنى. وكانت مؤلفاته مصدراً رئيسيًّا لتطوير السياسة الخارجية الأمريكية، والتى تعتمد على التنوع الكبير والاستخدام الذكى للقوة الناعمة والقوة الصلبة، فى تناغم عال مخطط طويل الأمد، يظل يتحرك على شكل طابور ثعبانى ناعم، يتلون بلون الأرض أو الرمال، التى يتحرك عليها فى صمت مطبق إلى أن تستيقظ الدولة المستهدفة فى النهاية، وقد أصبحت جثة هامدة، بعد أن تكون الأسلحة الإعلامية قد فعلت فعلها وداس طابورها على جثتها الملطخة بدماء المعركة وترابها، وتدخل التاريخ كدولة فاشلة ميتة.

ورغم خطورة هذا النوع من أجيال الحروب لاستخدامه استراتيجية هدم الدولة المستهدفة من الداخل، فإن مواجهته ليست بالمهمة المستحيلة. فعند دراسة وتحليل العناصر والمكونات والآليات، التى تصنع المكون الداخلى للدولة المستهدفة للهدم والتدمير، يتحتم على مواطنى الدولة المستهدفة أن يعوا أنهم

الطابور أو الطاقة، التى ستنفذ بنفسها الجزء الأكبر من هدم هذه الدولة، وعليهم المبادرة للانطلاق كالسهام أو الصواريخ، التى تعرف بدورها أهدافها جيداً. لابد أن يعوا ذلك كوعيهم بقدرهم نفسه، وأن يفطنوا لهذا الشكل الجديد من أشكال الصراع وسماته وآلياته وأدواته وأساليبه ومعطياتهن؛ إذ إنه يختلف تماماً عن أجيال الحروب السابقة. ومن هنا كان الأسلوب الأمثل للمواجهة يتبلور فى الأسلحة العلمية والإعلامية واليقظة والوعى والتحليل العلمى للأحداث الداخلية والإقليمية والدولية، من خلال مؤسسات وكيانات راسخة قوية قادرة على اقتحام معركة المصير والمستقبل.

وإذا انتقلنا إلى المجال الفضائى أو الكونى أو السيبرانى، فإن المجتمعات الصناعية قد انتقلت بدورها للإقامة أو السكنى، فيما عرف باسم "القرية العالمية" أو "القرية الكونية"، التى أطلق عليها مارشال ماك لوهان، ذلك الاسم التنبؤى عام ١٩٦٧. ففى تلك القرية، وبالنسبة إلى جانب متزايد من الأنشطة اليومية، أصبح كل واحد من السكان مربوطاً بطريقة أو بأخرى بشبكة الإنترنت نفسها، على حد قول الباحثة كاميل فرانسوا، فى "مركز بيركمان للإنترنت والمجتمع" بجامعة هارڤارد الأمريكية، وإن كانت قد أعادت نشره بالفرنسية فى صحيفة "لوموند"؛ لتشرح لقرائها كيف أن الإنترنت عبارة عن شبكة مفتوحة، تتميز بحرية النفاد إليها.

لكن حين ظهرت مصالح عسكرية فى هذا الفضاء الافتراضى، وجد البشر أنفسهم فى حياتهم المدنية، التى اعتادوها طوال حياتهم، وهم فجأة فى الخط الأول من المواجهة. وإذا ما تحمسنا لكلام الاستراتيجية الفرنسية كاميل فرانسوا فى دفاعها عن نظم المعلومات وأمنها، وجدنا أن هذا الوضع يجعل من الفضاء الافتراضى "برج بابل جديد" فقد فيه البشر القدرة على التفاهم أو حتى التواصل، إذ إنهم كتب عليهم أن يعيشوا فى هذا الفضاء الافتراضى، بل ويمكن أن يتعاركوا فيه حتى الفناء.

وأصبح من المعتاد أن يطلق على هذه المعارك والصراعات المتزايدة والمتصاعدة بين الدول فى عالم الإنترنت اسم "حرب سيبرانية"، رغم أنه لم يؤد أى عمل عنف معلوماتى أو إعلامى حتى الآن، إلى صراع مسلح، وإن كان توماس ريد الأستاذ بجامعة أوكسفورد، قد كتب فى منشورات الجامعة عام ٢٠١٣ بحثاً بعنوان "الحرب الافتراضية لن يكون لها مكان".

وكانت هوليوود كعادتها سباقة إلى إشعال جذوة الخيال العلمى، وابتكار كل أنواع الصدى للخلفية الثقافية، التى تولدت فى أعقاب ظهور فيلم "حرب الألعاب"، الذى أثار ضجة كبيرة، جعلت الكثيرين يتأثرون به فى نظرتهم، سواء إلى واقع حياتهم أو إلى حد التأثير فى السياسات العامة فى مجال الحروب الرقمية، وذلك

ما فعله ستيفانى شولته فى بحثه، الذى نشره فى منشورات جامعة نيويورك عام ٢٠١٣ بعنوان: "التفكيك شفرة الإنترنت فى الثقافة الشعبية الشاملة".

وإذا كانت الحرب السيبرنية قد أحتلت الصفحة الأولى من مجلة "تايم" الأمريكية منذ عام ١٩٩٥، فإن قدرات الهجوم والدفاع الرقمى للدول، لم تبرز على نطاق واسع إلا فى أواخر ٢٠٠٧، وذلك – أول الأمر – فى سلسلة من الهجمات السيبرانية الموجهة من روسيا عند أجهزة كومبيوتر الحكومة فى دولة إستونيا، وضد بنوك وصحف ذلك البلد، الذى كان يقع فى الاتحاد السوفييتى سابقاً، ثم ضد دولة جورجيا عام ٢٠٠٨، التى كانت ضمن الاتحاد السوفيتى أيضاً. فأكدت تلك الأحداث للمتخصصين فى الاستراتيجية الإعلامية، والمعرفية أن الهجمات السيبرنية صارت من بين أدوات الصراعات الدولية أو الثنائية.

هذا المنظور السيبرانى يصور أيضاً العلاقة الخاصة بين المجالين المدنى والعسكرى. إنه بفضل العمل غير الرسمى والتعاونى، الذى أنجزه خبراء المعلوماتية والحواسب فى إستونيا، توصل هذا البلد الواعد إلى الخروج مما نعته وزير الدفاع وقتها بأنه أزمة أمن قومى. وكان أندرياس شميت قد نشر بحثاً بعنوان "الهجمات السيبرنية علىٰ إستونيا "ضمن كتاب" مجال محموم: النزاع فى الفضاء السيبرنى، ١٩٨٦ إلى ٢٠١٢"، جمعية دراسات النزاع السيبرنى، ڤيينا، ٢٠١٣.

ودفعت تلك الأحداث القوى الكبرى إلى تنظيم نفسها، فتم فى ٢٠١٠ إنشاء القيادة الفرعية الأمريكية الخاصة بالعمليات السيبرانية فى فورت ميد، بولاية، وتولى الجنرال كيث ألكسندر، الذى كان منذ ٢٠٠٥ على رأس الوكالة القومية الأمريكية للأمن، رئاسة هذا الجهاز، الذى تتمثل مهمته، حسب زوارة الدفاع، فى تأمين حرية العمل فى الفضاء الافتراضى للولايات المتحدة وحلفائها، مع إنكار تلك الحرية على منافسيهم. وما يزال اليوم رجل واحد أيضاً، هو الأميرال مايك روجرز، يرأس القيادة الفرعية الأمريكية الخاصة بالعمليات السيبرانية وكذلك الوكالة القومية الأمريكية للأمن. وظلت الوظيفتان تجتمعان تحت قيادة واحدة، رغم التوصيات التى قدمت للرئيس أوباما، بعد ظهور قضية إدوارد سنودن، طبقاً للتقرير والتوصيات، التى وردت فى منشور البيت الأبيض، الذى صدر بعنوان "الحرية والأمن فى عالم متغير" فى ١٢ ديسمبر ٢٠١٣.

وكان فى يونيو ٢٠١٠ قد طرأ أحد أبرز التطورات الرمزية فى مجال الحرب السيبرنية، عندما اكتشفت مجموعة من الباحثين فى روسيا البيضاء "دودة" معلوماتية، تم خلقها بهدف مهاجمة النظم الصناعية لمحطات شركة "سيمنس" الألمانية، وخاصة محطاتها النووية والهيدروكهربائية. فكان ذلك البرنامج أول سلاح سيبرانى تم العثور عليه صدفة فى الطبيعة، أى بعد نسخة ونشره فى

الشبكة العالمية للإنترنت، وقد كشفت صحيفة "نيويورك تايمز"، فى يونيو ٢٠٠٢، أن الأمر يتعلق بتركيبة أمريكية وإسرائيلية، أنشئت أول الأمر، ونشرت ضد آلات الطرد المركزى النووى الإيرانية المخصصة لتخصيب اليورانيوم فى المفاعل النووى "ناتانز"، وهى جزء من برنامج تجسس معلوماتى، أطلق عليه اسم "ألعاب أولمبية"، وهى تطور مذهل لأساليب التجسس، التى تجعل آليات الطابور الخامس التقليدى مجرد "ألعاب أطفال" إذا ما قورنت بها.

والحرب السيبرانية ليست لها قواعد ولا ملامح، إذ يبدو أنها صارت لها كتائبها من التجارب والخبرات الخاصة بها، لدرجة أنها صارت لها كتائبها وفيالقها. فقد انطلق عدد من صحفيى "وول ستريت جورنال"، فى مهمة إحصائية للجيوش السيبرانية، وهى عملية فى منتهى الصعوبة والتعقيد، مما يرتبط بها من غموض شديد، ومع ذلك أحصوا مالايقل عن ٢٩ دولة، تتوافر فى كل منها وحدة أو عديد من الوحدات العسكرية أو المخابراتية المخصصة للهجوم فى المجال الافتراضى.

وكانت أهم تلك الدول الولايات المتحدة وروسيا والصين وإيران واسرائيل وكوريا الشمالية، يضاف إليها حوالى خمسين بلداً تمتلك لأغراض مماثلة، برمجيات وأدوات قرصنة جاهزة للاستعمال، وكأنها جاهزة لخوض حرب إعلامية ومعلوماتية يمكن أن تقع فى أى وقت، ولكن هذه الصناعة تظل فى التكتم؛ فالحرب السيبرانية تثير سباقاً جديداً نحو التسلح، وهو ما يلاحظه مؤلفو البحث الميدانى والمشار إليه. فقد صارت الحكمة العسكرية تعتبر أن كل صراع قادم سيكون له بعد سيبرانى. ولا شك أن ظاهرة تضخم التجهيزات اللازمة، يؤكد أنها من باب التنبؤ القابل للتحقق.

ورغم أن قدرات الدول تنظمت وتهيكلت منذ عام ٢٠٠٨، فإن الإطار القانونى لتلك الأعمال السيبرنية ظل غائماً وغير متبلور، لدرجة أن المدير السابق لوكالة الأمن الأمريكى ولوكالة المخابرات المركزية مايكل هايدن، يعترف بهذا القصور بلا حرج، ويذكر فى هذا الصدد ملاحظة أبداها رئيس إستونيا توماس هندريك إيلفيز يقول فيها: "فى غياب عقد اجتماعى فى الفضاء الافتراضى، يمثل هذا الفضاء كوناً يكاد يكون شبيهاً بذلك، الذى تصوره الفيلسوف البريطانى توماس هوبز (١٥٨٨-١٦٧٩) على شكل كيان هلامى لامعنى له ولا وجود محدد، وأطلق عليه اسم أو مصطلح "ليفياثان"، إذ إنه بلا قوانين أو قواعد أو دلالات يمكن أن تجعله دولة تعرف معنى القانون. إنه هباء لاينطوى إلا على العدم والبشاعة والغلظة والخواء وغير ذلك من الخصائص، التى شكلت هذا الكيان أو الكون البشع، الذى أسماه هوبز "ليفياثان"، وجعل منه عنواناً لكتابه المخيف هذا.

وفى عام ٢٠٠٩، انطلقت مجموعة صغيرة من الخبراء، تحت إشراف منظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو) فى عمل أكاديمى حول الإطار القانونى الدولى، الذى يمكن تطبيقه على المواجهات فى الفضاء السيبرانى. وقد سعى "دليل تالين" الذى نشر عام ٢٠١٣ أن يجيب عن السؤال التالى: إن القانون الدولى الخاص بالصراعات المسلحة ينطبق طبعاً على الفضاء السيبرانى، ولكن كيف؟ غير أن تلك الأعمال الأكاديمية، التى تتعلق بقواعد يفترض تطبيقها فى فترات الصراع المسلح، لا بالقواعد التى يمكن استخدامها فى حال نشوب خلافات بين الدول زمن السلم، تعكس درجة الجدل القائم بين القوى الكبرى بشأن هذا الموضوع.

إن عسكرة الفضاء الافتراضى تتقدم بخطى أسرع بكثير مما تتقدم به خطى بناء آليات السلم الإيجابى، التى ينبغى أن تصحبها. وكان على الخبراء أن ينتظروا حتى عام ٢٠١٢، عندما تبلورت مبادرة مشتركة، قامت بها البرازيل والولايات المتحدة ونيجيريا والسويد وتونس وتركيا؛ لتؤكد منظمة الأمم المتحدة أن حقوق الإنسان يجب تطبيقها كذلك على الإنترنت، مهما كانت وسيلة الإعلام المعنية، وبصرف النظر عن حدود البلدان.

وفى العام التالى ٢٠١٣، أعد فريق من الخبراء الحكوميين، التابع للجنة الأولى للأمم المتحدة لنزع السلاح والأمن الدولى، تقريراً يعلن أن القانون الدولى، وخاصة ميثاق الأمم المتحدة، ينطبق أيضاً على الفضاء السيبرانى، كما ورد فى تقرير مجموعة الخبراء الحكوميين المكلفين بدراسة تقدم المعلوماتية عن بعد فى سياق الأمن الدولى، منظمة الأمم المتحدة، نيويورك ٢٤ يونيو ٢٠١٣. وباختصار فإن مثل هذا الإعلان يستدعى عملاً أولياً للإعداد؛ بهدف تحديد كيفية تفعيل هذا القانون الدولى فى هذا المجال.

وأخطر ما فى سباق التسلح السيبرانى، أنه سباق ينتشر فى سياق متحرك غير ثابت، يثير فيه حتى مجرد وصف ما يجرى فإنها صراعات سيبرانية، جدلاً. وحينما دعت لجنة القوات المسلحة بمجلس شيوخ الولايات المتحدة، جيمس كلابير مدير المخابرات الأمريكية فى فبراير ٢٠١٦، إلى تحديد نوع الهجمات أو الأحداث الكفيلة بإثارة رد عسكرى، اختلط عليه الأمر ولم يقدم جواباً شافياً؛ لأنه لم يقل سوى أن المسألة تصور وإحساس.

أما الفريق فنسانت ستيوارت، الذى يدير وكالة مخابرات الدفاع الأمريكى، فقد ذهب إلى أنه ليس من المفيد حقاً أن نقوم بتصنيف كل الأحداث السيبرانية فى خانة الهجمات، بصرف النظر عن هوية من أحدثوها وعن دوافعهم، بل من المفيد – على حد قوله – أن نميز الأحداث السيبرانية عن أعمال الحرب، طبقاً لتقرير لجنة مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة الامريكية عن الخدمات العسكرية والمخاطر الدولية.

وهذا الجدل يبرز من جديد عن كل حادثة أو حدث، ففى نوفمبر ٢٠١٤، أثار الهجوم المعلوماتى على شركة سونى للإنتاج السينمائى لغطاً كثيراً، فتحدث مسئولون أمريكيون عن عمل إرهابى سيبرانى، أو عن حرب سيبرانية، فى حين تحدث آخرون عن مجرد عملية قرصنة، تماثل ما يمكن تسميته بـــ "جريمة سيبرانية"، إلى أن حسم باراك أوباما المسألة فقال إنها "عملية تخريبية سيبرانية".

والأمريكيون الذين لايملون من التعبد فى محراب الديمقراطية، وإن كانوا هم أول من يدوسون عليهم فى صراعاتهم المادية المسعورة، أفسحوا مكاناً لديمقراطيتهم فى هذه العملية التى أثاروا بها جدلاً، عندما رفعوا صنمها فى المعبد السيبرانى؛ بهدف تحديد الإطار القانونى الذى يمكن تطبيقه، ونتائج ذلك والفاعلين المعنيين بالأمر. ففى الحياة الواقعية (أى خارج الفضاء الافتراضى)، لايمكن تعبئة الجيش من أجل انكسار زجاج نافذة، أما فى الفضاء السيبراتى فالأمور تختلف تماماً، فإن ردة فعل مبالغاً فيها مثل التى جرت لشركة سونى، أمر ممكن فى مجالات أخرى أو شبيهة. وبالفعل كلما زادت درجة تبعية الشركات لشبكة الإنترنت، كان عليها أن تطوع قوانينها وآلياتها الاجتماعية لتأمين السلم والعدل والأمان، فى سياق جعل المجمعات العسكرية الصناعية العالمي تطور وتفرض طرق رقابة تدخلية، بل وتصحيحية لآية متاهات يمكن أن يتورط فيها السياق.

ومع ذلك، فإن رواد مهندسى الشبكة والسيبرانيين الليبراليين كانوا يحتمون بفضاء افتراضى خارج إطار أى تدخل للدولة، لايشوبه تأثير سيادات العالم من لحم وفولاذ، حسب وصف الشاعر چون بيرى بارلو، فيما أسماه "إعلان استقلال الفضاء السيبرانى" فى مؤتمر دافوس فى ٨ فبراير ١٩٩٦. أما الجنرال هايدن، فإنه يزدرى هذه الرؤية التى تقابل رؤية فضاء سيبرانى" يُنظر إليه على أنه المجال الخامس للعمليات العسكرية بعد الأرض، والفضاء والبحر والجو، ويقول:

"إننا، إذا ما نظرنا إلى الأمر باتخاذ مسافة زمنية، تبينا أننا لم ندرك أنه يوجد فى هذا العصر جيل كامل بلغ سن الرشد، يتصور الفضاء السيبرانى مثل قاعة طعام، أو قاعة ألعاب نظيفة طاهرة، لا على أنه منطقة تكمن فيها الصراعات بين الدول.. إن المواجهة بين تلك الأنماط العليا ما تزال قائمة اليوم، فالفضاء الافتراضى، الذى لا هو منطقة منزوعة السلاح ولا قاعة ألعاب نظيفة طاهرة، إنما يظل مطبوعاً إلى حد كبير بتلك الأنماط العليا، وتبدو الصراعات التى تنتشر فيه، كأنها ترسم منطقة رمادية اللون، وإذا ما كان مفهوم المنطقة الرمادية اللون مما يطبع فى الغالب الأعم الحرب السيبرانية، فلأنه مرتبط بهذا القصور نفسه. ويبدو ذلك المفهوم منذ الأعمال الاستراتيجية المبكرة، التى دارت حول انتشار قوة الدولة فى الفضاء السيبرانى، ففى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تعود واحدة من أوائل التعريفات "لحرب المعلومات" وتبعاتها الاستراتيجية إلى عام

١٩٧٦، ذلك أن توماس رونا، وهو مستشار علمى لوزارة الدفاع، قد وصف فى تقريره الذى أرسله إلى شركة "بوينج"، "منافسة استراتيجية عملياتية وتكتيكية، تغطى مجموع طيف السلام، والأزمة، والتصعيد العدائى، والصراع، والحرب، ووقف المعارك، واستعادة السلم، التى قد تكون بين المتنافسين أو الخصوم أو الأعداء، الذين يستخدمون المعلومة باعتبارها وسيلة لبلوغ أهدافهم"، بل ويمكن القول بأن تلك المنافسة تجرى فى زمن الحرب، كما فى زمن السلم سواء بسواء، بين الحلفاء وكذلك بين الأعداء.

إن ضبابية مهوم "الحرب السيبرنية"، واستحالة تسكين الأوضاع التى يصفها ذلك المفهوم فى إطار قانونى واضح، ويفترض أن يوصى هذا المفهوم بالحذر والاحتراس؛ إذ إنه يمنع من التفكير فى السلام فى الفضاء الافتراضى، والذى سيكون البشر فى حاجة إليه غداً.

ومع ذلك لم يعد خافياً أن شركات "وادى السليكون" (سليكون فالى)، العاملة فى مجال المعلوماتية وأنظمة الكومبيوتر والبرمجيات المتطورة فى الولايات المتحدة الأمريكية، تعمل مع الجيش الأمريكى. لكن الجديد هو أن هذا التداخل بين المجالين المدنى والعسكرى، قد بدأ يتعداه إلى مجال المراقبة البوليسية للأفراد.

وإذا كانت مؤسسات "سليكون فالى" قد أصبحت تمثل قلعة البحوث المعلوماتية المتطورة، تعمل مع الجيش الأمريكى؛ فهذا أمر لم يعد يجهله أحد. إذا كانت شبكة الإنترنت، فى الأصل، والمعروفة آنذاك باسم "أرباتيت"، تتمثل فى شبكة معلوماتية ظهرت فى مطلع القرن العشرين، وقد تم تصورها على أنها عبارة عن استعراض استراتيجى، تيسر ابتكاره بفضل اعتمادات مالية من "وكالة مشروعات البحث المتطور" وهى الوكالة التى تأسست عام ١٩٥٨، بطلب من الرئيس الأمريكى دوايت أيزنهاور. وفى عام ١٩٧٢ أطلق عليها اسم وكالة البحوث المتطورة للمشروعات العسكريى. وهى تتمتع بميزانية سنوية هائلة، تبلغ ثلاثة مليارات من الدولارات، وتعمل على دعم الاختراعات القادرة على الإسهام فى قوة الدفاع الوطنى.

وفى خلال ستينيات القرن العشرين، مكنت عقود الدفاع الحكومية من وضع مؤسسات بسليكون فالى فى مدارها. ورغم أن موارد الدعم العمومية والعسكرية لم تنضب منذ ذلك الحين، فإن أكثر رجال الأعمال تظاهروا بالخبث والدهاء، وكأنهم لم يروا الدور القوى الذى يلعبه هذا الإغداق الحكومى، رغم أن المبالغ الفيدرالية المخصصة للسلامة المعلوماتية وحدها تطورت من ٩ مليارات دولار إلى ١١,٥ مليار دولار. وقد باعت مؤسسة "أمازون" "غيمة"

ضامنة للسلامة المعلوماتية لأكثر من ستمائة وكالة حكومية، كما عقدت صفقة بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار مع وكالة المخابرات الأمريكية – وقد نشرت صحيفة "فاينانشيال تايمز" بأن مؤسسة "أمازون" تحصل على ترخيص لتزويد البنتاجون – بمزيد من الخدمات؛ لرفع كفاءات الأنظمة المعلوماتية.

وتفسر الاتفاقات التجارية المبرمة بين الوكالات العمومية والقطاع الخاص إلى حدّ كبير، التعاون الموجود بينهما فى مجال المراقبة، لدرجة أن البنى التحتية لوكالة الأمن القومى، قد شيدتها مؤسسات تجارية. وهذا ما صرحت به السيدة آن نوبرجير المسئولة عن الربط بين هذين العالمين المختلفين داخل وكالة الأمن القومى، أمام جمهور تم اختياره بدقة بالغة من أهل كاليفورنيا. وكان ذلك بعد مضى عام على قضية إدوارد سنودن، الذى كان يعمل فى المعلوماتية فى وكالة المخابرات الأمريكية، ثم هرب وأفشى كثيراً من الأسرار الخطيرة، التى كانت موضوعاً خطيراً "لندوة بعنوان حول استشارات وأفكار بعيدة المدى" فى مؤسسة سان فرانسيسكو، ونشرت بتاريخ ٦ أغسطس ٢٠١٤.. صحيح أن الأمريكيين يصورون هذه الروابط، كما لو كانت أشبه بباب حانة أمريكية قديمة، ولكنهم يعترفون أن هذا الباب يشهد باستمرار مروراً من الداخل إلى الخارج أو العكس.

ومن بين أبرز التحركات الدالة على ذلك، يمكن ذكر رئيس مصلحة السلامة بمؤسسة "فيسبوك" الذى انتقل إلى وكالة الأمن القومى عام ٢٠١٠، وكذلك ريجينا دوجان التى كانت سابقاً مديرة وكالة البحوث المتطورة للمشروعات العسكرية، وهى اليوم نائبة رئيس مؤسسة جوجل، وكذلك أحد مستشارى هيلارى كلينتون بوزارة الخارجية الأمريكية، وقد صار مسئولاً بعد ذلك عن قطاع الاستراتيجية فى مؤسسة "ميكروسوفت"، وهذا ما كتبه توماس فرانك فى مقال بعنوان "الديمقراطيون الأمريكيين منبهرون بمؤسسة البحوث المتطورة فى سليكون فالى" مارس ٢٠١٦، وكذلك لابد من ذكر كوندوليزا رايس عضو مجلس إدارة مؤسسة "دروبوكس"، والتى ظلت طويلاً عميدة جامعة ستانفورد، وهى الجامعة التى تربطها أشد العلاقات متانة بمؤسسة البحوث المتطورة فى سليكون فالى، وفيها نشأت مؤسستا "جوجل" و"سيسكو" على وجه الخصوص، قبل أن تتولى حقيبة الخارجية مع الرئيس جورج بوش الإبن.

إن هذه المرأة هى الشاهد الرئيسى على التزاوج السعيد بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص للتكنولوجيات.. هذا فضلاً عن أن النفقات التى بذلتها مجموعات الضغط (اللوبى) العملاق فى مجال المعلوماتية الرقمية، الذى يستقطب أضخم الاستثمارات الرأسمالية فى بورصات العالم، لاتزال تزداد وتتضاعف فى واشنطن، وفى بروكسل مقر الاتحاد الأوروبى.

أما بالنسبة لوكالة البحوث المتطورة للمشروعات العسكرية، فإنها تعمل بصفة سرية على استكمال هذا التناغم بين القطاعين العام والخاص، وهى تخصص ملايين الدولارات فى شكل منح دراسية لبعض المعاهد لتكوين خلايا قرصنته (فى اختيار برمجيات التصنيع والمهارات والاستشارات). كما تنظم مسابقات فى المعلوماتية، التى رصدت فيها مليونا دولار لمن يستطيع تطوير أفضل أداة لحماية شبكات المعلومات. بل إن هذه الوكالة – من خلال الفهرس المفتوح الذى أعدته – تساهم على نحو مباشر فى البرمجيات الإلكترونية الحرة، التى من بينها برمجيات مضادة للمراقبة مثل برمجية "تور" المشهورة والخاصة بالإبحار على شبكات الإنترنت، دون تحديد هوية المبحر، وإذا بدت هذه الاستثمارات فى ظاهرها غير مهتمة بالأغراض العسكرية، بل وحتى معارضته لها، فإنها فى حقيقتها تضمن للدولة الأمريكية اطلاعاً على كل ما يمكن أن يتم ابتداعه خارج محيطها وخارج الدوائر التابعة لها.

وعندما يبدو هذا الرهان غامضاً فى خطواته ونتائجه إلى حد كبير، فإنه أبقى لوكالات الدفاع إمكان اللجوء إلى دعم أكثر المشاريع والمؤسسات الفتية الواعدة بالتمويل المباشر. منذ عام ١٩٩٩، كان هذا هو دور مؤسسة "إن كيو تل" وهى صندوق لرأس مال عند المخاطر، أنشأته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وعلى سبيل المثال، فإن من مشروعاته إنجاز برمجية خاصة بالصور عبر الأقمار الصناعية – كانت الأصل الذى جاء منه برنامج البحث عن الأماكن فى شبكات الإنترنت المعروف باسم "جوجل إيرث – وكذلك برمجيات بـــ"الأنتير" التى يتراوح ثمنها اليوم بين ٥، ٨ مليارات دولار.

وكانت هذه الأداة المعلوماتية الجبارة قد تأسست على يد أحد أقوى المستثمرين فى مؤسسة البحوث المتطورة فى "سليكون فالى": وهو كبير المستشارين بيتر ثايل، المساهم فى مؤسستى "باييال" و"فيسبوك"، وكان رائداً فى تمكين هذه الأداة من إبراز معلومات واضحة ومتبلورة، انطلاقاً من أكوام مجموعات مشوشة لا حصر لها من المعلومات التى يتهافت عليها الجواسيس. وكان من بين الذين يعتمدون عليها جورج تينت، المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وكذلك الدكتورة كوندوليزا رايس..

ومنذ تسعينيات القرن العشرين، ومع ازدياد أهمية شبكات الإنترنت، وعولمة التخابر عن طريق التقنيات الإلكترومغناطيسية، برز تحول مهم فى المجمع الجامعى العسكرى الصناعى، الذى أنشىء خلال القرن العشرين، وكان ذلك على حساب الجامعة وفى صالح مؤسسة البحوث المتطورة فى سليكون فالى؛ ففى فبراير ٢٠١٥، خسر معمل جامعة كارنيجى بمدينة بيتسبيرج أربعين من خبرائه دفعة واحدة، بعد أن استقطبتهم مؤسسة "أوبار"، كما ورد فى المقال الذى

كتبه كلايف تومسون، تحت عنوان "مؤسسة أوبار ترغب فى شراء قسم الروبوتات الذى لديكم"، ونشر فى مجلة "نيويورك تايمز"، فى ١١ سبتمبر ٢٠١٥.

ومع اختفاء شركات "بيج داتا" (التى يعنى اسمها المجموعات الكبرى من البيانات) للكلمة الأولى من هذا المصطلح أو الاسم (أى الجامعى) تكون قد استطاعت فى النهاية تحقيق "المجمع العسكرى الصناعى"، الذى قال الرئيس دوايت إيزنهاور عنه أنه يخشاه، فى خطاب وداع الآمة التى ألقاه فى ١٧ يناير ١٩٦١، معبراً عن خوفه من قيام تلك الصناعة الدائمة للتسلح، التى تجعل السياسات الحكومية رهن إشارة النخبتين العلمية والتكنولوجية. لقد صارت دائرة نفوذها تتجاوز بكثير حدود المؤسسات الفرعية المألوفة فى الفترات السابقة والتابعة للجيش، كما تتجاوز أيضاً مجرد تجار الأسلحة المعلوماتية. إن هذا المجمع الجديد الجامع بين المجالين الآمنى والمعلوماتى يتميز بكونه هجيناً بين القطاعين العام والخاص، ويجمع فى وقت واحد بين المجال المحدود المتبلور والمجال الواسع الرحب.

إن عبارة سلامة المنظومات المعلوماتية فى حد ذاتها، تخدم هذا التوسع باعتبارها ضماناً لسلامة البنى التحتية للمعلوماتية، وهى بنى حيوية للأمة (فى المراكز التجارية، وفى شبكات النقل، وفى الطاقة، وفى معالجة القمامة، وفى البنوك ..إلخ..) كما تضمن تأمين الفضاءات المعلوماتية ضد الاعتداءات على أمن الدولة (والتنظيمات التخريبية والمعلومات، التى يضعها مجهولون على شبكات الإنترنت، وسرقة البيانات.

وقد يتصور القارئ أن كل هذا الغموض والتعمية يعنى أن فكرة الطابور الخامس، بكل ما تنطوى من تجسس وتآمر، قد اندثرت تحت وطأة الاستماتة فى الحفاظ على السلامة المعلوماتية. ولكن الأمر ليس بهذه البساطة، وإن كان من الممكن التعبير عن هذه العملية على النحو المبسط التالى: فى مرحلة أولى تشترى حكومة الولايات المتحدة، وخصوصاً وكالة الأمن القومى من بعض مؤسسات السلامة المعلوماتية عيوباً أو ثغرات معلوماتية، تطلق عليها عبارة "اليوم الصفر" (زيرو داى)، أى قابلية التعرض يومًا لممارسات ضارة أو معطلة، وهى أمور لم يتم اكتشافها، "وبالتالى فإنه لاتوجد وسائل ما قد يترتب عليها"، ثم تتولى وكالات المخابرات إبلاغ إدارات شركات المعلوماتية الكبرى بهذه العيوب أو المعلوماتية، فى إطار برامج سرية من نوع البرنامج المعروف باسم "إطار الأمن الدائم".

وفى مقابل هذا الشراء، تتقاسم هذه المؤسسات مع الدولة جملة مهاراتها فى مجال التحليل والاستكشاف الخاصين بالبيانات الشخصية. وهذا التبادل للعمليات النافع للطرفين والذى يتم تحت الراية الوطنية الأمريكية من شأنه أن يؤدى إلى تحول من المهام العسكرية الخاصة بالدفاع (وهى بنى تحتية بدرجة أو بأخرى)

إلى مهام بوليسية (تتمثل فى مراقبة أشخاص بعينهم) بأساليب الطابور الخامس التقليدية.

ومن هذا المنطلق، تتعقد الاختيارات وتتداخل الإجابات بين النفى والاستجابة. فهل يمكن على هذا الأساس اعتبار المؤسسات فى مجال المعلوماتية الرقمية كمؤسسات تجارة السلاح؟ الجواب يمكن أن يكون بالنفى، باعتبار أن استعمال المعلومات ليس قاتلاً فى حد ذاته، وهو يمكن أن يكون بالإيجاب، إذا أعتبرت أن البيانات الشخصية التى تجمعها هذه المؤسسات يمكن أن تؤدى بعد معالجتها والمقارنة، فيما بينها وبعد تدبر وتحليل مصادرها، إلى تحديد أهداف للتدمير أو أشخاص للقتل.

وفى صحيفة "الأهرام" بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٦ كتب الأستاذ خيرى منصور مقالاً بعنوان "غزارة فضائية وسوء توزيع"، يحتوى على رأى مصرى صميم فى مجريات الأحوال فى عصر الإنترنت، وتنسب مقولة الغزارة والسوء قدر تعلقها بثنائية الإنتاج والتوزيع إلى الكاتب الإيرلندى الساخر برنارد شو، حين شبه بأسلوبه اللاذع النظام الرأسمالى بصلعته ولحيته الغزيرة، وهو المعروف بميوله الاشتراكية، ولكن على الطريقة الفابية، نسبة إلى القائد الرومانى وعضو مجلس الشيوخ فابيوس، الذى رأى أن التراجع خطوة فى بعض الأحيان قد يكون بمثابة التخطيط للمتقدم خطوتين إلى الأمام، كما أن القائد العسكرى إذا فاتته اللحظة المناسبة للهجوم الدقيق، فإنه لن يستطيع أن يمسك بتلابيبها مرة أخرى. ويعلق خيرى منصور على مقولة برنارد شو بروح سخريته نفسها قائلاً:

"لكن ما يعنينا من مقولة برنارد شو فى هذا السياق، لا علاقة له بالاقتصاد على نحو مباشر، ولا بصلعة الرجل ولحيته البيضاء. إنها غزارة الإنتاج الفضائية وفائض الفضائيات الذى تنوء بحمولته الأقمار؛ فالفضائيات من حيث العدد أصبحت عصية على أذكى الحواسيب وتصنيعها ما يزال غير دقيق، بين ما هو معرفى وسياسى واقتصادى وفنى، إضافة إلى الميديا المؤدلجة والمدججة باليقين، الذى يؤدى إلى الوهم باحتكار الحقائق مقابل اقصاء الخصوم، فالفضاء كان قبل ثلاثة عقود وعداً بتحرير الميديا من جاذبية الأرض، وما عليها من نظم سياسية، وتفاءل به من رأوا أنه سوف يفتح آفاقاً جديدة، ولكن سرعان ما خيب الفضاء ظن هؤلاء؛ لأن عدوى الإعلام الأرضى بلغت أقصى الفضاء من خلال فايروسات رشيقة وسريعة التأقلم، تماماً كما أن سلالة الإنترنت تحولت إلى سلاح ذى حدين.

فمن جهة، تم تطوير النميمة ووضع التكنولوجيا فى خدمة الميثولوجيا، ومن جهة أخرى تضاءلت حصته المعرفة لصالح التلاعب العبثى، بحيث لم يعد الوقت من ذهب أو حتى من نحاس، والقاسم المشترك الوحيد بين آلاف الفضائيات هو

عبارة "فاصل ونعد"، لأسباب إعلانية؛ مما أدى إلى حذف الفارق بين الإعلام والإعلان، وكأن ما بينهما هو مجرد خطأ مطبعى.. وما كتب عن الإعلان وتداعياته السايكولوجية كثير جداً، ومنه أطروحات أكاديمية بمعظم اللغات.

لكن أهم ما قيل فى هذا السياق، هو الربط البافلوفى بين الإعلان والمشاهد، وتجليات نظرية عالم النفس بافلوف، لم تتوقف عند الفلسفة الإعلانية بل تخطتها إلى السياسة والفنون ما دام هناك رنين أجراس، يقترن بوجبة شهية ولعاب يسيل".

ويختم خيرى منصور مقالته الجامعة المانعة بأن للتخلف فقهه العجيب الخاص به من حيث قدرته على تحويل النافع إلى ضار والنعمة إلى نقمة، والفضاء ليس الأمثلة الوحيدة فى هذا الفقه، لأنه يشمل مجالات الحياة البشرية كلها، بدءًا من رغيف الضرورة حتى وردة الحرية؛ لأنه يشمل كل أنواع الفضاء التى لا حصر لها.

ويبدو أن هذه الفكرة كانت فى ذهن الإعلامى الكبير د. سامى عمارة، الرائد فى مجال أبحاث الحياة الروسية بشتى أنواعها وآفاقها، خاصة مجال السياسة والإعلام، فنشر فى صحيفة "الأهرام" مقالة بعنوان "بوتين والرقابة وإعلام "الطابور الخامس"، بتاريخ ٢٣ أبريل ٢٠١٦، كشف فيها حظر أحد البرامج التليفزيونية الخاصة بالفنان الروسى نيكيتا ميخالكوف، الذى قام بتعرية ما تمليه الأوساط الغربية من دسائس، تستهدف تقسيم الدولة الروسية، مثلما فعلت مع الاتحاد السوفيتى السابق، فى الوقت التى يتواصل فيه الجدل حول مشروعيته رقابة"، التى تخدم عملية أنصار الرئيس الأسبق بوريس يلتسن من ذوى الانتماءات اليهودية الغربية، ممن نحجوا فى التسلل إلى صفوف النظام الحالى، فضلاً عمن رحل منهم إلى أوكرانيا المجاورة؛ لمواصلة نشاطه المضاد للدولة الروسية.

ويرى سامى عمارة أن فصول هذه القصة قديمة وكثيرة؛ إذ يعود تاريخها إلى ما قبل انهيار الاتحاد السوفيتى إبان سنوات الصراع المرير بين ميخائيل جورباتشوف وبوريس يلتسن، والذى أسفرت نتيجته عن ضياع الدولة، وجنوح يلتسن نحو الارتماء ى أحضان الغرب. وقد جاء الإعلان عن افتتاح "مركز تخليد يلتسن" فى يكاتيرينبورج، والذى شارك فى افتتاحه ڤلاديمير بوتن ورئيس حكومته ديمترى ميدڤيديف، ليكشف الأسرار عما تواصل المخابرات الغربية من مؤامرات، تستهدف الإطاحة بالرئيس بوتن وتقسيم الاتحاد الروسى إلى دويلات، على غرار ما سبق ولحق بالاتحاد السوفيتى، كما لو أن القدر كان قد كتب على روسيا أن تعيش ويلات الرئيس الأسبق يلتسن، حيًّا أو ميتاً.

وكان بوتن مثالاً للزعيم اليقظ فى القرارات، التى اتخذها لمواجهة أساطين الإعلام الخاص والطابور الخامس وأذنابهم، ممن لاذوا بالفرار إلى الخارج.

ولعله ليس سرًّا أن الغالبية العظمى من هؤلاء كانوا من يهود روسيا، الذين تزعموا حملات الإجهاز على الاتحاد السوفيتى السابق والاستيلاء على ثرواته الطبيعية من خلال برامج الخصخصة، التى آلت بموجبها كل قدرات البلاد ومؤسساتها الصناعية والحربية إلى حفنة منهم بأبخس الأثمان، وأحياناً دون مقابل. ولم يكتف هؤلاء ممن كانوا يسمون "بأثرياء روسيا الجدد، بما اكتنزوه عن غير حق من ثروات الوطن، حيث راح كل منهم يؤسس قنواته التليفزيونية وأجهزته، التى أغرقت الناس فى حملات التضليل والأكاذيب، وتبرير سقطات الزعيم وموافقته على التفريط فى حقوق الوطن، حتى جاءهم بوتن لتتغير قواعد اللعبة.

وإذا كان بوتن قد بدا حريصاً على الوفاء بوعد ضمان شيخوخة الزعيم وعدم ملاحقته، أو أى من أفراد أسرته قانونياً؛ بسبب ما جلب على الوطن من مآسى وآلام. ظهر من بطانته وأتباعه من تصور إمكانة السيطرة، وإرغامه على مواصلة المسيرة المخزية، وهو ما واجهه بانتفاضته الأخيرة، التى أثبتت كالعادة أن الطابور الخامس فى انتظار الجميع، مهما اختلفت أساليب الانتظار وأنواعها، سواء فى المكان أو الزمان، والعبرة بالاستعداد سواء على مستوى الفرد أو المجتمع.

(٣) الطابور الإرهابى

الطابور الإرهابى هو تنظيم يكرس العنف، أو يلوح به لتحقيق هدف محدد، أو مصالح معينة، ويركز بصفة عامة على استخدام الإكراه لإخضاع طرف آخر، أفراداً أو مؤسسات أو دولاً، لمشيئة الجهة الإرهابية. ومن الضرورى أن تتم التفرقة بين الكفاح الشعبى المسلح ضد الاستعمار، والاحتلال الأجنبى، كوسيلة مشروعة لمقاومة الاغتصاب، وبين الإرهاب الذى يمارسه خصوم الأهداف أو المصالح.

وأبرز الأمثلة التاريخية على أنواع الطوابير الإرهابية، فرق الفاشيين التى أغتالت فى إيطاليا عدداً كبيراً من المعارضين والصحفيين والمفكرين، وكذلك الاغتيالات التى مارسها النازيون بألمانيا قبل أن يسيطر هتلر على الحكم، وغير ذلك من عمليات التصفية الجسدية، التى تحرص عليها أجهزة المخابرات ضد المعارضين، أو زعماء أو قادة فى بلدان أخرى يفضل التخلص منهم بطريقة أو بأخرى.

وقد شهدت أواخر القرن العشرين ومطالع القرن الحادى والعشرين، ظهور حركات إرهابية متعددة فى العالم، مثل جماعة بادر ماينهوف، والجيش الأحمر اليابانى، والألوية الحمراء، وغيرها من الحركات التى تشترك كلها فى صفة أساسية، هى أنها رافضة بل وناقمة على مجتمعاتها، ويائسة من إمكانة التغيير، عبر القنوات السلمية، والشرعية المتفق عليها مجتمعياً. فمثلاً، كانت جماعة الألوية الحمراء عبارة عن طابور إرهابى، يمارس العمل المسلح السرى، كوسيلة للاستيلاء على السلطة، وقد أسسه ريناتو كورشيو، وهو من مواليد ١٩٤٣، وكان عضواً نشطاً فى الحزب الشيوعى الماركسى الإيطالى، وكان أحد قادة حركة ١٩٦٨ الطلابية، فى جامعة ترانتا.

كان كورشيو يرى أن مواقف حزبه غير جذرية، وغير مجدية، ولذلك انسحب عن الحزب، وتوجه إلى ميلانو عام ١٩٧٠ حيث أسس حركته التى وصفها بأنها ثورة مضادة للإرهاب الذى تمارسه قوى اليمين المحافظ (الفاشيون الجدد)، الذين مارسوا عمليات إرهابية فى ميلانو، فى ديسمبر ١٩٦٩، وأدت إلى مقتل ١٦ شخصاً، وجرح مئة.

وضع كورشيو استراتيجية حركته على أنها موجهة إلى "صميم مصالح الدولة البورجوازية" لإجبارها على ممارسة دور فاعل فى توعية العمال، ليتفهموا مصالحهم. وكانت أول عملية للألوية الحمراء فى ٣ مارس ١٩٧٢ حين خطوا رئيس مجمع "سيت – سياتس" الصناعى الضخم، وهى العملية التى اعتبرت فى

ذلك الحين أول عملية اختطاف سياسى فى إيطاليا، عقب الحرب العالمية الثانية. ثم توالت العمليات، فاختطفوا مديرى شركتى فيات وألفا روميو، ثم اختطفوا قاضى محكمة جنوا "ماريو سوسى" وأخضعوه للمحاكمة، لمدة ٣٦ ساعة فى أحد مخابئهم، ثم اختطفوا "ألدو مورو" رئيس الحزب الديمقراطى المسيحى، ثم أعدموه، بالإضافة إلى سلسلة متصلة من العمليات الإرهابية.

أما منظمة "بادر ماينهوف" الإرهابية الألمانية، فتؤمن بالنضال المسلح ضد الإمبريالية الأمريكية والألمانية التى لامجال للتعامل معها أو للنقاش إلا بضربها فى الصميم. وقد أسس المنظمة "أندرياس باور، وأولريك ماينهوف"، وباسميهما عرفت الحركة، رغم أن اسمها الرسمى كطابور إرهابى هو "الجيش المسلح الأحمر" الذى تمثلت عملياته فى سلسلة من الاغتيالات السياسية، وبعض الهجمات على القواعد الأمريكية فى ألمانيا، ونسف المؤسسات الرأسمالية الكبرى، والسطو على المصارف مثل أعتى العصابات الإجرامية. وكانت أبرز عملياتهم كطابور إرهابى قد تمثلت فى خطف هانز مارتن شلاير، رئيس اتحاد رجال الصناعة الألمان.

وكانت فكرة الطابور أو التنظيم أو الحركة قد انطلقت فى رأس الآنسة أولريك ماينهوف بصفتها عقل المنظمة، ومخطط عملياتها، عقب مقتل زعيم الطلبة فى مظاهرات ١٩٦٥ برصاص الشرطة. فقد كتبت تقول "إن الرصاصات التى أطلقت على "رودى" قد وضعت نهاية لحلم اللاعنف، من لايحمل السلاح يمت، ومن لايمت يدفن فى السجون، والإصلاحيات، وفى المدن الصناعية، وفى أسمنت الأبراج السكنية". وكانت إستراتيجية المنظمة قائمة على ضرورة تدمير المجتمع الاستهلاكى، والرد على عنف السلطة بعنف ثورى. وتواصل الإرهاب؛ فتلف أشكاله وأساليبه إلى أن أعلن عن انتحار قادة المنظمة بادر، وماينهوف، والآنسة جورون أنسلين، ويان كارل راسى فى عام ١٩٧٧، عقب فشل محاولة اختطاف طائرة تابعة لشركة لوفتهانزا، وإجبارها على الهبوط فى مطار مقديشيو، وقد أتهم محامى الخاطفين السلطات الألمانية بقتل زعماء المنظمة داخل السجن، ثم الإعلان عن انتحارهم.

أما أشهر الطوابير أو التنظيمات الإرهابية العالمية الثلاثة، فهو الجيش الأحمر اليابانى، الذى تأسس عام ١٩٦٩، على يد "تاكايا شيومى" الأستاذ المساعد فى جامعة كيوتو. وقد تأسس فى مناخ عام ساد اليابان فى ذلك الوقت، وكان مناهضاً للحرب الأمريكية المدمرة لفيتنام لسنوات متصلة. وأعلن تاكيا أنه لافائدة ترجى من المظاهرات السلمية، التى تتعرض لقمع رجال مكافحة الشغب، ولذلك وجه الدعوة إلى شن حرب عصابات داخل المدن، وتوجيه ضربات مركزة ضد أهداف معينة وبأساليب متنوعة، فقام أفراد المنظمة أو أعضاء الطابور بإلقاء قنابل

مولوتوف على سفارتى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى، ثم القيام باختطاف طائرة إلى كوريا الشمالية، تلاها عملية قطار اللد، التى نفذها عدد من القوات الخاصة التابعين للمنظمة، ثم احتلال السفارة الفرنسية بلاهاى، واختطاف طائرة ركاب يابانية، متوجهة إلى "دكا"، ولم يفرجوا عنها، إلا بعد أن حصلوا على فدية مقدارها ٦ ملايين دولار، وإفراج السلطات اليابانية عن بعض المعتقلين السياسيين.

هذه الافتتاحية لاتعنى أن الإرهاب بدأ بها وترسخ فى العصر الحديث، بل هى مواقف ومشاهد، تشكل امتداداً وجذوراً ضاربة فى القدم، بلورها المحلل السياسى الفرنسى جيرار شاليان فى كتاب مثير، وخصب أصدره عام ١٩٨٨ بعنوان "الإرهاب"، أوضح فيه أن العنف ليس بمصطلح جديد فى القاموس السياسى، بل لعله أقدم من السياسة نفسها؛ فالعنف السياسى الذى يشكل القاعدة الراسخة، التى ينطلق منها الإرهاب بكل أنواعه، متعدد الجنسية والهوية والقضية. قد يرتدى ملابس رجال الدين تارة والقمصان الفاشية السوداء تارة أخرى، وقد يعتمد الكوفيات الزرقاء أو قبعات جيفارا، وربما أتى على صهوة حصان جامح ليلاً، أو على صهوات "الفانتوم" فى وضح النهار.

الإرهاب سلاح الضعيف عادة، فالخصم أقوى من المواجهة، ابتداء من حركات التحرر الوطنى، التى سادت فى أواخر القرن العشرين ومطالع الحادى والعشرين، ووصولاً إلى قنابل الرعب فى أوروبا، ومسلسل خطف الطائرات، والتصفيات الجسدية لحركات التاميل والسيخ والباسك، وغيرها من الجماعات التى عقدت الأمل فى إمكانة التواصل مع الطرف الآخر، بعد أن تعطلت اللغة، وعجزت الأيدى، ولم يعد هناك مجال للمصالحة.. إنها استراتيجية حرب العصابات فى تاريخها الطويل المتواصل، من الصين وفيتنام شرقاً إلى الجزائر وأنجولا فى أفريقيا حتى كوبا مع أمريكا اللاتينية بمختلف بلادها، بالإضافة إلى مظاهر أو ظواهر النضال المسلح فى البلاد، التى لم تتحرر بعد.

والظاهرة الغريبة الجديرة بالرصد والتحليل أن الاستعمار الذى استطاع أن يغزو العالم الثالث، قبل أكثر من مئة عام، بعدد قليل جداً من جنوده، مستغلاً تفوقه التكنولوجيى العسكرى فى ذلك الوقت، قد وجد نفسه مضطراً للانسحاب والتقهقر على أيدى عدد قليل من الجنود أيضاً، بعد أن أدرك استحالة استمرار اللعبة، وخصوصاً بعد أن أدركت الشعوب المقهورة سر تفوقه، وسر قدومه، فتفجرت فى أعماقها الصحوة القومية والعلمية معاً، وانقلب السحر على الساحر. ولم يقدم فلاسفة الغرب العسكريون والمنظرون الاستراتيجيون كثيراً عن دوافع هذه الحرب الجديدة، التى أخرجت المارد من قمقمه بعد سبات طويل.

لقد أدركت الشعوب المقهورة الغايات الخفية للاستعمار، الذى برر حركته بأنها مجرد رسالة حضارة إنسانية، فى حين أنها فى الواقع سلب ونهب لخيرات الدول الفقيرة، وسعى فاضح لتجارة الرقيق فى أفريقيا. وعرفت الشعوب حقيقة الاستعمار من حمامات الدم التى ارتكبها، مثل إبادة شعب بالكامل فى "ريوجراند" فى أمريكا اللاتينية، ومذابح الصين الشهيرة عام ١٨٤٠، ومذابح جنوب أفريقيا عام ١٩٠٥؛ حينئذ بدأت الشعوب تفتش عن عوامل العقبة الكامنة عند هذا العدو المتكبر اللدود، فوجدته فى العلوم والتصنيع. ولقد استفاد محمد على باشا فى مصر والدولة العثمانية من العلوم الغربية الحديث، إلا أن التجربة اقتصرت على الجانب العسكرى والتكنولوجيا الحربية فقط، وظلت فى حدود مقارعة الاستعمار بالعنف السياسى والصراع المسلح.

أما البحث عن جذور الإرهاب السياسى عبر التاريخ البشرى، فحافل بالقبور القديمة أو المتآكلة وربما الهياكل العظمية الخارجة من أكفانها، وآثار طقوس الموت بالخناجر خلال القرن الحادى عشر على أيدى الحشاشين فى العصر العباسى، أو الموت بالمقصلة الفرنسية إبان الثورة الفرنسية، أصبح الإرهاب رسميًّا وحكوميًّا باسم الشعب ضد أعداء الشعب، بل إن العصر نفسه عرف باسم "عهد الإرهاب". أما فى روسيا القيصرية فقد بدأت بذور الإرهاب السياسى خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر على أيدى الحركات السياسية الشعبية التى انتشرت، وكانت لها فلاسفتها ومنظروها: "العدميون" بزعامة "نيكاييف"، و"الفوضويين" بزعامة "باكونين"، ومدرسة العنف المسلح لصاحبها "كروبوتكين".

وسرت الاتجاهات لإرهابية كالنار فى الهشيم، تحت شعارات الاتجاهات الثورية فى البلاد الأوروبية والآسيوية، وتراوحت بين الرغبة فى البقاء والتدمير. فمثلاً فى عام ١٨٩٦، وضع "ين فو" المانيفستو الجديد للصين، والذى استمده من روح الكنفوشيوسية القديمة، وكشف عفونة النظام السياسى القائم فى بلاده، وجهله وعجزه تماماً أمام التحديات الجديدة، كذلك فساد الطبقة الحاكمة، وانغلاقها عما يجرى حولها فى العالم، ثم أدخل مفهوم التطور المستمر، من خلال اكتساب العلوم بشتى فروعها، وكرس كذلك نظرية المجد للمستقبل، عوضاً عن عبادة الماضى، وجاء بعده ماوتسى تونج، وزاوج بين الكنفوشيوسية والاشتراكية العلمية، ودخل بالصين عصرًا جديدًا.

لكن معظم هذه الاتجاهات، كانت تنظر إلى العنف كوسيلة وحيدة لحرق الفساد والعفن، وكأسلوب محرك للوعى الجماهيرى. وقد استطاعت هذه الحركات الثورية زعزعة النظام الروسى، بل واغتيال القيصر نفسه عام ١٨٨١، كما عقد فى العام نفسه مؤتمر دولى فى لندن، شاركت فيه معظم الحركات السياسية الأوروبية التى آمنت بالعنف طريقاً للخلاص. وقد أوضح جيرار شاليان فى كتابه

"الإرهاب" أن القرن التاسع عشر شهد فى تلك الفترة أيضاً، ثلاث حركات سياسية كانت تميل لاستخدام أساليب الطابور الإرهابى، للتحرر من مستعمريها، كالحركة الأرمنية بقيادة حزب "طاشناق"، التى كانت تحارب ضد الحكم العثمانى، ومن أنشطتها المعروفة الاستيلاء على البنك العثمانى فى القسطنطينية عام ١٨٨٧، أما الحركة السياسية الثانية فهى الثورة الإيرلندية ضد الحكم البريطانى، والثالثة "الجماعة المقدونية" التى كانت تحارب ضد الهيمنة العثمانية فى البلقان.

واستطاعت بعض هذه الحركات أن تحقق بعض النجاح، عندما أسفرت عن استقلال إيرلندا الجنوبية، وإن كانت أيرلندا ظلت تعانى من الاحتلال حتى مطلع القرن الحادى والعشرين، عندما حصلت على استقلالها بعد صراع مرير. كما أن بلغاريا استقلت عن الدولة العثمانية عام ١٨٧٨. أما الحركة الأرمنية فلم يكتب لها النجاح، وإن كانت قد استقلت كدولة، فيما بعد مع سقوط الاتحاد السوفيتى، وانفصال جمهورياته عنه.

وكان القرن العشرين قد شهد تقسيم حركات العنف أو الإرهاب السياسى إلى أربعة نماذج رئيسية: النموذج الأول يشمل حركات التحرر الوطنية (الجزائر وفيتنام) التى تفرعت عنها بعض الحركات الأخرى، التى تطالب بحق تقرير المصير أسوة بغيرها من شعوب العالم، كالفلسطينيين وحركة الجيش الجمهورى الأيرلندى – وهناك بعض الحركات الطائفية المحصنة، مثل منظمة "أيتا" التى تطالب بإنفصال جماعة "الباسك" عن إسبانيا، وحركة السيخ فى الهند، والتاميل فى سيريلانكا.

أما النموذج الثانى من الطوابير الإرهابية، فكان يمثل الحركات السياسية التى تعتنق أيديولوجية مقاومة الأنظمة الديكتاتورية والإمبريالية، وكانت ذات أبعاد ماركسية طبقية. ويشمل هذا النموذج الحركات الثورية والإرهابية كافة فى أمريكا اللاتينية، أو ما كان يطلق عليهم اسم "ثوار المدن"، فبعد مصرع جيفارا عام ١٩٦٧، حاول الزعيم الثورى كارلوس مارجيلا استنباط نظرية جديدة للثورة فى المدن، واستغلال الأزمات السياسية، وإعلان العصيان المدنى عن طريق أنشطة تخريبية داخل المدن لإرباك الحكومات، وإجبارها على التحول إلى الأسلوب العسكرى، مما يعطى المبرر الكافى للجماهير للتصدى لهذه الأنظمة ومحاربتها..

لكن يبدو أن هذه الأنظمة قد استطاعت أن تحتوى هذه الأزمات، فلم يكتب النجاح لهذه النظرية، إذ انسحب ثوار المدن، وبقيت الحكومات العسكرية جاثمة على صدور أبناء الشعب. لقد غالى مارجيلا كثيراً فى تقديره للدور الذى يمكن أن يلعبه هؤلاء الثوار، الذين كانوا فى أحيان كثيرة مجرد إرهابيين يمارسون القتل والتدمير والتخريب. وبهذا انعزلت الطليعة عن قاعدتها الشعبية الحقيقية فى المناطق الريفية، التى كانت بمثابة القاعدة الأم التى تغذيهم بالمال والرجال. وكان

من أبرز هذه الحركات الإرهابية "منظمة مارجيلا" فى البرازيل، و"توباط روس" فى أورجواى، و"مونتونيروس" فى الأرجنتين.

وكان النموذج الأوروبى هو النموذج الثالث، الذى سعت منظماته أو طوابيره السرية المسلحة فى أرجاء القارة إلى إحداث ثورات ديمقراطية فى المجتمعات الرأسمالية الصناعية الغربية، وتهدف محاربة حلف "الناتو" والتحالف الغربى. وكان من أشهر هذه الجماعات الإرهابية منظمة "الألوية الحمراء"، ولم تكن أهدافها السياسية متبلورة تماماً، فهى لم تتجاوز التركيز على التناقضات الاجتماعية السائدة، ولم تؤثر فى مسارات السياسة الإيطالية رغم كل جرائم القتل والاختطاف والاغتيال، التى ارتكبتها فى حق الزعماء والقادة الإيطاليين. وهى تقريباً الجرائم نفسها التى ارتكبتها منظمة "بادر-ماينهوف" فى ألمانيا الغربية، وجماعة "العمل المباشر" فى فرنسا، و"الخلايا الثورية الشيوعية" فى بلجيكا، ولكنها لم تكن قوية مؤثرة، وإن شكلت تحدياً ملموساً فى وجه النظام الرأسمالى الغربى. ومع ذلك لم يتجاوز هذا التحدى أنواعاً من الإرباك والإزعاج للأجهزة البوليسية فى أوروبا.

أما النموذج الرابع، فهو ما يعرف بإرهاب الدولة، وتكن خطورة هذا النوع فى أنه غير منظور تماماً، وغير معلن، ورهن طى الكتمان، على النقيض من الأنشطة، التى تمارسها قوى الإرهاب والمعارضة، والتى كانت فى مقدمتها التصفيات الجسدية الكاملة، كما حدث فى السبعينيات فى تشيلى، والبرازيل خلال فترة (١٩٦٩-١٩٧٢). وتعتبر جنوب أفريقيا نموذجاً لهذا الإرهاب، لما كانت تقوم به من قمع واضطهاد للشعب الزنجى، الذى يعتبر المالك الأصلى للأرض، ومن غارات جوية على جيرانها بحجة ملاحقة الثوار الأفارقة. وظل إرهاب الدولة حتى تولى الزعيم الأفريقى الشهير نلسون مانديلا الحكم، وحرص على إرساء قواعد الديمقراطية فى البلاد، ولكن يبدو أنه بعد رحيله شرعت الرأسمالية البيضاء المتوحشة فى العودة إلى قواعدها القديمة، حين صالت وجالت فى أرجاء جنوب أفريقيا، فى محاولة مستميتة لاستعاد سطوة إرهاب الدولة بطريقة أو بأخرى.

والحديث عن الطابور الإرهابى، لابد أن يؤدى إلى تفسير العوامل الكامنة وراء ظاهرة حرب العصابات.. لقد كان للمعارك والحروب التقليدية فى الماضى مؤرخوها وكتابها ودارسوها الاستراتيجيون، الذين لم يتركوا شاردة أو واردة إلا سجلوها وحللوها، وأصبحت ملاحظاتهم دروساً ومناهج لأكاديمياتهم العسكرية كافة، لكنهم تجاهلوا حروب التحرير أو الإرهاب الجديدة المعروفة بحرب العصابات، لدرجة أن الدراسات الغربية عن هذه الظاهرة تكاد تكون معدومة، رغم أن هذا النموذج من الحروب، سواء أكان تحريريًّا أم إرهابيًّا – قد استطاع أن يغير خريطة العالم، فى الصين وفيتنام فى آسيا، والجزائر وأنجولا فى أفريقيا، وكوبا ونيكارجوا فى أمريكا اللاتينية، وعادت جذوتها لتشتعل مرة أخرى فى

الشرق الأوسط، فى فترة شائكة وكئيبة، وتهدد المنطقة العربية بالويل والثبور وعظائم الأمور، وهى كلها من صنع مؤامرات الدول الغربية، التى أطلقت على هذه المرحلة كذباً مصطلح "الربيع العربى"، وإن كان فى حقيقته جحيمًا عربيًّا، استمر خمس سنوات ولايزال مستمراً بل ومتصاعداً، ولا يعلم أحد سوى الله متى تنتهى، وربما انتهت ومعها المنطقة العربية بأسرها، التى تحولت أجمل مدنها إلى خرائب، ينعق فيها البوم، وتعوى الذئاب الجائعة.. يكفى أنها فتحت أبواب جحيم داعش أمام العالم أجمع.

وقد شهد الربع الأخير من القرن العشرين من المآسى والنكبات والكوارث ما يصعب على الحصر، مثل اغتيال بعض رؤساء الدول، كما حدث هجوم على أكثر من ٥٠ سفارة فى العالم. وتدل الإحصاءات أن هناك أكثر من ٢٧٠٠ عمل إرهابى قد حدث ما بين عامى ١٩٨٦ و١٩٧٧ فقط، وتقول الأرقام كذلك إن هناك أكثر من ٣٠٠٠ قتيل قد سقطوا بين عامى ١٩٦٨ و١٩٨٤. وظلت عمليات العنف السياسى فى العالم، تتصاعد شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً، فقد ثبت مثلاً أن السيخ كانوا المخططين لحادثة انفجار الطائرة الهندية عام ١٩٨٥. وفى الوقت نفسه، كانت نشرات الأخبار تطالع العالم عن هجمات للجيش الإيرلندى فى قلب لندن، أو عن أغتيالات جديدة فى إيطاليا وإسبانيا، فى حين تواصلت المعارك الطاحنة بين جماعات التاميل وحكومة سيريلانكا، وكذلك الحال فى الفلبين مع الثوار المسلمين والمنظمات الشيوعية.

وفى أوروبا بالذات، كانت أخبار الانفجارات وخطف الطائرات شبه يومية، لأنها كانت المكان المفضل والمناسب للعروض الإرهابية الصاخبة، لما تمتاز به من سهولة الحركة وحرية التنقل، وسرعة الوصول إلى وسائل الإعلام المختلفة من صحافة مقروءة ومسموعة ومرئية.

إن قنبلة واحدة كفيلة بأن يسمع انفجارها العالم كله، كما أن القضاء الأوروبى والمحاكمات العلنية من العوامل، التى كانت تجلب دعاية مجانية لهذه الطوابير الغامضة المريبة وأهدافها المهددة لحياة البشر، كما أن الأحكام القضائية كانت خفيفة نسبيًّا، فليست هناك عقوبات بالإعدام لمثل هذا النشاط السياسى العنيف. بل إن السجون تعتبر أشبه بفنادق بالنسبة لمواطنى العالم الثالث، فلا جحور ولا زنازين، ولا تعذيب ولا محاكمات سرية وهمية.

وقد فطن الأوروبيون لذلك، فبدأت السلطات القضائية بتشديد العقوبة نوعاً ما، مثلما فعلت فرنسا، عندما وضعت سياسة أمنية أكثر حزماً، تفرض تفتيش المسافرين فى المطارات، ومناطق العبور، ثم التعاون المشترك بين السلطات الأجنبية فى كل الأقطار الأوروبية، وتزويد بعضهم بعضاً بالمعلومات والخطط اللازمة لمكافحة الإرهاب الذى استشرى، ووجد فى أوروبا تربة صالحة.

وفى صيف ١٩٩٣، نشر بول ويلكنسون دراسة بعنوان "الإرهاب والعنف السياسى" فى طبعة خاصة، فى كتاب احتوى مقالات وأبحاث، دارت كلها حول "التكنولوجيا والإرهاب"، وصدر فى لندن فى حين تتلاحق صدمات الإرهاب على العالم، منذ وقوع تفجير المركز التجارى فى نيويورك فى ربيع ١٩٩٣. ويبدو أنه كان افتتاحية تجريبية مهدت للضربات القوية، التى تعرضت لها نيويورك يوم الحدى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، والتى دلت طريقة تنفيذها والدقة فى الإصابة على وجود أياد مخابراتية، وإمكانات كبيرة، أعدت هذه العملية لايمكن أن تمتلكها مجموعات صغيرة، وإنما دول وطوابير إرهابية منظمة تنظيماً ليس له نظير، أحالت برجى التجارة الأسطوريين إلى تلين أو جبلين من التراب والدخان والنيران والدمار والخراب والموت، فيما لايتجاوز نصف ساعة، ومما لايحدث فى أشد الكوابيس وطأة وسواداً.

ولكن بمجرد تحليل أسلوب السياسة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والتوازن الدولى، يتضح أن أمريكا واصلت البحث عن عدو جديد لتبرير هيمنتها على العالم أجمع، وليس من المستبعد أن تكون كارثة برجى التجارة استمراراً لهذا المسار وتعميقاً له، وبداية جحيم داعش، الذى فتح أبوابه على مصراعيه.

يقول المؤلف بول ويلكنسون إن ظاهرة الإرهاب ليس جديدة على العالم؛ فهى تتكرر على مدى التاريخ، وإن كان قد بدأت تساير فى العقود الأخيرة تيارات من التعصب للقومية أو الأيديولوجيا. وما يلفت النظر فى سلوك الإرهاب الدولى، ما يظهر من وجود سمات مشتركة تجمع تنظيماته، حتى وإن اختلفت وتعددت جنسياتها. وإذا كان الإرهابيون قد أصبحوا أكثر نشاطاً، وعملياتهم أكثر سفكاً للدماء والتدمير منذ الثمانينيات، عما كانت عليه فى السبعينيات، فإنه من الملاحظ أن الأسلحة التى يستخدمونها والتكتيكات التى يلجأون إليها، ظلت ثابتة على ما هى عليه تقريباً، لكن أوضح سمة مشتركة فيما بينها هى القتل الجماعى للإنسان. ومن الصعب الآن حصر عدد المنظمات الإرهابية، التى تمارس نشاطها فى أنحاء العالم، بعد أن انتشرت عدواها من بلد إلى آخر مثل الوباء، وتضاعفت أعدادها بنسب مخيفة للغاية، وبالتالى تضاعف عدد ضحايا الإرهابيين.

ولقد طرأ تحول كبير وحاسم فى طبيعة تفكير وعمليات وأهداف الإرهابيين فى السنوات الأخيرة؛ ففى الماضى كانت الهجمات الإرهابية تتم على منشآت باستخدام القنابل اليدوية والبازوكا، ومنصات إطلاق الصواريخ، ويعقب ذلك الاغتيال أو خطف طائرات أو رهائن، ونادراً ما كانت تحدث عمليات قتل جماعى مقصودة، أو قتل عشوائى؛ فقد كان هدف الهجوم "رمزياً"، وهو جذب الأنظار للإرهابيين وقضيتهم. ولم تكن هذه الهجمات موجهة أساسًا ضد بشر، ولكن ضد جمادات، مثل سفارات، وقنصليات، ومكاتب حكومية، ومؤسسات مالية، ومنشآت

اقتصادية، ودوائر أعمال. وكانت ٢٥% فقط من أعمال الإرهابيين فى الثمانينيات هى التى تستهدف قتل بشر، أما العمليات الحالية، فهدفها الأساسى قتل أكبر عدد من الناس.

والسبب فيما يبدو هو أن الإرهابيين يعتقدون أن الهجمات الدموية القاتلة تجذب الأنظار إليهم، وتقوى من قبضة الطابور الإرهابى على أعضائه، وتجعل الإرهابى خبيراً متخصصاً فى القتل. ومن هم أسباب زيادة لجوء الإرهاب الدولى لعمليات كهدف، أن الرأى العام لم يعد مستعداً لأن تثيره أشياء، مثلما كان يحدث فى الماضى؛ مما يدفع الإرهابيين إلى تكثيف شحنة الإثارة، ولو ببحور الدم التى لايتقنها سوى السفاحين. ولذلك حدث تكاثر فى عدد الطوابير الإرهابية؛ نتيجة الإنشقاق عن المنظمة الأم وتشكيل منظمة جديدة منافسة لها؛ مما خلق مشكلة للمنظمات أو الطوابير القديمة والجديدة، إذ اشتعل التنافس فيما بينهما على كسب أنصار أو معجبين أو مؤيدين على نطاق واسع. ولذلك اندفعت الطوابير الإرهابية إلى القيام بعمليات مثيرة دمويًّا؛ من أجل تحقيق نفس النتيجة، التى كان مجرد عمل صغير كفيلاً بتحقيقها منذ سنوات قليلة.

ويبدو أن كل الجماعات الإرهابية تتأثر بعنصر مشترك فيما بينها، يتمثل فى أن كل طابور إرهابى جديد يتعلم ممن سبقه، فيصبح أشد شراسة، وعنفاً، وأقدر على الإفلات من قبضة المطاردة؛ ذلك أنهم يشكلون لأنفسهم شبكة معلومات تقيدهم، كونوها من تحقيقات الصحف، وأحكام المحاكم، وشهادة الشهود، التى يستخلصون منها أساليب أجهزة الأمن فى الإمساك بهم وملاحقتهم. ولذلك فإن العنف عند الأجيال الجديدة، التى ورثت الإرهاب عن سلفها، صار هدفاً فى حد ذاته، أو حالة إدمان، بحيث أن توجيه ضربة إلى نظام يكرهه الإرهابى، إنما يحقق حالة من الرضا والمتعة، أكثر من كون العنف وسيلة لتحقيق هدف سياسى محدد، وهو ما كان يعتنقه الجيل السابق.

وتكمن الأسباب الرئيسية التى تنشط الإرهاب فى النزاعات العرقية الحادة، والدينية، والأيديولوجية، وكذلك الكراهية التى تغذى العنف الدموى والصراع على السلطة داخل دولة ما، والصراعات بين الدول المتجاورة. ويبدو واضحاً أنه بدلاً من أن يؤدى إنتهاء الحرب الباردة إلى وضع حد لمثل هذه الحالات، التى تغذى موجة الإرهاب، فإن ما جرى كان على النقيض تماماً لذلك؛ إذ شهد العالم حالة تكاثر فى طوابير الإرهاب، التى يمكن أن يضم الواحد منها أكثر من منظمة. بل يبدو أن الإرهاب صار نشاطاً مثيراً ومتناغماً إلى حد كبير مع الظروف المتقلبة التى يعانى منها عالم اليوم، لدرجة أن فترات الهدوء والاستقرار، أصبحت بمثابة الاستثناءات النادرة.

وصارت منطقة الشرق الأوسط على سبيل المثال نموذجاً لهذه المراحل الخطرة، تطبيقاً لاستراتيجية الولايات المتحدة لدعم الإرهاب وإسقاط الجيوش العربية. فبعد ثورات الوهم المميت، الذى عرف باسم الربيع العربى، تعرضت المنطقة لهجمة شرسة وحشية من طوابير إرهابية، تسعى إلى السيطرة الكاملة على مجريات الأمور، والدخول فى عمليات اقتتال مستميت مع الجيوش النظامية، كما حدث فى سوريا والعراق وليبيا، وذلك بالتوازى مع الحرب الشرسة التى تشنها إسرائيل على قطاع غزة، بدعم خفى من طابور حماس الإرهابى، بهدف تغيير الوجه الحقيقى لمنطقة الشرق الأوسط، وتقسيمها إلى دويلات لتبقى إسرائيل القوة الوحيدة فى المنطقة، وتستحوذ الولايات المتحدة بالتالى على نصيب الأسد من ثروات هذه المنطقة الحيوية.

وليس من الصعب على أية دراسة علمية لاستراتيجية الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط، أن تكتشف خططاً طويلة الأجل، تهدف تدمير القوة العربية بالكامل على أيدى العملاء من مواطنى دول المنطقة، وتفتيت هذه الدول فى الوقت نفسه، لدرء أى مخاطر عن المصالح الأمريكية وبمساندة بعض دول المنطقة وبخاصة تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير، والقضاء على محور الشر الذى أعلن عنه من قبل الرئيس الأمريكى السابق فى عام ٢٠٠١ بعد أحداث ١١ سبتمبر، وكان يقصد وقتها العراق وإيران وسوريا.

واستطاع البنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) أن يضع خططه لتدمير الجيوش العربية بخوضها حروباً أهلية داخلية على أرضها؛ حتى أصبحت عاجزة ومشلولة عن تنفيذ خطط، قد ترغب فى تطبيقها لحسابها، إذ لم يعد لها أى حساب فى نظر القوات المتصارعة.

وجاءت البداية فى عام ٢٠٠٣ صريحة وفاجرة ومكشوفة، كوجه عاهرة، بعد الاحتلال الأمريكى للعراق، مع تعيين بول بريمر كأول حاكم أمريكى للعراق، سارع باتخاذ قراره الأول بحل الجيش العراقى، وهو الأمر الذى لم يحدث فى أى دولى فى العالم من قبل؛ فالجيش يعنى هوية الدولة، كما يعنى الاستقرار لها، ومواجهة اى عمليات داخلية أو خارجي. وحتى لو كان منكسراً بعد حرب لايمكن أن يتم حله بهذه البساطة، إلا إذا كانت هناك أسباب تبرر ذلك، وهى أسباب تصب كلها فى مصلحة الولايات المتحدة، وأهمها جعل العراق بلا هوية لإعادة تشكيلها من جديد. والعمل على تقسيمها دون أية مقاومة.

إلا أن المخطط الأمريكى ازداد شراسة مع الاعتماد على الإرهابيين والقتلة المأجورين، وفتح الباب على مصراعيه لدخول تنظيم القاعدة فى الأراضى العراقية، التى أصبحت نهباً للإرهابيين، حتى تم تدمير ما تبقى من كيان وهوية الدولة العراقية؛ مما نأى بالعراق بعيداً عن الصورة الإقليمية، بعد أن كانت قوة

محورية ومؤثرة بشكل كبير فيها. وهنا بدا جناحا كل من القاعدة ثم داعش فى تغطية المنطقة بأسرها.

لم يتوقف المخطط الأمريكى الإرهابى عند هذا الحد، بل إن أمريكا سارعت فى عام ٢٠٠٤ إلى إقرار مشروع الشرق الأوسط الكبير فى قمة الثمانى، ثم فى قمة اسطنبول لحلف الناتو؛ بحيث جعلت للحلف مهامًا أمنية واستراتيجية داخل المنطقة؛ لتكون له الغلبة، من خلال إعادة نشر قواته فى مواقع استراتيجية مثل البحر الأحمر والخليج العربى وقواعد عسكرية فى دول أخرى.

وخلال تلك الفترة، لم تتوقف الإدارة الأمريكية من فتح قنوات اتصال مع بعض الإرهابيين والمتطرفين والعملاء فى بعض الدول العربية؛ ليكونوا موالين لها فى حال تنفيذ أى ثورات بعد إعلان كوندليزا رايس - عندما كانت وزيرة للخارجية الأمريكية - عن مصطلح الفوضى الخلاقة، الذى يجب تنفيد لإعادة تفنيط الملفات والأوراق وترتيبها حتى تنتظم وتصبح قادرة على فتح آفاق جديدة ومنطلقة من الفوضى العربية العارمة نحو سياق خلاق متطور ومثمر. وهذه أكذوبة فاضحة لأن كل هم الولايات المتحدة كان إيجاد حلفاء لها، فى حال حدوث ثورات عربية تشتت الاستراتيجية التى تسعى لترسيخها، وهؤلاء الحلفاء هم الإرهابيون والمجرمون والسفاحون والعملاء الذين تحتضنهم أمريكا لتنفيذ مؤامراتها الفوضوية المدمرة لكل سياق خلاق.

ومن السهل رصد التشابه بين الإرهاب الأمريكى، الذى يتم طبخه فى أفران وكالة المخابرات المركزية، والإرهاب الإجرامى المأجور لمن يدفع أكثر؛ مما يجعل كلا النوعين من الإرهاب وجهين لعملة واحدة، كانت المحرك والدافع الأساسى لما عرف باسم "ثورات الربيع العربى"، التى أتاحت للولايات المتحدة دوراً أكبر للقيام به، دون ملل رغم سخافته؛ لتكون نصيراً للديمقراطية فى الشرق الأوسط، من خلال طابور عملائها، الذى ينتشر فى أرجاء العالم مثل النار فى الهشيم.. وهو طابورها الخفى، الذى تغطى به تنفيذ مشروعها الكبير فى الشرق الأوسط، من خلال تدمير مؤسسات دولة، ثم تدمير الجيوش العربية، وبالتالى تعجز هذه الدول تماماً عن تحديد مستقبلها بنفسها، وتجعل من الولايات المتحدة وصية عليها لتنفيذ تعليماتها التى تقضى على كل ما هو قوى ومثمر وإيجابى فى تلك الدول، مثلما حدث فى النموذج العراقى.

وهو ما ظهر جلياً فى تعامل الإدارة الأمريكي مع الملف السورى، عندما جاءت لها فرصة ذهبية لتدمير الجيش السورى تماماً من خلال تسليح المعارضة وإدخال البلاد فى حرب أهلية؛ بحيث تحولت الثورة الشعبية السلمية إلى صراع دموى، يقتتل فيه الجانبان. وفى النهاية خرجت سوريا مهلهلة، بلا جيش، ومدمرة

اقتصاديًّا، وتحولت مدنها السياحية الجميلة إلى خرائب تنعق فيها البوم، وسط صراعات طائفية، لاتمنح فرصة لأحد الأطراف لكى يلتقط أنفاسه.

وطبقت الولايات المتحدة الخطة الإجرامية نفسها على ليبيا، عندما منحت حلف الناتو دور الطابور الخامس بتسليح المعارضة، وإشعال الصراعات القبلية، التى أدخلت الدولة فى دوامة كبيرة تزداد عمقاً بمرور الوقت، لابد أن تؤدى بعد ذلك إلى الاحتكام للولايات المتحدة وحلفائها فى الغرب؛ ليتم تقسيم ليبيا إلى دويلات صغيرة.. وتوالت مفاوضات الاحتكام فى دول أوروبية وعربية، لكنها منيت فى معظمها بالفشل، كما أن الصراعات القبلية كانت مزمنة وحادة بحيث استحالت طرق تفكيكها وحلحلتها، وعجزت المفاوضات عن الخروج من الطرق المسدودة والكهوف المظلمة التى تورطت فيها.

أما بالنسبة لمصر، فهى نموذج مختلف إذا ما قورنت بالدول العربية الأخرى. فهى ليس بها خلافات إثنية أو عرقية أو قبلية، إذ إنها دولة متماسكة عبر العصور، حتى بعد الثورة، لأنها تملك جيشاً قوياً قادراً على حماية الدولة وأركانها؛ بحيث يصعب على أى طابور خامس اختراقها لتفكيكها، رغم المحاولات العديدة والمريبة من خارج حدودها أو داخلها لإقحام الجيش فى صراعات.. إلا أنه استطاع أن يتجنب كل هذه الاضطرابات والصدامات لكى يتفرغ لمهمته المقدسة فى حماية الدولة.

ولذلك لم تمر مصر بما مرت به الدول العربية الأخرى منذ مضى أكثر من خمسة أعوام على اندلاع الثورات العربية، فيما سمى عالميًّا بالربيع العربى، وحتى هذه اللحظة لم تستقر الأمور؛ حتى يتم تحديد رؤية واضحة تحليلية عن مستقبل تلك الدول أو المنطقة بشكل أشمل، فقد دخلت فى إطار الفوضى الخلاقة، وهو الشعار المسموم، الذى رفعته كوندليزا رايس بعد غزو الولايات المتحدة العراق فى عام ٢٠٠٣، فى إطار الشرق الأوسط الكبير أو الجديد أو الموسع، والذى يتم فيه تقسيم الدول العربية إلى دويلات صغيرة، تجعل من إسرائيل القوى العظمى.

ولم تنكر الولايات المتحدة بطرقها الملتوية، التى لاتفصح عن الوقائع، وجود مخطط أمريكى اسرائيلى لتقسيم أو إعادة تقسيم العالم العربى إلى كانتونات عرقية وطائفية، حيث إن الولايات المتحدة قد اعترفت بأنها عملت على إعداد مجموعات فاعلة من الشباب العربى لقيادة "الثورات" القائمة، تحت شعارات "الديمقراطية" فى خدمة هذا المشروع، بدليل أن عدداً من شباب "الثورة المصرية" تدربوا فى أمريكا منذ عام ٢٠٠٥ على برامج، تحمل عنوان "الديمقراطية ومهارات التنظيم السياسى".

وكانت الولايات المتحدة رائدة فى ممارسة الإرهاب السياسى فى أشكال عديدة، مثل: إرهاب السلطة المعتمدة على القانون، فهو إرهاب الأقوياء، والإرهاب المنظم والمقنن، والإرهاب الذى يوظف ضد أى تهديد خارجى أو داخلى. ونتيجة

لعدم توافر الردع القانونى الدولى لظاهرة الإرهاب السياسى الذى تمارسه الولايات المتحدة بلاضابط ولا رابط؛ فقد زاد من الظاهرة، وستزداد أكثر لعدم وجود الضوابط الحاكمة لتحجيمها. وإذا كانت هناك دراسات لمعالجتها، فهى دراسات خاضعة لتوجهات أمريكية مخابراتية، وبالتالى لمتغيرات خاضعة أيضاً لمتغيرات سياسية واقتصادية وعسكرية وفكرية، ذات مسارات مضطربة، لاتملك القوى اللازمة لتعديل هذه المسارات، التى كثيراً ما تميل إلى تزكية العنف.

ومع ذلك، يمكن رصد بعض العوامل التى تتيح قوة الدفع لهذه المسارات المنحرفة بطبيعتها، مثل: الأحادية القطبية التى هيمنت سياسيًّا وأرهبت دوليًّا، وأصبحت تمثل السلطة العليا الوحيدة فى العالم، من خلال طوابيرها العسكرية والإعلامية والتثقيفية والمجتمعية والمخابراتية والماسونية والرأسمالية والعولمية والسياسية والدبلوماسية.. إلخ، فهى تحتكر صنع القرار الدولى وفقاً لمصالحها الوطنية وخارج إطار الشرعية الدولية، وهو ما سمى بعولمة القطب الواحد، وكأحد مخرجات الدول المعنية والمعينة فى إطار انتقائية عشوائية وعمياء؛ خاصة وأن تراث الفكر السياسى يعتبر مدرسة لتعليم الإرهاب السياسى، المستخدم كأداة لتحقيق كل المصالح الممكنة.

وتتوالى فوائد الإرهاب السياسى للدولة، التى تمارسه بلا حرج أو حياء، خاصة عندما يتحقق النصر الإقليمى والدولى على المدى القصير، دون خسائر كبيرة ومعها بالتوازى مزايا جيوستراتيجية ومصالح وطنية على المدى المتوسط والمدى البعيد، وهو مما يزيد من انتشار ظاهرة الإرهاب السياسى فى مجال أصبح مفتوحاً لها على مصراعيه، ويساعد على الهيمنة والسطو والسيطرة على أسواق النفط من حيث الإنتاج والتسويق والنقل والتوزيع والسلة السعرية. وبالتالى فإن من يحكم ويتحكم فى الطاقة فى العالم، يستطيع أن يتمكن من إدارة الدورة الحياتية لبقية شعوب الأرض، نتيجة لتطويع السياسة النفطية بما يتواءم مع تحقيق المصالح السياسية والاقتصادية والأهداف الاستراتيجية للدولة المسيطرة.

ومن المعروف أن الدول الممارسة للإرهاب السياسى، تحرص دائماً على تحقيق موقع الصدارة الاقتصادية والسياسية فى العالم، بصرف النظر عن وسائل ووسائط تحقيق ذلك. إن الإرهاب السياسى يساعد هذا النوع من الدول على التحكم فى إيقاع النمو الاقتصادى، وضبط القدرات العسكرية، وامتلاك زمام المبادرة فى مواجهة الدول، التى قد تتصور أن فى مقدورها أن ترهب الدول، التى تشكل خطراً على أمنها الوطنى، لدرجة أنه يمكن أعتبار الإرهاب السياسى نوعاً من الميزان الحساس والدقيق، الذى يساهم فى ضبط الحسابات، دون خوف من الوقوع فى أخطار غير محسوبة.. فقد تجاوز مفهوم الإرهاب السياسى الأطر الدينية والأخلاقية والتاريخية والحضارية والبشرية والإنسانية كافة، بحيث يمكن

القول بأن هذه الأطر أصبحت نوعاً من الهوامش، التى تحوط به دون أن تمارس ضغطاً يذكر.

إن ممارسة الإرهاب السياسى على المستوى الدولى الآن، تنذر بتهديد كيانات وأنظمة سياسية وفرض أنظمة أخرى مسايرة لمصالح الدول المتحكمة فى مقاليد الأمور الدولية، والباحثة عن حجج ديمقراطية، لاتمل من ترديدها وتكرارها، والتغنى بحقوق الإنسان التى تتيه بها على العالم أجمع، وكأنها من ابتكارها واختراعها، فى حين أنها فى مقدمة الدول، التى تدوس عليها وتنتهكها، والحرص على سلام العالم بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل للتخلص منها، والقضاء على الطوابير السرية والخفية أولاً فأولاً. والدليل على أن هذه كلها مظاهر زائفة وخادعة وكاذبة تستهين بعقول البشر، أن الإرهاب السياسى ضاعف من بؤر الصراع والتطرف والعنف، بل أدى إلى توليد أنواع أخرى من الإرهاب.

وكانت الحرب ضد العراق بمثابة أزمة كبرى، مرت وتمر بها الدول العربية، وشهدت أشد أنواع الإرهاب السياسى للنظام العراقى، وأوجد تداعيات رزحت تحت نيرها المنطقة لحقب زمنية قادمة، ومن أخطر التداعيات التى تولدت عن هذه المأساة، تشويه الهوية والكيان والتراث الحضارى والتاريخى والإنسانى والدينى وغيره.. لقد أصبحت أزمة تتعلق بموازين القوة، وإعادة هيكلة النظام واختزاله فى قوى مقننة لمصلحة القطب الواحد، بحيث أختلفت طبيعة إدارة الأزمة بين دول المنطقة كافة، وصار التوافق مستبعداً، رغم بعض الجهود العربية المخلصة. وخاصة أن الولايات المتحدة تفننت فى إدارة الأزمة بأزمة، وحرصت بعض الدول الأوروبية والآسيوية على أن تدير الأزمة عن بعد، بما يخدم مصالحها الوطنية، فى الوقت الذى أنتاب أغلب الدول العربية الاحتقان السياسى وعدم الموضوعية والميل لعدم الجدية رغم المحنة التى ألمت بالأمة.

رغم أن الإرهاب أصبح كابوساً يجثم على كاهل هذا العصر، وحديثاً على معظم الألسنة، فإن أشكاله وأساليبه وأنواعه تعددت وتنوعت لدرجة تصعب على الحصر والتحديد. ولعل كتاب "الإرهاب: التهديد والرد عليه" الذى ألفه إريك موريس والآن هو، وترجمة أحمد حمدى محمود، من أفضل الكتب التى حرصت على شرح وتفسير وتحليل معظم أشكال الإرهاب وأساليبه وأنواعه، بداية من المصطلح نفسه، ومروراً عبر العصور حتى أواخر القرن العشرين، رغم أن هناك قدراً ضئيلاً من الاتفاق بين الخبراء، عندما يتعلق الأمر بالتعريف والتقنين، لكن يمكن اختزال الإشكالية باللجوء إلى الاستعمالات التقليدية، والبرجماتية، والثورية، ومع ذلك يختلف الأمر تبعاً لمن يستعمله.

فمثلاً، فى القرن التاسع عشر، كان الإرهابى هو الشخص الذى يشترك فى نوع خاص من الأعمال العنيفة ضد الدولة، وهل هو مرتكب أحد هذه الأفعال أو من ضحاياها. على أن الأمر لم يعد كذلك الآن؛ إذ كان المقترفون لعمليات الإرهاب يخوضون حرب عصابات لتحرير بلادهم، مما يجعلهم من الفدائيين، وليسوا إرهابيين، أما أتباع الطابور الآخر، فإنهم يستخدمون كلمة إرهاب للدلالة على أى فعل يتضمن إحداث خلل فى الوظائف العامة للمجتمع، وينضوى تحتها ألوان متعددة من العنف، ابتداء من عمليات اختطاف الطائرات إلى إلقاء القنابل بلا تمييز، إلى عمليات اختطاف الساسة من ذوى الحيثية، والاغتيال، وحوادث القتل باسم الدين، وإتلاف الملكيات العامة، وغير ذلك من جرائم التخريب والتدمير.

وهذه التعددية والتنوع والتداخل بين مختلف أنواع الإرهاب، الذى ينقسم بطبيعته إلى طوابير خفية أو سرية أو متلونة، يصعب رصدها وتحديدها وتقنينها، جعل من الصعب بل ومن المستحيل أحياناً، الخروج بنظرية واحدة تقنن لهذه الطوابير المتعددة والمتنوعة بهدف التعامل المنتظم معها، ويصبح من الخطأ الاعتماد على مثل هذا المعيار العاجز عن التمييز بين مختلف الشرور، التى يولدها الإرهاب؛ خاصة وأن الغموض الذى يكتنف استعمال المصطلح يعد من الأسباب الأساسية لإساءة فهم طبيعة الإرهابى والدوافع، التى جعلته يسلك هذا المسلك الإجرامى، والتهديد الذى يمارسه بالتبعية.

وهناك تعميم شائك وحرج ارتبط بخصائص الإرهاب وصفاته، التى تطلق على عواهنها بلا تدقيق أو تحديد موضوعى؛ فقد تم وصف مرتكبى أحداث التمرد ومعارك الشوارع والصراعات المدنية، ومثيرى الشغب بين العمال والداعين للعصيان، والمشاركين فى حرب العصابات فى الريف، وتقليب أوضاع الأمر الواقع، وإطلاق تظاهرات جماعات الضغط باسم الحفاظ على البيئة أو حقوق الحيوانات، فى أوقات مختلفة، بأنهم إرهابيون. ووسط كل هذا التخبط والتداخل، يبتعد المصطلح عن التدقيق والتحديد. وربما بدت هذه الصفات سلسلة مثيرة فى عرف أجهزة الإعلام، ولكن مثل هذا التخبط أو التشتت يسبب خلطاً ومزيجاً من معظم أنواع المصاعب، خاصة عندما تضخم من قدر الإحصاءات، بحيث تجعل المشكلة أضخم من حجمها الفعلى، وبذلك تحدث ذعراً كبيراً، كما أن غياب التدقيق والتحديد فى الوصف يعقِّد مهمة إدراك طابع الإرهاب، وبالتالى قد تطيش أهداف التعامل معه.

ويمتد هذا التعدد أو التخبط إلى مجال الدارسين والمحللين، عندما يجدون أنفسهم يتبعون اتجاهات شتى عند التعامل مع طوابيرالإرهاب؛ خاصة إذا كانت سرية أو خفية أو غامضة. فهناك اتجاه يعتقد أن مفتاح حل مشكلة الإرهاب يكمن

فى ضرورة فهم الشعب واستيعابه لآفاقه ومفاتيحه. ويركز هذا الاتجاه الذى يحبذه علماء النفس تحبيذاً كبيراً، على دراسة من هم الإرهابيون، ولكن له أوجه قصور واضحة لايمكن تجاهلها؛ فمثلاً ليس بمقدور هؤلاء الدارسين والخبراء التحدث عن أى إرهابى خاض التجربة وخرج منها على قيد الحياة. ولذلك فإن مسألة تعذر تحليلهم لنفسية هؤلاء الإرهابيين، قضية مفروغ منها. والمعروف أن الإرهابيين الذين قاموا بأدوار فاعلة، يتملصون من أية عملية تحليل طويل المدى لأعمالهم. وربما كشف أولئك الذين قبض عليهم أو احتجزوا عن بعض معلومات نافعة، ولكن بمجرد ابتعادهم عن الدور الفاعل الذى قاموا به، فإن قيمة هذه المعلومات تفقد دلالاتها العملية بمرور الوقت.

وقد أصبح الإرهاب مسألة تخص العالم برمته، ومن ثم فإنه يتحتم على المسئولين أن يحرصوا على النظرية العلمية إلى طبيعة وظروف المجتمع، الذى تجرى فيه العملية الإرهابية؛ لأنها لاتخضع لقواعد عامة برزت فى عمليات أخرى. ففى بعض أجزاء من العالم، توجد مجتمعات، العنف فيها أمر معتاد، أى مسألة متوطنة لأنه غالباً ما يكون من عادات العشيرة، ويتخذ مظهر الطقوس، لدرجة أن الأنظار لاتلتفت كثيراً إلى الأفعال، التى كان من المفروض أن تسترعى الانتباه، وتسيطر على مجتمعات أخرى أنظمة تمارس القمع والتعذيب والقتل بحكم القانون، ويخضع فيها الناس للإرهاب، الذى يمكن أن يصير متبادلاً بين المسئولين فى السلطة والمعارضين، الذين عليهم أن يسايروا النظام السائد، ولكن بطريقتهم عندما يبحثون عن خصومهم وذبحهم.

ومع تعدد أنواع الإرهاب، ظهر فى الآونة الأخيرة نوع آخر من الإرهاب؛ خاصة فى تلك البلدان، التى عجزت فيها حكوماتها عن مواجهة التحدى والمعارضة العنيفة. وهو إرهاب الدولة التى تمارس البطش بالقانون لحسابها؛ بحيث يصبح من سلطة رجال الشرطة أن يقتلوا القتلة بل والمشبوهين أيضاً، بدلاً من القبض عليهم. ويصل التخبط قمته عند أية محاولة للتفرقة بين العنف والإرهاب، فإذا كان العنف من مقومات الإرهاب، فإن نبرة الجدل العقيم تعلو عند بروز سؤال، يطرح نفسه مراراً، وهو: هل يعد الإرهاب عملاً حربيّاً؟ وتظل الإجابة معلقة دون حسم، مع إصرار الخبراء على تجنب الإجابة الشافية، وخاصة فى البلدان، التى لاتحتمل المواجهة المباشرة مع قوى العنف والإرهاب.

أما عند الإرهابى فالصورة تختلف تماماً، إذ إنه لاتساوره أى شكوك فى دوره كمحارب أو كبطل عندما يجتاحه الغرور؛ خاصة بعد أن تستحوذ عليه الحاجة لتقديم أوراق اعتماده كإرهابى بعد التعريف بدوافعه للطابور الذى سينضم إليه. إنه يظل مقتنعاً بأنه يقاتل فى حرب، ويتصور نفسه جندياً يضع حياته على كفه فداءً للقضية التى نذر نفسه لها. ولايهمه إذا لم يرتد زياً عسكريّاً، أو لم يتدرب

تدريباً نظامياً. وقد تكون المنظمة الإرهابية ذات طابور مؤقت، ينفض بانتهاء مهمته، وقد لايتلقى أعضاؤه أكثر من الحد الأدنى من التدريب، إلا أنهم يتمسكون بوصفهم جنوداً، إذ إن أسلحتهم هى البندقية والقنبلة، وميدان قتالهم هو شوارع المدينة، وأهدافهم هى النقاط المعرضة للخطر والحساسة والتحول المصيرى فى المجتمع الحديث.

وقد يتخذ الإرهاب كثيراً من المظاهر، التى تعود عادة إلى الصراعات القبلية، كما تلعب الحرب السيكلوجية الحديثة دوراً مهمّاً، لايمكن تجاهله، عندما يكون الهدف هو تحطيم معنويات القوى المعادية أو حكوماتها، وكذلك الذين يعتمدون عليه فى مؤازرتهم. ويتجلى الجانب المأسوى فى العملية بأسرها فى أن الدمار المادى له مكانة عليا فى قائمة أهداف الإرهابيين؛ إذ إنه يؤدى إلى تدمير وتخريب الموارد ووسائل النقل ومرافق الصناعة، وبالتالى يصيب السلطة أو الحكومة بالشلل.

لكن الأمر برمته ليس بهذه البساطة، التى يتصورها الإرهابيون فى اندفاعهم المسعور، فمن الطبيعى أن يحدث هذا الخراب شعوراً بالقلق والتشاؤم وعدم الارتياح، بحيث يُنفر المؤيدين وغيرهم من المتحمسين للقضية بصرف النظر عن توجهاتها، مما يدفعهم إلى سحب تأييدهم وتمويلهم واستثماراتهم. وقد تتعرض التجارة والاقتصاد إلى الانكماش، وبالتالى تتآكل القاعدة، التى يمكن أن ينطلق منها الإرهابيون للقيام بمهامهم.

وما جرى فى أوروبا، فى الثلث الأخير من القرن العشرين ومطالع القرن الحادى والعشرين، نموذج لما فعله الإرهابيون فى سعيهم المسعور لإثبات وجودهم والتمدد إلى آفاق أبعد وأعمق. فقد حول الإرهابيون الأوروبيون أوروبا إلى أرض معركة، وازداد عبث الفساد فيها؛ نتيجة لخطط الطوابير الدولية العديدة والخلايا السرية التى احتارت العمل هناك.

وانقسم الإرهاب الدولى إلى ثلاثة طوابير: اختص الطابور الأول بعمليات الاغتيال أو الاختطاف أو الحرب أو الاغتصاب، وهذه الأفعال إجرامية أساساً، والطابور الثانى قام بتوظيف الإرهاب الدولى فى مؤامرات سياسية، تهدف التلاعب بمسارات الجغرافيا الدولية والخرائط والحدود، عندما تلجأ أية جماعة سياسية متطرفة، بعد اقتناعها باللجوء إلى العنف لنصرة قضيتها، ولذلك تشن اعتداءات، يظهر فيها قتل الأبرياء بمظهر الغاية، التى ترمى إلى إحداث صدمات ضاغطة. والطابور الثالث لايكتفى فيه الإرهابى بالعمل داخل الحدود القومية، ولكنه يتجاوزها ابتغاء جذب الانتباه لقضيته.

ولا شك أن الإرهاب فى العصر الحديث إجرام، يسرى كالنار فى الهشيم بين الشعوب، التى تنكب بعدواه التى سرعان ما تصبح مزمنة وتتأصل جذورها دون أمل حقيقى فى اقتلاعها والتخلص منها؛ فالإرهابيون يقتلون ويشوهون الآخرين ويعذبونهم بلا رحمة أو شفقة. وقد يكون ضحاياهم أطفال إحدى المدارس أو حتى المسافرين أو فى رحلات سياحية، أو من أقطاب الصناعة من المشاهير، وهم فى طريقهم من منازلهم إلى مقر أعمالهم؛ فقد يكون ضحية الإرهابى أى إنسان. ورغم أن رجل الأعمال ليست له هوية سياسية معينة تميزه، فإن هذا لايحول دون اختطافه أو حتى تمزيقه إرباً، مثل: المرض أو الوباء الخبيث، الذى يصيب ضحيته، بل ويقضى عليها بمجرد انتقال العدوى إليها.

وفى المواقع التى تقع تحت وطأة الإرهاب، تصبح عوامل الأمان والأمن والسلامة معرضة لضربات مميتة. وما لم تدعم هذه الاحتياجات الإنسانية الضرورية فى كل لحظة، فإن الشعب سيجد نفسه يحيا فى كابوس من الهلع الدائم عن الإرهابيين، كما يصبح فى حالة نفور وكراهية للسلطة العاجزة عن حمايته. وإذا تلاشى الإحساس بالأمان، فإن الحياة نفسها تصبح بلا جدوى وبلا معنى. إن الإرهاب يهدف إضعاف الثقة، التى يشعر بها المواطنون تجاه مقدرة الحكومة، القائمة على توفير بيئة آمنة تمنحهم حياة هادئة هانئة، دون خوف على أرواحهم أو سبل عيشهم. وهذا يدل أن هدف الإرهاب هو الهجوم على معنويات المواطنين، والقضاء على ثقتهم فى يوم، يمكن أن يطمئنوا إليه.

وأيا كانت دوافع الإرهابيين، فإنهم يختارون كهدف لهم فئة بالذات يركزون عليها تهديدهم العنيف. ويعتمد هذا عادة على نوعية المكان، الذى يوجدون فيه لحظة اختطافهم كرهائن، كالأفراد الموجودين فى مكان محصور (مسرح أو سوق أو متجر أو طائرة). ففى صيف ١٩٨٥، قامت طائرة T.W.A. بالتحليق بالمحتجزين داخلها، الذين لاحول لهم ولا قوة فوق البحر المتوسط، بعد أن اختطفها اثنان من المتطرفين الشيعة، وعاشت الولايات المتحدة بعد ذلك سبعة عشر يوماً تعانى من أبشع صنوف الإذلال؛ حتى تم إطلاق سراح آخر رهينة من هؤلاء الرهائن.

وينقسم الرهائن بصفة عامة إلى ثلاث فئات: الشخص ذو الحيثية الذى أصبح هدفاً لجماعة إرهابية بالذات، ربما بهدف اختطافه من أجل الدعاية السياسية للقضية، أو بقصد المطالبة بفدية كبرى، وربما للهدفين معاً. وفى بعض الحالات، قتل أمثال هؤلاء الضحايا فى المرحلة المبكرة من العملية الإرهابية، ربما على سبيل الثأر، أو للحصول على مكسب سياسى، وكثيراً ما يكون بقاء الضحية على قيد الحياة أثمن وأهم فى نظر الجماعة الإرهابية.

والفئة الثانية من الضحايا هم الذين يقبض عليهم، بناء على خطة مسبقة، ويحتجزون كرهائن، لهم فائدة خاصة فى موقف معين، والمثل التقليدى لذلك هو المسافر على أية طائرة تتعرض للاختطاف، لمجرد أن سوء طالعه أوجده فى المكان الخاطىء وفى الوقت الخاطىء. ولاتزيد قيمته فى نظر الإرهابيين فى هذه الحالة عن كونه أحد التعساء، الذين وقعوا فى قبضتهم، أما شخصه كمواطن أو إنسان فلا أهمية له. وليس لديه أى أمل فى تجاوز هذه المحنة سوى رحمة الله، وقد تنتهى حياته نهاية مأسوية بطريقة وحشية للغاية.

أما الفئة الثالثة فترى فى الاختطاف صفقة ضخمة رابحة، بأقل قدر ممكن من الخسائر، ولاتتبع موقفاً مخططاً بصورة مسبقة، إلا فى أحيان قليلة. وكثيراً ما ترتبط هذه الحالة بالأنشطة الإجرامية أكثر من مواكبتها للخطط الإرهابية. وعندما يحتجز الرهائن، فإنهم يجدون أنفسهم فى وضع مرعب ومثير للتوتر وشديد الأذى وطافح بتوقعات مميتة؛ خاصة وأن هؤلاء الرهائن يدركون جيداً أنهم وقعوا فى هاوية، يمكن أن تنتهى بموتهم؛ لأن ظروف اختطافهم لاتنطوى غالباً على أى أمل فى انفراج الأزمة، فهى من الظروف الرهيبة التى تفوق قدرات وموارد أكثر الحكومات براعة واقتداراً.

وفى حالات اختطاف الأشخاص أو الطائرات أو الحصار، التى قد تدوم أسابيع وأكثر من شهور، بل وسنوات، يبرز جانب مشترك بين الرهائن والسجناء، سواء أكانوا من المجرمين أم أسرى الحرب، ربما باستثناء وحيد، وهو أن الاحتجاز كرهينة يكون عادة كارثة غير متوقعة على الإطلاق.

وليست هناك أنماط متميزة للإرهابيين، فهم أفراد شواذ نوعاً، تجتذبهم جماعات تقبلهم وتكسبهم هوية خاصة، وبذلك تكون هذه الجماعات هى التى أكسبت تأثيرها طابعاً خاصاً لمسلك الفرد، وبخاصة فى حالة الإرهابيين. وتتصف الجماعة الإرهابية بطابع الكتمان ومسلك المتخفى، ومن هنا يتحقق لها التماسك بصفة دائمة أكثر من الجمعيات الأخرى، وتعمل هذه الجمعيات فى ظروف متوترة للغاية، وما أسهل جنوح تفكيرها من ناحية الفرد والجماعة معاً إلى الالتواء والفساد.

وفى الحالات التى يتصف فيها سلوك الإرهاب بعقلانية أكبر، عندما تكون غرائز الحياة والاستمرار فى البقاء مازالت بخير، يذوب الفرد ذوباناً كاملاً فى الجماعة، وتتحول ذاتيته إلى ذاتية الجماعة. وتؤمن الجماعة بأحلامها وأوهامها، وبالحرب الوهمية التى تحاربها ضد العدو. وإذا اتسم رد السلطات بالعنف، فإن ذلك يكون عاملاً مساعداً على تعزيز جو البطولات والتشبع بالأساطير، وجعل الجماعة تزداد تماسكاً وصلابة.

وإذا كان عنصر التجارة من العناصر، التى ينهض عليها نجاح العمليات الإرهابية؛ فإن تجارة الإرهاب تحرص على جمع الصفات التى تتضمن الذكاء وسرعة البديهة واللماحية واتخاذ القرار، وغير ذلك من القدرات التى تتوافر فى الضابط العسكرى الممتاز، الذى يجب أن يتمتع بقدرة عالية من المهارة القيادية، وأن يكون قادراً على الحصول على أفضل أداء من أتباعه، الذين قد لايشتركون معه فى مواهبه، وأن يكون بارعاً فى التخطيط، وضبط الحسابات، والبراعة فى اجتذاب المال وتدبيره، والموهبة الراسخة فى المسائل التنظيمية، بصفتها قضايا أساسية لايمكن حسم مسائل الأمن دونها، وأن يهب الشخص نفسه تماماً للقضية، وأن يستوعب بسرعة الدلالات الكامنة وراء الأخبار الإعلامية، ومعرفة تأثيرها على الرأى العام؛ لتحقيق أعظم وأعمق تأثير مطلوب.

والأمن فى مواجهة الإرهاب كان وسيظل يعانى من معضلات لاحدود لها؛ فمثلاً تعانى السفارات والشركات والمؤسسات من التهديدات غير المتوقعة حتى إن حولت مبانيها إلى قلاع محصنة، أو عملت على حماية العاملين فيها فى الذهاب والإياب، بنقلهم فى سيارات تسير فى قافلة تحميها الشرطة. بل إن هذه الوسيلة يمكن أن تؤدى إلى لجوء الإرهابيين إلى نصب الكمائن، لو أدركت أن الهدف المراد اختطافه فريسة ثمينة. ولعل أفضل طريقة للوقاية هى تدريب المسئولين وعائلاتهم، وتعريفهم أبسط قواعد الاحتياط، التى تساعد على تصعيب اختيارهم كأهداف؛ أى يجب أن يبدأوا باتباع وسيلة علاجية قوامها الحرص على الذات؛ فالحكمة تكمن فى أن يجعل المواطن نفسه هدفاً صعباً للإرهابيين، الذين سيضطرون إلى البحث عن شخص آخر لايتحلى باليقظة المطلوبة.

وإذا نجح العنف كوسيلة لتحقيق غاية سياسية، فإنه يمكن أن يصبح أقرب إلى المرض المتوطن، إذ ستسعى شخصية تلو الأخرى، بعد أن تتعرف إلى الوسيلة، إلى شق طريقها بالقوة إلى الأمام لبلوغ ما تعتقد أنه حق شرعى لها، أى السيطرة على السلطة. وهكذا يتضح أن الانقلابات والاغتيالات نادراً ما حمت أية دولة من انتشار العنف، كما أنها لم تساعد على توقفه.

ومن السهل التنبؤ بأن ازدياد تطور الأسلحة، ووسائل النقل، والتكنولوجيا التى تتقدم بسرعة لم يسبق لها مثيل، وتعقد الدوافع وتشابكها نتيجة لازدحام الساحة السياسية بالمشكلات، التى لاتنتهى والمآزق الأخلاقية التى تنطلق من سيىء إلى أسوأ، والتى لم تلق سوى القليل من الحلول الهزيلة.. كل هذه العوامل والمؤثرات قد أدت إلى حدوث تغيير للحكومات، التى لم تعد تجد حرجاً فى اللجوء إلى وسائل العنف، لدرجة أنها أصبحت أمراً مألوفاً للغاية.

ورغم كل هذه العقبات والعوائق والتعقيدات والمآزق، التى تتمثل فى الطابور الخامس الإرهابى، فهى كلها تحتم التصدى له بكل الأساليب الحديثة والمتنوعة، وفى مقدمتها الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات الواقعية والمؤكدة عنه؛ حتى يمكن مواصلة حصاره إلى أن يفقد القدرة على التصدى، إذا ما طالت معارك الصمود سواء اختلف المكان أو الزمان. ولاشك أن مناهضة الإرهاب هى بمثابة الرد الإيجابى على تهديد الإرهابيين، وهدفها الأساسى هو التعرف عليه، ومنعه، والحماية ضده، والقضاء على كل الأعراض الإجرامية المثيرة التى ترتبط بالسلوك الإجرامى بصفة عامة والإرهابى بصفة خاصة. وتهتم مناهضة الإرهاب أساساً بحماية القانون والنظام، ومهارة الحصول على المعلومات، التى تصدر عن الوقائع والحسابات الدقيقة، وابتكار وسائل احتياط معقولة، والتخطيط المنطقى للطوارئ والمفاجآت، واليقظة العقلية التى ترصد كل شاردة أو واردة.

ولابد من توافر سلطات مناهضة للإرهاب، تتمتع بقدرات وكفاءات عالية. ولاتقتصر هذه المناهضة على الدور الذى تضطلع به الحكومة، إذ إنه ميدان تشترك فيه المؤسسات وقطاعات الأعمال، وكذلك الأفراد. وقبل القيام بأى رد، وقبل الشروع فى تحريك الجهاز المناهض للإرهاب، يجب توافر أتفاق حول مبادىء معينة، ويتحتم الحرص على التمسك بها، حتى لاتحدث تناقضات أو فجوات يمكن التسلل منها، كما يجب أن يكون تصميم ينطبق على كل القائمين بالتصدى للإرهابيين، كما يجب أن يتوافر الإيمان الكامل بالقدرة الفائقة على الإنجاز بمنتهى الإتقان.

ويتعين التمسك بقوانين البلاد لتجنب الوقوع فى الفوضى. ويجب عدم الخضوع للضغوط بصرف النظر عن الثمن الذى يدفع، ولبنان مثل بارز لانهيار الدولة الذى جاء نتيجة للتنافس بين النحل أو الطوائف الدينية، التى أوقعت البلاد فى حالة حرب أهلية، ويترتب على مناصرة قوانين البلاد بالطبع خضوع الرد على الإرهاب لهذه القوانين نفسها. ولابد أن يدرك الشعب بصفة عامة أن الأهداف المضادة للأفعال الإرهابية، وتكتيكاتها موجهة للمنظمة الإرهابية وحدها.

ولاداعى للتنبيه إلى أن الحكومات تستخدم مثل هذه الإجراءات بحكم سلطتها فى حالة الطوارئ فحسب، حتى لاتثير حساسيات هى فى غنى عنها؛ إذ من البديهى ألا توجه القوانين لأى أغراض أخرى غير الأغراض، التى أعدت لأجلها. ومن المعروف أن الانتشار الدولى للإرهاب ساعد على تجميع المعلومات من مختلف الدول، وبذلك أصبحت المعلومات تتصف بدوليتها، مثلما تتصف الجماعات الإرهابية بدوليتها.

ولا تخلو المشاركة الدولية فى "المعلومات" و"المخابرات" من المشكلات، ولو قبل الرأى القائل بأن الهدف الأول لمثل هذا النظام هو تزويد الدول والأشخاص والمؤسسات بإنذار مبكر بما يحتمل حدوثه من أفعال إرهابية، والشكل الذى ستتخذه. فى هذه الحالة، سيكون التحديد الدقيق للاختلاف بين "المعلومات"، و"المخابرات" أمراً حيوياً لايمكن تجاهله؛ ففى مرحلة المخابرات التى تمت فيها المضاهاة والتقييم، فإنها قد تكشف عن أسلوب فى التفكير السياسى والافتراض السياسى، ربما كان سيئاً أو غير مفهوم أو ضارًّا للمتلقى.

وفى مراحل أو حالات أخرى قد يوحى بالمصدر الذى خرجت منه، فقد يثير الإرهابى المحتمل، والذى يراقب إلكترونياً، ويتنصت على أحاديثه فى بعض البلدان تساؤلات حول حقوق الإنسان، وقد يوصف ذلك فى بلد آخر بأنه اعتداء على خصوصياته. وقد يتسبب فى خلق مواقف دولية حرجة على نحو لامبرر له على الإطلاق؛ مما يدل على أن الطابور الإرهابى يمثل منظومة من المعضلات، إذا نجح فى حل معضلة منها، فإن معضلات عديدة يمكن أن تحل محلها، وهكذا تتواصل دوامة الطوابير الإرهابية إلى ما لانهاية.

(٤) الطابور المخابراتى

كانت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية بمثابة المدرسة أو الجامعة التى تخرج فيها معظم وكالات المخابرات فى شتى أنحاء العالم، وخاصة الدول الغربية منه، إذ إنها صاغت مناهج التحليل والتعامل مع المسائل المتعلقة بالأنشطة والعمليات التجسسية التى تتولاها الدوائر والوكالات والأجهزة الحكومية المرتبطة بالأمن القومى، وذلك باستثناء جهاز المخابرات البريطانية، الذى كان سباقاً فى هذا المضمار، وإن سار بعد ذلك على النهج الأمريكى بحذافيره. وإذا كان مصطلح "الطابور الخامس" العسكرى أو التجسسى قد عرفه العالم منذ الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩)، فإنه يمكن القول بأن معظم هذه الطوابير التى يطلق عليها هذا المصطلح، كانت بمثابة تلاميذ نجباء لهذه الوكالة، بطريقة أو بأخرى، خاصة بعد أن تحولت إلى دولة غير منظورة، لها ميزانيتها المهولة الخاصة بها ورجالها، الذين يأتمرون بأمرها، ولايتطلعون إلى غير أوامر رئيسهم.

ويعرف جميع الذين يقطنون فى واشنطن منذ عام ١٩٦١، حين انتقلت الوكالة إلى منطقة خضراء فى ولاية فرجينيا بعيداً عن العاصمة الأمريكية، أنها أصبحت من معالمها الشهيرة رغم بعدها عن قلبها، فقد سلطت الأضواء منذ مطلع ستينيات القرن العشرين على وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وأصبحت الصحافة تهاجمها وتدنيها، متهمة إياها بارتكاب جميع الأخطاء، بل والمآسى التى وقعت فى النصف الثانى من القرن العشرين، مثل النكسة التى حلت بها نتيجة لفشل غزو كوبا، الذى خططت له الوكالة فى أبريل من عام ١٩٦١. وكانت الوكالة واثقة ثقة عمياء من أن الشعب الكوبى سيقف صفاً أو طابوراً واحداً فى وجه فيدل كاسترو، عندما تطأ قدم أول جندى أمريكى من الجنود الغزاة الأرض الكوبية.

هذا ما قالته الوكالة للرئيس چون كينيدى، الذى كان متردداً قبل إقرار خطة الغزو، ولكنه عاد ووافق تحت ضغط وكالة المخابرات، التى كانت تدرك جيداً أن خبرته العسكرية لاتزيد على أنه كان مجنداً فى البحرية الأمريكية فى أثناء الحرب العالمية الثانية. ولم تكن وكالة المخابرات قد أنشئت بعد فى ذلك الحين. فقد وضعت الحرب أوزارها فى أبريل عام ١٩٤٥، بعد الضربة التى تلقتها الولايات المتحدة فى بيرل هاربر من الطيران اليابانى، والتى جعلت الولايات المتحدة فى أشد الحاجة إلى جهاز كفء للمخابرات، يعمل على النطاق الدولى، ويحميها من الضربات غير المتوقعة مما يعرف بالطابور الخامس.

وكانت أول هيئة مركزية للمخابرات الأمريكية قد أنشئت فى عام ١٩٤٧ فى وزارة الدفاع، وأطلقت عليها اسم "الفرقة السوداء"، لكنها لم تصمد طويلاً، لتظهر مكانها "وكالة المخابرات المركزية"، التى أصبحت فيما بعد دولة فى حد ذاتها؛ إذ كانت قوة عين معظم الرؤساء، الذين تعاقبوا على رئاستها، والأعمال المشهورة التى أنجزتها، إضافة إلى الطوابير التى جعلت أول طابور خامس فى الحرب الأهلية الإسبانية يشبه ألعاب الأطفال فى رحلات التنزه؛ فقد جعلت من التجسس علماً معقداً ومتفرعاً إلى آفاق، تجاوزت كل طموحات أجهزة الخيال العلمى، مع إرسال الأقمار الصناعية إلى الفضاء بحجة الفتوحات العلمية، وبالطبع التنصت على الاتصالات السلكية واللاسلكية كافة فى العالم أجمع شرقاً وغرباً، شمالاً وجنوباً.

ولم تكن عملية غزو كوبا التى عرفت باسم "خليج الخنازير" أول هزيمة لأمريكا، أو الوحيدة التى نفذت فيها خطة التدخل المباشر فى الشئون الداخلية للدول الأخرى؛ فقد تواصل التدخل الأمريكى فى الكونغو واغتيال باتريس لومومبا على يد موريس تشومبى، كذلك التدخل العسكرى المباشر فى جمهورية الدومينيكان. كما سارعت الوكالة لتجهيز نفسها بسرعة لإقحام الجيش الأمريكى مباشرة فى حرب ڤيتنام وكمبوديا ولاوس. كما كان من الأعمال التى قامت بها الوكالة قلب حكومة مصدق رئيس وزراء إيران فى عام ١٩٥٣، ويبدو أن الحكومة الأمريكية تحرص باستمرار على خصوص الحروب عن شتى الأنواع، حتى يظل الشعب الأمريكى مهموماً بطريقة أو بأخرى بها، بدلاً من أن يلقى همومه ومتاعبه ومشكلاته على عاتق حكومته، فيتسبب فى إيجاد أحمال وأثقال قد بنوء بها كاهلها، ومن هنا كانت أهمية وضرورة الوكالة، سواء على مستوى الجبهة الداخلية أو الخارجية، سواء فى وقت السلم أو الحرب.

وقد ومضت فكرة إنشاء الوكالة فى شكلها المبكر، فى ذهن الرئيس هارى ترومان فى ١٨ سبتمبر عام ١٩٤٧، عندما قدم طلب إنشائها فى الكونجرس الأمريكى، الذى أقر أيضاً قيام مجلس للأمن القومى، على شكل هيئة مصغرة مكلفة بتقديم النصائح والأفكار للرئيس الأمريكى، حول شئون الحرب والسلام بصفة خاصة وشئون الأمن والاستقرار بصفة عامة، وكانت الرؤية واضحة بحيث تبلورت فى استراتيجية من خمس عناصر.

العنصر الأول: تقديم الرأى والمشورة إلى الرئيس بمجلس الأمن فى المسائل المتعلقة بالعمليات التجسسية، التى تتولاها الدوائر والوكالات الحكومية والمرتبطة بالأمن القومى. والثانى: كتابة التوصيات إلى مجلس الأمن القومى للتفتيش بين هذه العمليات وتفعيل العلاقات فيما بينها، والثالث: إجراء حصر وفرز المعلومات ذات العلاقة بالأمن القومى، وتوفير التوزيع لهذه المعلومات على الدوائر

الحكومية المختصة، والرابع: أداء الخدمات الإضافية ذات الأهمية العامة، بالشكل الذى يرى مجلس الأمن القومى تنفيذه على نحو مركزى أفضل، مما يعود بالفائدة العملية على وكالة المخابرات بصفة عامة، والخامس: ممارسة الواجبات والمهام الأخرى، فى إطار علاقاتها بالمخابرات؛ طبقاً لتعليمات مجلس الأمن من وقتٍ لآخر.

ويقول مايلز كوبلاند، أحد النين عملوا فى جهاز الوكالة، إن الولايات المتحدة هى آخر دولة عظمى، تنشىء جهازاً مركزياً بهذا الخصوص، وإن كانت بريطانيا قد سبقتها بجهازها المعروف، الذى كان الأمريكيون أنفسهم يقلدونه فى بعض وسائله وآلياته، وإن كانوا قد تفوقوا عليه فيما بعد. لكن الأمور بدأت فى التشابك والتعقد منذ وصول هتلر إلى الحكم، وواصل البريطانيون الضغط على الحكومة الأمريكية لكى تنتبه إلى هتلر، الذى كان قد صعد إلى الحكم فى ألمانيا، مما أدى إلى بروز المهام الجديدة والمعقدة والمتشعبة على الإطار المخابراتى، الذى احتوى الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية.

وعندما استولى هتلر على الحكم، أخذ فى تدعيم النظام الاشتراكى الوطنى (النازى)، والقضاء على خصوم النازية من الشيوعيين والاشتراكيين واليهود، مستخدماً وسائل مبتكرة فى الدعاية والمخابرات والتجسس، أشرف عليها خبير الدعاية والمخابرات الشهير فى الجيش الألمانى الدكتور جوبلز، الذى استطاع أن يتصدى لمعاهدات الصلح وقوانين منع التسلح. وبوفاة هندنبورج رمز الإمبراطورية المنهارة فى ٣٠ يولية ١٩٣٤، جمع هتلر بين منصب المستشارية (رياسة الحكومة) ورياسة الجمهورية، وعرف بلقبه الفوهرر (الفيرر) أى الزعيم.

ولكن التاريخ كان قد سجل لبريطانيا ريادتها فى العمليات المخابراتية، وكانت أول دولة تستخدم مصطلح "المخابرات" فيما بين قواتها البرية والبحرية ثم الجوية فيما بعد، خلال الحرب العالمية الأولى، عندما جرت الدول الأوروبية كثيراً من دول العالم إلى الاشتراك فيها أو الوقوف منها موقف الحياد. ومنذ ذلك الحين، أصبح مصطلح "المخابرات" تعنى نشر الأنباء والبيانات الرسمية والدعاية للمجهود الوطنى والعسكرى ومحاربة دعاية العدو فى الدول المحايدة، ومن ناحية أخرى جمع المعلومات ذات الأهمية من المصادر الأجنبية لصالح الوطن.

وأصبح الغرض من إنشاء أجهزة المخابرات، حماية الأمن الداخلى ونظم الحكم القائمة إبان السلم ومساندة المجهود العسكرى إبان الحروب. وكانت الحركات الاشتراكية وشيوعية وفوضوية وراديكالية أكبر مصدر للخطر على نظم الحكم، واجهته الدول الأوروبية إبان القرن التاسع عشر. ولذلك قامت فى

هذه الدول، خاصة فى ألمانيا وروسيا أجهزة للمخابرات، ركزت أساساً على عمليات التجسس، وكانت تابعة لوزارة الداخلية، وكان عليها متابعة هذا النشاط السياسى فى الداخل والخارج.

فى السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى، أنشأت بريطانيا ما عرف باسم وزارة للمخابرات، لكنها بدأت فى صورة إدارة تابعة لوزارة الخارجية، ثم تحولت فى عام ١٩١٦ إلى إدارة مستقلة تابعة لمجلس الوزراء تحت إشراف السير هنرى كارسون أحد أعضاء وزارة الحرب، وانقسم نشاطها إلى إدارات برزت منها إدارة البروباجاندا (الدعاية)، وكان يشرف عليها اللورد نورثكليف صاحب دور الصحف العديدة، وفى فبراير ١٩١٨ تحولت إلى وزارة وعين وزيراً لها صحفى أخر، هو اللورد بيفر بروك، الذى كان أحد أعمدة الصحافة البريطانية.

إبان الحرب العالمية الثانية، أصبحت المخابرات فى مقدمة العناصر التى يتم التركيز عليها فى العمليات الحربية؛ فأعيد إنشاء وزارة المخابرات البريطانية التى ظلت تمارس نشاطها حتى عام ١٩٤٦. كما أنشأت ألمانيا النازية جهازاً ضخماً للقيام بكل مهام التجسس وعمليات الطابور الخامس، عرف بوزارة البروباجندا، وكان يديره الدكتور جوبلز قائد المخابرات النازية، وفيلسوف البروباجندا بكل ألوانها السوداء والرمادية والبيضاء. وكذلك أنشأت إيطاليا الفاشية جهازاً مماثلاً تحت إشراف موسولينى شخصيّاً. وبالتالى نشبت خلال الحرب ما عرف بحرب الدعاية أو حرب الأعصاب، وكانت وزارات وإدارات المخابرات مركزاً لها.

ومع الأيام، اندمجت أجهزة الدول فى معظم أنحاء العالم، وأصبح التفاعل فيما بينها من التقاليد المقبولة والمتعارف عليها، فى مختلف المجالات وتعدد المستويات، وفى مقدمتها أجهزة الإعلام المختلفة كالصحافة والنشر والإذاعة، فضلاً عن وسائلها الخاصة كنشر الشائعات لغرض إثارة أفكار ومشاعر معينة أو العكس بإدخال العقول فى متاهات، تفقدها القدرة على تحديد الاتجاهات. وتستعين أجهزة المخابرات فى مباشرة نشاطها بالأشخاص والهيئات الرسمية، وأيضاً بالهيئات والمنظمات الوطنية والأجنبية. ومن هنا كانت العلاقات وثيقة بين الجاسوسية والمخابرات.

ولكن الجاسوسية التقليدية ظلت تتراجع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية مع انعدام حماس المتطوعين لها خلال عقود سابقة؛ فقد حلت محلها هيئات ومنظمات أكثر حرصاً وتستراً على أعمالها، شملت جمعيات الصداقة والمجتمع المدنى، والروابط الأدبية، والمراكز الثقافية، ومنظمات الشباب والكشاف والجوالة؛ مما لايثير الشكوك حول نواياها وأهدافها.

وكانت بريطانيا من أسبق الدول فى استخدام هذه الهيئات والجمعيات والمنظمات، منذ الحرب العالمية الأولى، التى كانت تعرف فى ذلك الزمن باسم "الحرب العظمى"، فأنشأت فى القاهرة ما عرف باسم "المكتب العربى"، وعهدت بإدارته للمستشرق وعالم الآثار ديفيد جورج هوجارت (١٨٦٢-١٩٢٩)، الذى كان من أعوانه الجاسوس الأشهر فى الجزيرة العربية توماس إدوارد لورانس، الذى عرف بلقب "لورانس العرب" الذى لعب دوره الممثل البريطانى بيتر أوتول من إخراج المخرج البريطانى الكبير ديفيد لين. وكان بدوره خبيراً باحثاً فى الآثار فى الجزيرة العربية، التى قاد فيها ثورة العرب ضد الأتراك، وقد تحول "المكتب العربى" بعد الحرب العالمية الأولى إلى مكتب السكرتير الشرقى بدار المندوب السامى البريطانى.

وتعرف المخابرات فى المفهوم السابق بالمخابرات العامة تميزاً لها عن المخابرات العسكرية أو الحربية، التى تتبع القوات المسلحة، وتقوم بجمع المعلومات والبيانات المتصلة بالمجهود الحربى فى الدول الأخرى، سواء أكانت معادية أم لا طبقاً لما تتطلبه الظروف الراهنة؛ أى كل ما يفيد هذه القوات، فى حين تتبع إدارة المخابرات العامة وزارة الداخلية عادة، وتتابع كل نشاط سياسى يكون له أثر سلبى على الأمن الداخلى كالجمعيات والمنظمات السري المناوئة لنظام الحكم القائم. وكان هذا الجهاز يعرف فى مصر قبل ثورة يوليو ١٩٥٢، باسم "القسم المخصوص"، وقد ألغى فى عام ١٩٥٢ وحلت محله بعد ذلك "إدارة المخابرات العامة"، وهى غير إدارة الأمن الداخلى لمكافحة الجريمة، التى يطلق عليها عادة "المباحث العامة"، التى صدر لها قرار وزارى فى ١٩ أغسطس ١٩٥٢، نص على مايلى:

"نظراً لضرورة وضع نظام دقيق لمراقبة كل نشاط ضار بأمن وسلامة الدولة، تنشأ بوزارة الداخلية إدارة يطلق عليها إدارة المباحث العامة، تتبع إدارة الأمن العام، وتكون لها فروع فى المحافظات وعواصم المديريات، التى ترى وزارة الداخلية إنشاء فروع لها فيها".

وكانت غاية هذه الإدارة منذ إنشائها موجهة إلى رقابة نشاط الأجانب المقيمين فى البلاد مؤقتاً أو بصفة دائمة، ونشاط الصهيونيين والشيوعيين، ونشاط الهيئات والمنظمات ذات المبادئ الهدامة. وإدارة المباحث العامة غير إدارات أخرى للمباحث تتبع وزارة الداخلية الجنائية، وهى معنية بمكافحة جرائم النفس والمال والعصابات، وأيضاً مكافحة المخدرات، وحماية الآداب والأحداث، كما تضم الوزارة إدارة لمباحث النقد ويشمل اختصاصها مكافحة التهريب والتزييف، وأيضاً إدارة التموين لمكافحة نشاط السوق السوداء.

وكثيراً ما يحدث خلط مقصود أو غير مقصود بين مختلف فروع هذه الأنشطة التى تعتبر بطبيعتها سرية أو سرية للغاية، نظراً للتشابه فى الأدوات والأساليب والوسائل والغايات التى تسعى لتحقيقها؛ فمثلاُ تعد الجاسوسية كمصطلح قانونى هى العمل سراً وبإدعاء الحيل التى تضلل الطرف الآخر؛ حتى يقع فى أحابيل تعرى أهدافه وتثبت جرائمه. ومن أهم وظائف الجاسوسية التى تجعلها موازية إلى حد كبير مع المخابرات بشتى أنواعها وأساليبها، أنها تدرب العملاء على الاستيلاء على معلومات حيوية؛ بهدف توصيلها على الأعداء والعمل بمقتضاها. ونصت اتفاقية لاهاى الدولية عام ١٩٠٧ على محاكمة المتهم بالجاسوسية والحكم عليه بما فى ذلك الحكم بالإعدام.

ولكن الاتفاقيات العسكرية فى زمن الحرب بين الجيوش، نصت فى حالات سجلها تاريخ المعارك، على أنه لايعد من الجواسيس الجنود الذين يقبض عليهم فى مناطق الأعداء مادامو لايخفون شخصياتهم، ولو كانوا يحاولون الحصول على معلومات، أو المدينون والجنود الذين يقبض عليهم، وهم يعملون فى نقل التعليمات أو المراسلات، أو الذين يهبطون بالمظلات. أما فى زمن السلم، فيبدو كل من يحاول الحصول على معلومات خاصة بالقوات المسلحة أو الذخائر أو التحصينات أو القلاع بهدف توصيلها إلى دولة أخرى جاسوسًا.

من قضايا الجاسوسية الكبرى منذ الحرب العالمية الثانية، القضايا المتصلة بإفشاء أسرار الأسلحة النووية، من أشهرها القضية التى أتهم فيها الدكتور كلاوس فوخس فى إنجلترا بإفشاء أسرار القنبلة الذرية إلى الإتحاد السوفيتى، وحكم عليه فى مارس عام ١٩٥٠ بالسجن ١٤ سنة، والقضية التى أتهم فيها يوليوس روزنبرج وزوجته إثيل روزنبرج عام ١٩٥١ فى الولايات المتحدة بإفشاء أسرار القنبلة الذرية إلى الاتحاد السوفيتى ومحاولة التخريب، وقدما للمحاكمة مع آخرين فى ٢٩ مارس، وحكم عليهما بالإعدام، مع رفض النظر فى طلب الاستئناف، وتم تنفيذ الحكم فى سجن سنج سنج فى ١٩ يونية ١٩٥٣.

ونظراً لموقع مصر الاستراتيجى والحساس فى قلب العالم، فقد عانت من قضايا متتابعة ومتنوعة من الجاسوسية، مثل القضية التى عرضت على محكمة الثورة فى عام ١٩٥٤، وحكم فيها على أربعة من المتهمين بالإعدام وعلى آخرين بالأشغال الشاقة لأنهم أمدوا جهات أجنبية بمعلومات عن مصر؛ بقصد الإضرار بمصالح البلاد العليا. وفى ٢٧ أغسطس ١٩٥٦ بعد تأميم قناة السويس، اكتشفت شبكة للجاسوسي البريطانية وحكم على اثنين من البريطانيين المشتركين فيها بالسجن مدداً مختلفة. وفى أكتوبر ١٩٦٤ قبض على ألمانى وزوجته متهمين بالتجسس واستخدام المتفجرات لإرهاب الخبراء الألمان العاملين فى مصر، وحكم على كل منهما بالسجن لمدة ٢٥ سنة. وهكذا لم ينقطع اكتشاف كثير منها وتقديم المتهمين إلى المحاكمة، فى ضوء تشريعات الأمن فى كل دولة.

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فعندما شرعت فى ممارسة الجاسوسية على مستوى دولى، فإنها استفادت فى بادئ الأمر من السير على النهج البريطانى، الذى برع فى استخدام وتوظيف الجواسيس والعملاء، فمثلاً استخدمت المخابرات البريطانية أحد كبار المهربين الذى كان قد كون ثروة هائلة، وأصبح أحد كبار المال والأعمال، وكان اسمه جون فارش، وهو المسئول عن تقديم فكرة الطابور الخامس إلى المجال العسكرى بل والمجال المدنى أيضاً، وعن إيصال الجنرال فرانشيسكو فرانكو إلى الحكم فى إسبانيا، بعد تطبيقه لاستراتيجيات وتكتيكات وآليات الطابور الخامس فى الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦-١٩٣٩)، التى كانت من إبتكارات جون فارش، الذى سبق له أن تألق كعميل للمخابرات البريطانية فى الأوساط اليمينية، واستطاع أن يقيم اتصالات مع الأدميرال فيلهم كاناريس رئيس المخابرات العسكري الألمانية، وقدم مجموعات كبيرة من التقارير، التى أصبحت فيما بعد مقنعة وكافية لوزير الخارجية الأمريكية، فى ذلك الوقت، وهو هنرى ستيمسون، لكى يوافق على إنشاء هيئة مركزية للمخابرات، عندما أصبح وزيراً للدفاع.

وكان رجل المخابرات الأمريكى مايلز كوبلاند قد علق على هذه التوجهات بقوله: ["بأننا لسنا فى حاجة إلى جهاز قوى يتجسس لحسابنا؛ لكى يخبرنا عما سيفعله هتلر، ولكننا كنا فى حاجة إلى معرفة كل التفاصيل الممكنة عن هتلر. ولم نضع فى حسابنا فقط أن نتعرف إلى نقاط ضعفه بل إلى حسناته أيضاً، وحدثت محاولات فى هذا الشأن أهمها المحاولة مع "الشركة الدولية للتلغراف والتليفون" المعروفة باسم "آى. تى. تى"، والتى كان رئيسها فى ذلك الحين سوستينس بين، والذى كان قد قام بزيارة إلى هتلر مع بعض رجال الأعمال الأمريكيين. وقدم تقريراً مطولاً عن كل شيء شاهده فى هتلر، ثم كتب انطباعاته عن الرجل، وختم تقريره بالعبارة الشهيرة "سرى للغاية".

وبعد فترة، قام بعض رجاله بتقديم تقارير طويلة مفصلة، لقيت اهتماماً كبيراً من الحكومة، وكانت كلها خاضعة للسرية المطلقة. والعجيب أن هذه التقارير كانت مطابقة لتقارير السفير الأمريكى المرموق فى لندن جوزيف كينيدى، وكان كل السياسيين والدبلوماسيين وكبار المسئولين الأمريكيين يعملون بالجاسوسية بطريقة أو بأخرى. وكان هنرى ستيمسون يتأفف من قراءة بريد السادة الأخرين، عندما تولى وزارة الخارجية لإحساسه الدفين بأنها نوع من التلصص أو التجسس، لكنه بمرور الأيام فى المنصب اعتاد الاستماع أو التنصت على أحاديثهم التليفونية أيضاً فى كل أنحاء أوروبا، بفضل التكنولوجيا الفنية، التى كانت الشركة الدولية للتلغراف والتليفون قد نشرتها فى كل أوروبا، بحيث مكنت كل الأمريكيين من معرفة كل أسرار أوروبا. وكانت الدعابة الشائعة بين المسئولين الأمريكيين أن

هذه الشركة أصبحت بدورها هيئة المخابرات الخاصة بمستر ستيمسون نفسه، عندما كان وزيراً للخارجية أو وزيراً للدفاع بعد ذلك.

وعندما حان الوقت لكى تنشأ وكالة المخابرات المركزية، كانت هذه الشركة إحدى دعاماتها، برجالها ومهندسيها وفنييها التى كانوا جميعاً يتمتعون بخبرة عالية فى كل وسائل الاتصالات وغيرها، ورغم أن الوكالة كانت جديدة، بل كانت أحدث جهاز مخابرات مركزى، تتملكه دولة كبرى، فإن ألن دالاس قال: "نحن الآن أقدم جهاز مخابرات"، وكان هذا فى حديث له مع أحد الأصدقاء فى جهاز المخابرات البريطانى. وكان يعنى بجملته هذه أن الوكالة تملك الشركة الدولية للتلغراف والتليفون. كما أضاف قائلاً: "لقد بدأت المخابرات المركزية الأمريكية بتقليد البريطانيين، ولكنهم سرعان ما سيقلدونها هم والسوفيت".

إلا أن هذا لاينفى أن التجسس ليس هو العملية الرئيسية للوكالة المركزية، وكان عدد من وزراء الخارجية الأمريكية ضد إنشاء وكالة خاصة للتجسس. ومن هؤلاء كان جيمس بيرنز وجورج مارشال ودين أتشيسون. وكانوا جميعاً يرفضون ذلك لأسباب أخلاقية، فى حين كان خبراء الوكالة يرفضون أن يكون التجسس هو المحور الرئيسى للمهام، التى تقوم بها الوكالة دون وضع قضية الأخلاق فى حسابهم، وإنما كانت لديهم أسباب ودوافع أخرى، منها هذه الأحداث أو الحوادث بمعنى أدق.

قصة تدل على أن المذابح التى كانت ضحيتها جواسيس من خيرة الكفاءات العسكرية لم تكن تستحق كل هذه الدماء المهدرة؛ لأن العقل المتمكن من أصول الجاسوسية يستطيع أن ينقذ أرواحاً كثيرة؛ إذ وظف قمة قدراته فى الإبتكار. ففى هذه القصة أو الحادثة أسقط مكتب الخدمات الاستراتيجية (وهو مكتب جاسوسية) عدداً من رجاله فى منطقة "كلير مون نيرو" فى فرنسا؛ لكى يعودوا بالمعلومات اللازمة عن آثار القصف، الذى تقوم به طائرات الحلفاء. وزود كل أولئك الرجال بكل ما يلزمهم من أجهزة إرسال وإستقبال وقطع غيار وحمولة سيارة كاملة من الأسلحة والمتفجرات ومواد طبية للعلاج فى أثناء الجروح. وفقد المكتب من رجاله فى هذه العملية التى أطلق عليا أسم "ألفا" ثلاثين رجلاً وامرأة، ولم يبق منهم إلا قليلون جداً، كان أحدهم يدعى جيمس لولاند، حصل على ترقية من رتبة ملازم إلى عميد فى أقل من سنتين تقديرًا لكفاءته، كما نال عند خروجه من الجيش النجمة البرونزية ووسام الاستحقاق والنجمة الفضية، وغير ذلك من الأوسمة والنياشين والميداليات.

وكانت مهمة هؤلاء الجواسيس هى أن يرسلوا فى كل أسبوع رسالة أو اثنين يخبرون فيها المكتب بآثار القصف ونتائجه. وكانت ترسل تقاريرهم إلى مكاتب المحللين ليستنتجوا منها كل ما يلزم عن آلة الحرب الألمانية وما جرى لها. ولكن

حدث أن رجلاً أسمه "والتر ليفى" وكان مشهوراً بأنه أحد رجال الاقتصاد البتروليين العالميين، وقد استطاع أن يعرف من كل ما كان يعرفه فى مجال السلاح الجوى شيئين: الأول هو تحليله للصور التى كانت تلتقطها الطائرات فى أثناء القصف، والثانى هو مراقبته للتغيرات، التى يحدث لأسعار البرتقال. كان يستنتج من ارتفاع هذه الأسعار فى منطقة ما أن وسائل المواصلات فى هذه المنطقة ضربت، فإذا عادت الأسعار إلى طبيعتها، فإن هذا يعنى أن وسائل المواصلات أصلحت. وهكذا كان من السهل بهذه الطريقة معرفة كل شىء بلا الحاجة إلى كل هؤلاء الجواسيس مع تكاليفهم الباهظة، والمخاطرة بأرواحهم بلا مقابل.

ونجد فى مجال الجاسوسية أن كل شىء قابل للتفسير والتحليل، مهما بدا فى أول الأمر فى منتهى التعقيد والصعوبة؛ إذ أصبح فى ذلك الوقت أن من الممكن الحصول على أهم المعلومات عن الاتحاد السوفيتى، عندما كان فى قمته، من مجرد تحليل المقالات التى تنشر فى مجلة طبية، أو تفسير مجموعة صور التقطتها إحدى الفتيات فى زيارة سياحية لها داخل الاتحاد السوفيتى. وحتى قبل ان تبدأ وكالة المخابرات المركزية عملها بشهر واحد، أى فى أغسطس ١٩٤٧، أستطاع بعض العلماء الأمريكيين المدربين تدريباً عالياً مواكباً للعلماء السوفييت فى المعضلات النووية، أن يستنتجوا كل ما هو مطلوب معرفته عن مستوى الاتحاد السوفيتى فى التسلح النووى، من مجرد مطالعتهم للمجلات العلمية. وكذلك كان فى استطاعة السوفييت أن يحصلوا على الشىء نفسه، وكان [illegible] من دون الحاجة إلى جواسيس.

ومع ذلك، فإن التجسس قائم، وتباشره مكاتب عدة داخل الوكالة، منها مكتب العمليات الخاصة ومكتب تنسيق السياسة، وهما المكتبان اللذان قاما بعملية "خليج الخنازير"، وهو الخليج الواقع على الساحل الشمالى من كوبا؛ حيث حاول الكوبيون المعادون لفيدل كاسترو إنزال قواتهم المسلحة فى ١٧ إبريل ١٩٦١، بقيادة المجلس الوطنى للثورة المضادة، الذى اتخذ مقره فى الولايات المتحدة تحت إشراف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وقد باءت المحاولة بالفشل الذريع وأثارت هذه العملية وغيرها استياءً واسعاً من عمليات التجسس على نطاق السياسيين والجماهير، وبدأت الأصوات تعلو بالمطالبة بأن يكون لعمليات التجسس حدود يجب ألا تتجاوزها.

وهكذا كان لابد من البحث عن البدائل. وبدأ التفكير فى إمكانات رجال الصحافة وقدراتهم، التى يمكن أن تجعل منهم جواسيس من طراز رفيع. فالصحفى مالم يكن قصير النظر، فإنه يمكن الاستفادة منه إلى أقصى حد، بالإضافة إلى أن وظيفته تمنحه من أساليب التغطية والتضليل مالا يتوافر فى وظائف أخرى، ففى استطاعته أن يخترق أى مكان ويوجه أى سؤال من دون حذر، ويحصل على كل

المعلومات التى يريدها. وهو عادة يلتقى أشخاصًا، يعطونه أسراراً ويطلبون منه ألا يذيعها!!. ولذلك لم تكن كل أنواع الطابور تخلو من أنماط مختلفة من الصحفيين والمراسلين، الذين يملكون قدرات غير عادية على التجسس. وأصبح من المعتاد أن يقرأ الرئيس الأمريكى وأعضاء حكومته الكبار، بل ومدير المخابرات المركزية، الآراء والتعليقات، التى يكتبها المعلقون الأمريكيون الكبار من أمثال وولتر ليبرمان، وهنرى لوس، وجور فيدال، وجوزيف ألسوب، وولتر كرونكايت، بل وحتى الكتاب والأدباء الكبار من أمثال إيرنست هيمنجواى، الذى شكا لأصدقائه من أنه كان تحت مراقبة "مكتب التحقيقات الفيدرالى"، وعندما أُفرج عن الملف الخاص به فى منتصف الثمانينيات (١١٣ صفحة) كان ذلك تأكيداً على أن شكوكه كانت فى محلها.

وهناك طابور من كبار الكتاب والأدباء والشعراء مروا بظروف مثل تلك التى مر بها هيمنجواى، وإن كانت مختلفة فى أشكالها وأنواعها مثل آرثر ميللر، وليليان هيلمان، وهوارد فاست، وراشيل هاميت، وهيلين كاى، ولانجستون هيوز، وناثان ويت، وهيرمان ميلفن وغيرهم.

ومع كل أشكال هذه الرقابة الصارمة والتضييق عليهم، كانت التعليقات التى تصدر عن هذه القمم الفكرية والأدبية والسياسية، بمثابة أحجار الأساس، التى تنهض عليها سياسات عديدة؛ إذ إن هذه التعليقات زاخرة بالمعلومات والآراء السديدة، وهى أفضل بكثير من التقارير التقليدية التى يقدمها رجال المخابرات المحترفون. وكان الرئيس جون كينيدى قد أعتاد أن يستقى معظم المعلومات اللازمة له لتحديد السياسة الأمريكية من صحف نيويورك تايمز، وواشنطن بوست، وكريستيان سيانس مونيتور. كان يقرأها جميعاً عند تناوله الافطار كل صباح، فى حين كان يستاء من تقارير وزارة الخارجية، التى يفترض فيها أنها عصارة أفكار كبار صناع السياسة الأمريكية.

وكان من أحد أسباب الاعتماد على الصحفيين، حالة نقصان الجرأة لدى الدبلوماسيين الأمريكيين. كما أن علاقات الشخصيات الصحفيية الكبيرة لاتقتصر على الشخصيات الأمريكية فحسب، بل تمتد لتغطى علاقات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، التى تتسع لبلدان أخرى بلا حصر، حتى تلك البلدان ذات العلاقة الباردة معها؛ فالصحفى فى استطاعته أن يكون صارماً وجريئاً فى نقده للسياسة الأمريكية، طالما أنه يلتزم بالموضوعية ولايبخل بمعلوماته أو لايسيئ استعمال المعلومات التى حصل عليها من الدوائر السياسية الرصينة. وقد تستفيد منه وكالة المخابرات المركزية أو مكتب التحقيقات الفيدرالى بصورة أعمق وأشمل من استفادتها من جواسيسها المحترفين. ومن هنا، كان ارتباط أسماء صحفيين كبار بأجهزة المخابرات المريكية، فقد كانوا إلهاماً لضرورة إنشائها منذ البداية،

مثلما حدث عندما شعرت الحكومة الأمريكية – قبل إنشاء وكالة المخابرات المركزية الأمريكية؛ خاصة بعد الضربة التى تلقتها فى بيرل هاربر من الطيران اليابانى فى خلال الحرب العالمية الثانية – بمدى بحاجتها الملحة إلى جهاز للمخابرات يعمل على النطاق الدولى، الذى يمكن أن تغير المخابرات مساره ومعه مسار العالم أجمع.

بيرل هاربر هى مجرد قاعدة بحرية أمريكية على جزيرة أوهو، إحدى جزر أرخبيل هاواى فى المحيط الهادى، وتبعد عن ساحل الولايات المتحدة الغربى (سان فرانسيسكو) بنحو ٢٣٠٠ كم، كانت هدفاً لهجوم جوى عنيف، شنته اليابان فى يوم ٧ ديسمبر ١٩٤١، استخدمت فيه ما بين ١٥٠ و ٢٠٠ طائرة، كانت تنطلق من أسطح عدة حاملات للطائرات، بالإضافة إلى عدد من الغواصات الصغيرة. وقد أحدث هذا الهجوم المفاجىء أضرارًا بليغة بوحدات الأسطول الأمريكى المرابط فى الميناء، والذى كان يشمل ٨٨ سفينة حربية من مختلف الأنواع، كما فقد السلاح الجوى ١٧٧ طائرة، منها ٨٨ طائرة تابعة للأسطول، وبلغ عدد الضحايا من البحرية ٢١٧ قتيلاً، و٨٧٦ مفقودًا، ومن الجيش ٢٢٦ قتيلاً. وفى اليوم التالى (٨ ديسمبر ١٩٤١) أعلنت الولايات المتحدة الحرب على اليابان.

ولم تكن عملية قصف بيرل هاربر هى المبرر الوحيد لتفكير الولايات المتحدة الأمريكية فى إنشاء شبكة دولية من المخابرات المركزية الأمريكية، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، شعرت أمريكا بأنها لم تعد منعزلة على نفسها، كما كان وضعها قبل الحرب، بل وأحست أنها أعظم قوة فى العالم نظراً لدخولها الحرب إلى جانب أوروبا المحطمة، والمنافسة بينها وبين الأتحاد السوفيتى. كما أن النمو الاقتصادى الذى لاقته الولايات المتحدة الأمريكية، دفعها إلى المحافظة عليه، وبالتالى بداية سيطرتها على العالم. من هنا كان التفكير فى إنشاء مثل هذه الوكالة أمراً حتميًا وحيويًا لمستقبل أمريكا كله.

وبمجرد الانتهاء من إنشاء الوكالة، انطلقت تجليات الطابور الخامس منطلقة منها إلى شتى أرجاء العالم، تدمر وتقتل وتبيد أية عقبات قد تعوق مساراتها. وكان ألن دالاس مؤسسها قد نشر فى ٧ يناير ١٩٤٧ ما يعد دستوراً لها، قال فيه فى صحيفته "نيويورك تايمز":

"لكى نؤسس إدارة مركزية للمخابرات، يجب أن نضع على رأسها رجالاً يسخرون كل حياتهم لها، لا أن يعملوا فقط فى مناسبات معينة. وعلى هذه الوكالة أن تقود النخبة، التى يجب أن تختار بدقة، ويكون عددها قليلاً. ومهما يكن الشخص الذى سيرأس هذه الوكالة، يجب عليه أن يسخر كل حياته لها، وإذا كان يعمل سابقاً فى الجيش أو أية إدارة أخرى، فعليه ألا يفكر بأنه سيعود يوماً ما إلى

مركزه. إن النظام الصارم يجب أن يسود جميع العاملين فيها؛ خاصة رئاسة أركانها".

وكان عصر الوكالة الذهبى وانتشار كتائب الطابور الخامس فى المواقع الحساسة، التى تتبىء بتعقيدات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، هو الوقت الذى كان فيه ألن دالاس رئيساً لها. فحدثت فى تلك الفترة ابتداء من عام ١٩٥٣، أبرز عملياتها مثل قلب نظام حكم الدكتور مصدق فى إيران، ثم إعادة الشاه إلى عرشه بعد هربه إلى إيطاليا مع زوجته السابقة ثريا. كذلك كان انقلاب جواتيمالا الكاسح فى عام ١٩٥٤ من صنع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. ومع حلول عام ١٩٥٥، لاحظ عملاء الوكالة فى برلين أن معظم الخطوط الهاتفية، التى تصل برلين الشرقية بموسكو تمر فى مكان ليس بعيداً عن الجدار الفاصل بين شرق المدينة وغربها. وسارعت الوكالة بحفر نفق يتجاوز ٥٠٠ متر، تمكنت عبره من التنصت على جميع الاتصالات الهاتفية بين برلين وموسكو، واستمر ذلك شهوراً عدة اكتشفت المخابرات السوفيتية على أثرها سر ذلك النفق. وكان المخطط لهذه العملية ريتشارد هيلمز، الذى كان من أشهر الذين تولوا رئاسة الوكالة بعد ذلك؛ نظراً لباعه الطويل فى إشرافه على إدارة المصالح السرية فى الوكالة.

وكانت الضربة التى تلقتها المخابرات السوفيتية من الطابور الخامس الأمريكى، هى حصول هذا الطابور على التقرير السرى، الذى ألقاه الزعيم السوفيتى سكرتير الحزب الشيوعى فى ٢٤ فبراير عام ١٩٥٦ فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى، والذى هاجم فيه بعنف ستالين وسياس عبادة شخصية الزعيم. وقامت وكالة المخابرات الأمريكية بتسليم نسخة من هذا التقرير لصحيفة "نيويورك تايمز" فنشرته فى ٥ يونيه عام ١٩٥٦، وكان الهدف من نشره هو كشف آراء خروشوف فى عدد من الأنظمة السائدة، فى دول العالم الثالث، وكانت تتبع منهج ستالين السياسى فى عبادة الزعيم. وقد أثار هذا التقرير من العواصف والزوابع العنيفة فى هذه الدول ما تسبب فى متاعب ومشكلات للاتحاد السوفيتى، كان فى غنى عنها.

ومن أبرز العمليات السرية التى خططت لها الوكالة ونفذتها، هى مهمة التجسس التى كلفت بها طائرات "ى. ٢"، وحدث أن قام الاتحاد السوفيتى عشية محادثات باريس بإسقاط واحدة من هذه الطائرات فوق أراضيه، وانكشف سر هذه الخطة بعد ما استمرت مثل هذه الطائرات، تقوم بمهماتها فوق الأراضى السوفيتية مدة طويلة. ومع ذلك استمرت الطائرات الأمريكية بعمليات استكشاف الأراضى الكوبية بتوجيه من المخابرات المركزية الأمريكية، حتى كشفت الصواريخ الروسية الموجهة، التى كانت تنصب فوق تلك الأراضى. وباكتشاف هذه الصواريخ، توتر الوضع الدولى، حتى كاد يصل إلى الحرب النووية، وبعد فشل غزو كوبا، اتجهت

الأنظار نحو وكالة المخابرات المركزية، وقامت حملة عنيفة ضد المسئولين عنها، خاصة فى الكونجرس وعلى صفحات الصحف الأمريكية، من منطلق أنهم منحوا لأنفسهم الحق فى قيادة القوات المسلحة الأمريكية وكأنها تابعة للوكالة. ولذلك أقال الرئيس چون كينيدى رئيس الوكالة ألن دالاس، وعين مكانه جمهوريًّا محافظاً هو چون ماكون.

ونظراً لأن كتائب الطابور الخامس الأمريكى لاتعرف السكون أو الهدوء أو الانتظار، فإن چون ماكون فور تسلمه زمام الوكالة، اتجهت أنظاره نحو الهند الصينية، لكن هذا لايعنى أن الوكالة الأمريكية لم تكن تهتم بهذه المنطقة من قبل، وبخاصة فى حرب ڤيتنام، ولكن اهتمامها كان يزداد شيئاً فشيئاً، حتى وصل إلى ذروته فى ١٩٦٣، فأقالت الوكالة الرئيس الڤيتنامى نجودين دييم، كما أنها هى التى خططت لاغتياله، ذلك أن الاغتيال والقتل والإبادة فى مقدمة المهام التى تحرص الوكالة على إتقانها. ولذلك كانت الوكالة تحرص على تضيف إلى هذه المهارات، عمليات التخريب المنظمة، خاصة فى المجال الاقتصادى كما فعلت فى ڤيتنام الشمالية، على أثر فشل محادثات جنيف حول الهند الصينية، وبقيت هذه العملية مجهولة من الرأى العام الأمريكى والعالمى إلى أن قامت صحيفة "نيويورك تايمز" بنشر تقرير روبرت ماكنمارا، وزير الدفاع الأمريكى عن هذا الموضوع، الذى نشر بعنوان "أسس ومنطلقات التورط الأمريكى فى الهند الصينية".

وابتداء من الستينيات، أخذت الوكالة على عاتقها أن تحرص على اتباع منهج الطابور الخامس فى الاحتفاظ بالسرية المطلقة، التى تغلف كل عملياتها بطريقة أو بأخرى؛ خاصة فى تنظيم الجيش السرى للجنرال فان بامر، المؤلف من القبائل الجبلية، التى كانت تقاتل ضد قوات "باتيت لاو" الشيوعية فى لاوس. وفى منتصف الستينيات جرت تبديلات، شملت قمة هرم الوكالة، فلم يكن ماكون على اتفاق مع الرئيس ليندون جونسون، الذى حرص أن يبعد ماكون عنه شيئاً فشيئاً، ولايأخذ بآرائه فى الاجتماعات المهمة، التى كان مجلس الأمن القومى يعقدها؛ فقدم ماكون استقالته للرئيس جونسون، مع توصية بأن يخلفه ريتشارد هيلمز فى رئاسة الوكالة.

ولكن جونسون أبعد هيلمز بعد أشهر قليلة، واختار وليم رابورن الجنرال المعروف باشرافه على تنفيذ برنامج صواريخ "بولاريس" بديلاً عنه. ولكن الجنرال رابورن الغريب تماماً عن وكالة المخابرات وعن خباياها وأسرارها، واجهته معارضة من العاملين فيها، لأنهم أحسوا أنه غريب عنهم، فقدم استقالته للرئيس جونسون؛ لأنه كان أخر من يعلم بمخططات الوكالة وأعمالها المتعددة.

وأدرك جونسون قيمة ريتشارد هيلمز، فعاد إليه ليخلف رابورن ويطلب منه تخليص الوكالة من المرض، الذى سببه لها الشقيقان آلن دالاس وأخوه جون فوستر دالاس وزير الخارجية، وإعادتها كوكالة مختصة بالمخابرات والمعلومات فقط، وليست سلطة سياسية مستقلة عن الإدارة الأمريكية، مع تقليم أظافر بعض المشاغبين فيها. ويعتقد الكثيرون أن الوكالة هى الوحيدة المتخصصة فى التجسس للولايات المتحدة الأمريكية، وهو اعتقاد خاطئ لأن الجاسوسية شبكة ضخمة ومعقدة، يمكن أن تمد خيوطها ومساراتها إلى كل المناحى الداخلية والخارجية فى المجتمع والدولة، ولذلك فمن المستحيل فصل الوكالة عن كل هذه الأنشطة، التى يمكن أن يؤثر عليها بالسلب. فمثلاً فى عام ١٩٦٧ اتضح دور الوكالة فى تمويل تنظيمات طلابية وعمالية عدة، وتسخيرها لمصلحتها. من ذلك: الاتحاد الوطنى للطلاب، المؤتمر الوطنى للثقافة والحرية، راديو أوروبا الحرة، نقابة عمال السيارات، النقابات الأمريكية، وكذلك النقابات الأمريكية اللاتينية والأوروبية. بل اتضح أيضاً أمر تسييرها لمركز الدراسات الدولية فى "معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا"، وهو المعهد الذى يتمتع بسمعة عالمية رفيعة؛ خاصة فى علوم اللغة والتفسير والتنظير وغيرها.

وفى الولايات المتحدة الأمريكية، عدا الوكالة المركزية، خمس وكالات متخصصة. وهذه الوكالات، هى: لجنة الطاقة النووية، والشرطة الفيدرالية الأمريكية، ووكالة الأمن القومى، ومكتب مخابرات الأبحاث، ووكالة مخابرات الدفاع التابعة للبنتاجون. ونعمل لجنة الطاقة النووية فى نطاق المخابرات والتجسس فى الأبحاث النووية، وخاصة فى أبحاث تطوير الأسلحة النووية، ومراقبة الانفجارات النووية سواء فى باطن الأرض أو فى الجو أو فى المحيطات.

أما الشرطة الفيدرالية فهى الجهاز الذى يسيطر على إمبراطورية المخابرات فى الداخل، لأنه من الناحية المبدئية، لايحق لوكالة المخابرات المركزية أن تعمل داخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ إن نشاطها يقتصر على خارج أمريكا. وتعمل الشرطة الفيدرالية على مراقبة الموظفين الأمريكيين، الذين يشتبه فيهم من الناحية السياسية، كما يراقب المكالمات الهاتفية فى السفارات الأجنبية داخل أمريكا. ولكن هذا الجهاز طور عمله مع انتشار التكنولوجيا الحديثة، فامتد إلى أمريكا اللاتينية ثم إلى العالم أجمع.

أما وكالة الأمن القومى ومركزها "فورت ميد"، فتلعب دوراً حيويًا فى نطاق المخابرات اللاسلكية، ومتخصصة فى عمليات التنصت والتشويش على كل الاتصالات اللاسلكية. ومن أشهر السفن التى قامت بعمليات تجسس تاريخية، سفينة التجسس "بويبلو"، التى احتجزتها القوات الكورية الشمالية، بعدما كانت تتجسس بالقرب من السواحل الكورية، وكانت تعمل لوكالة الأمن القومى.

أما عن السفينة ليبرتى فحدث ولاحرج، إذ ما فعلته وماجرى لها، كان على قمة الأحداث التى تدفقت فى حرب الخامس من يونية عام ١٩٦٧، حين كانت فى تمام الساعة الثانية عشرة وخمس دقائق بعد ظهر الثامن من يونيه ١٩٦٧ تحت رحمة ثلاثة زوارق طوربيد، انطلقت من ميناء أشدود الإسرائيلى متجهة إلى السفينة ليبرتى على مسافة ٥٠ ميلاً. وبعد ساعة ونصف من مغادرة الميناء، رصدت زوارق الطوربيد السفينة ليبرتى أمام ساحل العريش، وطلبت ضربها فوراً بواسطة المقاتلات الإسرائيلية المصاحبة للزوارق.

وبالفعل هاجمت الطائرات الإسرائيلية ليبرتى، دون أى تحذير وقصفتها مقاتلات الميراج الاسرائيلية الفرنسية الصنع. وتواصل الضرب والتدمير وذبح الجنود الأمريكيين؛ نتيجة للرصاص والطلقات التى انهمرت عليهم كالسيل العارم.. تحولت ليبرتى إلى حطام غارق، لكنه عائم على سطح المياه التى غطتها حمرة الدماء المهدرة، وكان الدخان الأسود مازال يتصاعد من أكثر من ٨٠٠ فتحة فى جسم السفينة، فى حين بدأت جهود التغطية على الحادث.

وفى خلال ساعات قليلة من الهجوم، بدأت جهود التغطية على الحادث. وطلبت إسرائيل من الرئيس جونسون بأن يدفن الحادث بهدوء. كما أوصت السفارة الأمريكية بتل أبيب بعدم إعلان تفاصيل الحادث؛ نظراً لأن اقتراب أى سفينة من الموقع سيشعل الشكوك العربية حول تورط الولايات المتحدة فى مساعدة إسرائيل، وبعد فترة قصيرة أصدر البنتاجون أمراً بحظر نشر أى معلومات عن كارثة السفينة ليبرتى، ومنع أى شخص من الإدلاء ببيانات عن هذا الهجوم الإسرائيلى.

ووفقاً للمعلومات السرية التى لم تعلن، فإن الرئيس جونسون قال صراحة "إن غرق السفينة ليبرتى لايهمه بقدر مايهتم بعدم مضايقة حلفاء أمريكا". ومع وصول ليبرتى أو حطامها بمعنى أدق إلى مالطة يوم ١٤ يونيه ١٩٦٧، كانت جهود إخفاء الحادث، أو دفنه وفقاً للتعبير الاسرائيلى قد وصلت إلى ذروتها، وتم فرض حظر كامل على النشر. وتم أيضاً تهديد جميع أفراد الطاقم بتقديمهم إلى المحاكم العسكرية، إذا فتح أحدهم فمه وتحدث مع أى شخص حول ما وقع للسفينة، وشمل هذا الحظر عائلات أفراد الطاقم بل وزملاءهم أيضاً.

وما جرى للسفينة ليبرتى، مجرد نموذج لما يمكن أن تخطط له وكالة الأمن القومى، التى تعتبر الأكثر سرية من بين أجهزة التجسس الأخرى. وقد أنشئت فى عام ١٩٥٢ بناء على أوامر من الرئيس هارى ترومان، وبدأت نشاطها ومؤامراتها من خلال مركزين مهمين: كان الأول فى اليابان، والثانى فى ألمانيا الغربية. ثم انتشرت بعد ذلك كالوباء فى مواقع سرية أو متنقلة فى شتى أنحاء العالم، ذات صلات وثيقة بالسفارات الأمريكية فى مثل هذه المواقع. وبالطبع، فإن الميزانيات التى يتم صرفها على هذه المواقع والمراكز فى غاية السرية وفى غاية الضخامة أيضاً.

وينطبق هذا الأسلوب أيضاً على مكتب مخابرات الأبحاث، وهو مختص بدراسات علمية وعملية عميقة، تشمل كل الأنشطة التى يمارسها المكتب، بحيث يحرص على استباق أو توقع الأحداث والمواقف، وتقديم الافتراضيات أو التصديات المسبقة، التى يمكن أن تتجنب المفاجآت، التى يمكن أن تتسبب فى مشكلات أو عقبات تؤدى إلى إبطاء عجلة أنشطة المكتب؛ ولذلك كانت عيون وزراء الخارجية الأمريكية مركزة على هذا المكتب، منذ إنشائه فى عام ١٩٤٥، كى يواصل تطوير ورفع مستوى نشاطه، ويحافظ على قدرته فى تقديم الدراسات والأبحاث المطلوبة منه، فهو بمثابة المحرك أو الدينامو، الذى يساعد الخارجية الأمريكية على امتلاك قود الدفع فى شتى المجالات.

أما الوكالة الخامسة أو الأخيرة فى الوكالات الخمس المتخصصة فى المخابرات، عدا الوكالة المركزية، فهى وكالة مخابرات الدفاع أو البنتاجون على سبيل الاختصار، إذا ما أعتبر وزارة الدفاع بصفة عامة. ويعد البنتاجون أكبر مزاحم لوكالة المخابرات المركزية؛ لأن له مخابرات معروفة بوكالة مخابرات الدفاع، والصراع قائم ومتجدد بين البنتاجون ووكالة الاستخبارات المركزية منذ إنشائها. وتصل ميزانية مخابرات الدفاع إلى أرقام فلكية؛ لأنها تعد السياج الحامى لكل التحركات السياسية فى أرجاء العالم، بل وفى الفضاء أيضاً لأن للبنتاجون مكتبًا للإستعلامات، مكلفًا بجمع المعلومات، التى تختص بالطيران وبرامج الأقمار الصناعية التى تطلقها مختلف البلاد.

وموجز القول أن شروط النشاط السرى الذى تقوم به جميع الأجهزة المخابراتية أن يكون عملها مراقباً من الناحية النظرية، من قبل البيت الأبيض، من خلال ما يطلق عليه اسم "لجنة الأربعين" التى تضم الرئيس، ووزير العدل، وأمين السر المساعد لوزارة الدفاع، ومستشار الرئيس، وأمين سر الدولة. وكان الرئيس ريتشارد نيكسون أول من شعر بالقلق من تعقد شبكة المخابرات؛ فطلب إعادة تنظيمها وما جرى بينه وبين المكلف نظريًّا بمراقبة نشاط الأجهزة الخمسة ريتشارد هيلمز، كان نموذجاً للشد والجذب بينهما؛ خاصة عندما كان هيلمز فى أحيان كثيرة يمتعض ويتضايق؛ لعدم وقوفه بشكل دقيق على كل ما يجرى داخل هذه الأجهزة.

كانت الوكالة المركزية تعتبر نفسها جهازاً مستقلاً عن أى قيادة سياسية تسكن البيت الأبيض. ولكن مجيء نيكسون إلى الحكم، وإعطاءه الصلاحية المطلقة لمستشاره لشئون الأمن القومى هنرى كيسنجر، كان لابد وأن ينتهى إلى "تسييس" المؤسسة؛ فالولاء للرئيس، أصبح المعيار، الذى تقاس به تقارير المخابرات. وكانت القضية الملحة والمصيرية التى برزت، تتمثل فى أنه لايمكن أن يتم تسييس المؤسسة، إلا من خلال تغييرات قاسية وجذرية تشهدها جميع أجهزة المخابرات المختلفة. وهذا ما جرى، لكن التسييس لم يكن السبب الأخير فى عملية التغيير.

فالتنافس بين أجهزة المخابرات المتعددة، وعددها ستة، والمبالغ الباهظة التى تنفقها وكالة المخابرات المركزية، والفساد داخل صفوفها، وتحجر معلوماتها، كلها أسباب دفعت إلى عملية إغلاق بعض الأقسام فى أجهزة المخابرات المختلفة.

ولكن نظراً لأن الولايت المتحدة الأمريكية بلد يمتلك حيوية النقد السياسى بلا حدود، فقد قال أحد أعضاء وكالة الأمن القومى، الذى كان يقود عملية الهجوم على المخابرات المركزية: "إن جميع أجهزة المخابرات الأمريكية قد تحجرت من الداخل؛ بحيث أصبحت عائقاً، يحول دون تحقيق المصلحة الأمريكية العليا". وبالفعل عندما بلغ النقد السياسى قمة حيويته، أصبحت أجهزة الاستخبارات الأمريكية تهتز بعنف، رغم أنه كان لها الدور الحاسم فى القرارات القومية، التى اتخذتها القيادة السياسية منذ عشرات السنين.

ولم تكن نظرة كيسنجر إلى المخابرات العسكرية، أفضل من نظرته إلى الاستخبارات المركزية. وعندما عين شلسنجر مديراً عامًا للمخابرات المركزية، فإنه بدأ بتحطيم أجهزة المخابرات المركزية، ثم أخذ يركز جهوده على أجهزة المخابرات الأخرى العاملة فى الولايات المتحدة الأمريكية.. كان الهدف من اختيار شلسنجر، ومن بعده إليوت ريتشاردسون لرئاسة وكالة المخابرات المركزية، جعل أجهزة المخابرات كلها أداة طيعة لايديولوجية الرئيس ومستشاره.

وقد أعطت السلطات المسئولة تبريرات متعددة لطرد عدد مهول من العاملين والمسئولين من مختلف المستويات، بحجة أن الذين خرجوا كانوا من الرجال المتعجرفين، الذين أصبحوا يشكلون قوة كبيرة، تكاد تكون مناوئة إذا لم تعجبها الأحوال، أو كانت "مجموعة" تسلقت على ظهر المخابرات المركزية، واستغلتها لمآرب شخصية لعدة سنوات. كما يضيف المسئولون إلى ذلك أسباباً أخرى، فيقولون مثلاً إن مختلف فروع المخابرات الأمريكية أصبحت أجهزة بيروقراطية، تتصارع فيما بينها، ولاتنفذ المهمات المنوطة بها، وهذا ما أثّر كثيراً على طبيعة عملها، والظروف التى تتم فيها تلك الأعمال، والوسائل التى تلجأ إليها.

وكان المثل لذلك يضرب بروح العداء والحزازات القائمة بين وكالة المخابرات المركزية، ووكالة مخابرات وزارة الدفاع أى المخابرات العسكرية. وظلت المعركة بين الوكالتين حامية الوطيس، وكانت السيطرة فى أول الأمر معقودة للوكالة المركزية.. لكن يبدو أن القيادة السياسية بعد ذلك، مالت إلى جعل قوة المخابرات العسكرية موازية لقوة المخابرات المركزية. واستناداً إلى المواقف المؤيدة التى يظهرها الرئيس نيكسون ومستشاره هنرى كيسنجر، أصبح فى وكالة المخابرات العسكرية من يتجرأ على انتقاد وكالة المخابرات المركزية، وهى عملية لم تكن ممكنة من قبل؛ فقد أصبحت المخابرات العسكرية تؤكد أنها صاحبة

الاختصاص فى تقدير الأخطار الخارجية، الموجهة ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى حمية المنافسة المسعورة بين وكالة المخابرات العسكرية ووكالة المخابرات المركزية، حرصت الأخيرة على تطوير عملها من مجرد هيئة للتجسس إلى هيئة عامة لكل أنواع المخابرات بطريقة حديثة، لم يكن العالم يعرفها من قبل، وقد حدث هذا التغير الكبير فى الوكالة بتعيين رئيس تاريخى لوحدتها الأساسية، المعروفة باسم "أو. سى. أو" وهو ليمان كيرباتريك عام ١٩٥٠، وهو العام الحاسم فى تاريخ هذه الوكالة، الذى حولها هذا الرجل العجيب الذى عُرف باسم كيرك، إلى جهاز عملاق أخطبوطى، ممتد إلى كل أطراف الولايات المتحدة الأمريكية، وإلى بلدان العالم الثالث وأوروبا ثم العالم أجمع.

ولكى تتضح استراتيجية ذلك الرجل الرهيب، فإن بعض ضباط الوكالة، كانوا يعتمدون فى عملياتهم التجسسية، إلى جانب الجواسيس المحترفين والصحفيين، على كل أنواع السياح الأمريكيين ورجال الأعمال والطلبة، الذين يذهبون إلى خارج الولايات المتحدة، وبذلك كون جيشاً سواء من الهواة أو المحترفين، الذين يشكلون كل أنواع الطابور الخامس، الذى يصعب الشك فى حقيقة نواياه وأهدافه، مما يسهل مهمته فى مختلف أساليب التجسس. وكان أعضاء هذه الطوابير أو حتى مجرد أفرادها عند عودتهم جميعاً إلى أمريكا، يقدمون تلخيصاً وافياً لكل ما شاهدوه أو سمعوه أو تعرفوا إليها، حتى ولو كان تافهاً.

وكانت هذه المعلومات مفيدة ومثمرة إلى حد كبير، ويتم تصنيفها وترتيبها فى ملفات منسقة رقميًّا أو أبجديًّا. ومع ذلك، فإن هذه الطريقة كانت تتكشف عن ثغرات وعيوب وهفوات كثيرة، فمثلاً هناك خوف كامن فى بعض السياح من تورطهم فى أعمال تجسسية، وبخاصة العجائز وكبار السن، وقد ساهمت أفلامهم الجاسوسية فى السينما الأمريكية فى تجسيد النهايات المرعبة، التى تصل إليها حياة الجواسيس. وهناك بعض هواة التجسس، الذين يفخرون بجرأتهم ودهائهم لدرجة السذاجة والغفلة، فيعلنون أنهم جواسيس، أمام البلاد التى يذهبون إليها.

وكم سخر الروس فى أيام سطوة الاتحاد السوفيتى وازدهاره، عندما يقابلون فى البارات أو المقاهى أو الحدائق سائحين أمريكيين، يتفاخرون أنهم عملاء لوكالة المخابرات الأمريكي، فكثيراً ما يصل التفاخر والعنجهية إلى درجة السذاجة والغباء، خاصة عند محدثى النعمة من الأمريكيين اليانكى. وحدث أن واحداً من هؤلاء المتفاخرين استرسل فى كلامه المعهود هذا إلى صديق سوفيتى، التقى به مصادفة فى أحد البارات، فإذا به أحد أعضاء المخابرات السوفيتية. وكان هذا الصديق من الدهاء بحيث سارع بتسليمه للمخابرات السوفيتية، التى سجنته شهراً لتحصل منه على كل المعلومات الممكنة، ثم قدمته للمخابرات المركزية الأمريكية، التى

سجنته بدورها عاماً كاملاً لسببين أولهما: فضيحة السذاجة أو الغباء الأمريكى فى مواجهة الدهاء والخبث الروسى؛ مما يثير السخرية من الأمريكيين، وثانيهما: أن انكشاف العنجهية الفارغة الغبية المرتبطة بالشخصية الأمريكية، أثبت أنها ليست بالبريق الإعلامى، الذى تُغرق به أمريكا العالم أجمع.

كانت المشكلات كثيرة أمام الأمريكيين فى مسعاهم لتطوير جهاز المخابرات الأمريكية، لكن الإصرار جعلهم يتعلمون من كل الأخطاء التى ارتكبوها؛ فمثلاً تعلموا من أحد الخبراء اليابانيين فى الإلكترونيات وسائل جديدة فى التخريب ووسائل الاتصال، تعلموا كيف يمكن أن تتحول المصابيح الكهربية فى الغرف، وطفايات السجائر والأقلام والولاعات إلى وسائل اتصال وإلى أجهزة تفجير فى الوقت نفسه.. وكان الإصرار الأمريكى حاضراً على تطبيق هذه الرسائل وغيرها بسرعة، توحى بتفوق الأمريكيين على اليابانيين أنفسهم؛ فمثلاً أثبت أحد العلماء الأمريكيين أنه من الممكن أن يعطى أى شخص منديلاً عادياً، لكنه مغموس فى مواد كيميائية معينة، ويقوم هذا الشخص بتعريض هذا المنديل للهواء أمام أحد المصانع فتنطبع على المنديل الأبخرة الصادرة من المصنع، حتى لو كانت غير مرئية، ثم يؤخذ منه المنديل بعد ذلك، ويحلل كيميائيًّا لمعرفة نوعية المواد، التى تصدر عنها الأبخرة، وبذلك يعرف نوع عمل المصنع.. وبالطبع تزداد قيمة هذه الاكتشافات فى زمن الحرب.

وفى جريدة الأهرام ٢٠١٣/١٢/٣١، نشر الأستاذ أحمد السيد النجار مقالاً بعنوان "التنصت الأمريكى وهدم الحريات والمؤامرة"، رصد فيه آخر الحيل والآلاعيب والمؤامرات والمخططات، التى برعت فيها الولايات المتحدة فى مجال التنصت والتجسس بلاحدود. فقد أعادت قضية تجسس الولايات المتحدة بمساعدة بريطانيا على حلفائها الأوروبيين، وتنصتها شهريًّا على ٧٠ مليون مكالمة فى فرنسا، وحوالى ٦٠ مليون مكالمة فى إسبانيا، واستخدامها السفارة البريطانية فى ألمانيا فى عمليات التنصت تلك، والتى كشف عنها عميل المخابرات الأمريكية الهارب إدوارد سنودن.

وبقدر ما أثبت هذا التنصت زيف الحريات فى دولة بوليسية مخابراتية عسكرية بغلاف مدنى مثل الولايات المتحدة، فإنه أعاد مسألة التآمر فى العلاقات الدولية إلى المواجهة؛ فالتجسس الأمريكى لم يكن بغرض الحرص على أسرار الولايات المتحدة وأمنها، وإنما كان بهدف أكثر خسة وانحطاطاً، وهو التلصص على جنايات اقتصادية وسياسية وعسكرية، وعلى نخب وشعوب وبلدان بأكملها، وقياس اتجاهات الرأى العام الحقيقية لتسهيل التدخل فيها، وتوجيه سياساتها الخارجية بالوسائل المعلنة والسرية والسلمية والفنية والإرهابية. وأبحر الأستاذ النجار فى مجالات التجسس وأمواجه المتلاطمة، فأوضح أنه عندما تتجسس دولة

على السياسيين فى دولة أخرى، فإن الأمر لايقف عند متابعة النظام السياسى والمتغيرات فى توجهاته وخططه فى الداخل وفى العلاقات الدولية، بل يمتد إلى محاولة دعم فرص الصعود للسلطة للأشخاص المناسبين للدولة المتجسسة. وربما يكون السلوك الرخو للمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل على التجسس عليها لمدة عشرين عاماً، مؤكدة بذلك أنها تدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد دعمت وسهلت صعودها للسلطة أنها تنتمى إلى تيار التوحش الرأسمالى.

ويواصل الأستاذ النجار تحليله، فيقول إنه إذا كانت الدولة المتجسسة هى التى تستفيد مباشرة من التجسس السياسى والعسكرى، فإن التجسس الاقتصادى بما فيه ما يتعلق بالصناعات العسكرية، من قبل دولة رأسمالية تسيطر شركات القطاع الخاص على اقتصادها المدنى والعسكرى، يعنى ببساطة أن المعلومات التى تم الحصول عليها، يتم تقديمها لشركات محددة دون غيرها.

وهذا يعنى أيضاً أن الحكومة وأجهزتها المخابراتية، التى تحصل على رواتبها من المال العام الذى يدفعه الشعب، تقوم بإنفاق أموال طائلة على التجسس الاقتصادى لصالح شركات خاصة، ذات حظوة لدى السلطة، أو هى الراعية لوصول أهل السلطة لمواقعهم. وبذلك تتحقق مقولة أن الدولة الرأسمالية حتى لو تكونت من الطبقة السياسية التى تأتى عادة من الطبقة الوسطى، تقوم فى النهاية بدور خادم الطبقة الرأسمالية المسيطرة، التى تمول الحملات الانتخابية للمرشحين، وتؤمن الصعود السياسى لهم، وهو ما يصفه الاستاذ النجار بأنه بناء تآمرى على إرادة الشعب، الذى يدفع رواتب البيروقراطية السياسية.

ولا شك أن الطابور الخامس، الذى تحركه أمريكا فى كل مكان، هو طابور من طراز جديد تماماً يؤكد أن أمريكا هى مجتمع الجواسيس بكل أنواعه وكل جرائمه، التى ترتكب بحجة تعزيز القانون وحماية حقوق الإنسان وترسيخ قيم الحرية والديمقراطية، فى حين أن الحكومة الأمريكية برمتها هى سلطة مخابراتية وجاسوسية بطبيعتها، بعد أن سقط عنها رداء الحريات الشخصية، التى تتشدق ليل نهار بحرصها على صون خصوصيته، مهما تعددت أشكالها وأنواعها.

لقد أصبحت السلطات الأمريكية تمارس التفتيش فى كل شاردة أو واردة، فى كل أنواع الاتصالات. وكانت هذه الممارسات تتم حتى وقت قريب، بشكل سرى فى ظل نظام التجسس على الاتصالات، التى تشرف عليه وكالة الأمن القومى الأمريكى، فى جميع أرجاء العالم، وفى الفضاء السيبرانى عبر نظام إيشلون. ولكن الأمر صار علناً فى أواخر شهر فبراير ٢٠١٥، حين دعا مدير وكالة الأمن القومى الأمريكى، مايكل روجرز، إلى تسوية تسمح لأجهزة المخابرات الأمريكية باختراق الهواتف الجوالة المشفرة، إذا تطلب الأمر مكافحة "الإرهاب"، مؤيداً بذلك مطلباً سابقاً لمدير مكتب التحقيقات الفيدرالية بهذا الخصوص. وكان هذا

نتيجة مباشرة للمناقشات، التى جرت فى "منتدى الأمن الإلكترونى"، الذى عقد فى "واشنطن" والذى أكد فيه روجرز ضرورة توصل السلطات الأمريكية لإتفاق بهذا الصدد، مع شركات التقنية الكبرى، مثل: آبل وجوجل، التى تسعى لعرض تقنيات تشفير فى الهواتف الجوالة لايمكن فكها، ويملك المستخدم وحده مفتاحها.

ولم يكن روجرز الوحيد الذى نادى بنشر عمليات التنصت والتجسس، وأصر على أن الوصول إلى أجهزة الهاتف المشفر أمر ضرورى لتعزيز القانون. بل شاركه فى هذه الحملة المسعورة جيمس كومى، مدير مكتب التحقيقات الفيدرالية. ورغم اعتراض واحتجاج شركات جوجل على اقتراح، يفيد أو يجيز للحكومة اختراق الهواتف والحواسب فى أى مكان فى العالم، إذا كانت مواقعها خفية، ويتطلب فى الوقت نفسه تغيير إحدى مواد قواعد الإجراءات الجنائية فى القانون الفيدرالى الأمريكى، إلا أن الصوت الذى طغى على الأصوات الأخرى فى أجهزة الإعلام كان صوت مايكل روجرز، حين صاح قائلاً: "إذا كان هناك جهاز هاتف معين يستخدم لإرتكاب جريمة، أو لتهديد الأمن القومى، ألا يمكن توفير إطار قانونى لكيفية وصولنا إليه".

وقد أثارت هذه النغمة الهجومية مرة أخرى القلق والتوتر من عودة جمهورية الحذف، التى أرسى تقاليدها وجذورها جورج بوش الابن، فى أعقاب حادث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وهذا يعنى أن وكالة الأمن القومى الأمريكى تتلاعب بحقوق الأمريكيين الخاصة كمواطنين مستقلين؛ فقد أصبح من الواضح أن هذه الوكالة المريبة تعكس توجهات ومبادرات روجرز، مع حالة من عدم مصداقية رئاسة أوباما بصفة خاصة، وكذبه المتواصل والفاضح على الأمريكيين.

فى أوائل أغسطس من عام ٢٠١٣، ومع انفجار فضيحة التلصص الأمريكى على الحلفاء الأوروبيين، وعلى المواطنين الأمريكيين، تعهد باراك أوباما بتدشين عهد جديد، فى منهج وعمل المخابرات الأمريكية، بحيث تتعزز الشفافية فى عمل الوكالات التى تدور فى فلكها، وتمنع التجاوزات التى تعتور ممارساتها، وتضمن بذلك حماية الحياة الخاصة للمواطن الأمريكى، وعلى سبيل مواصلة الأكاذيب التى أصبحت مميزة لكل أقوال أوباما وأفعاله، أكد أنه سيتم تعيين مسئول عن الحياة الخاصة للأمريكيين فى وكالة الأمن القومى، كما اقترح أوباما إجراءات فى سبيل حماية الخصوصية الفردية الأمريكية، من خلال تعزيز الرقابة التى تخص محكمة مراقبة المخابرات الخارجية، وهى محكمة مؤلفة من أحد عشر قاضياً، يعود إليها أمر السماح لوكالة الأمن القومى بطلب الحصول على بيانات مشتركيها الشخصية من مشغلى الهاتف والإنترنت.

وكل هذه الاحتياطات والقيود والحواجز، ليست سوى عودة إلى جمهورية الخوف الأمريكية، التى أعلنها جورج بوش الابن، بعد أحداث الحادى عشر من

سبتمبر ٢٠٠١. إن كل هذه الإجراءات وغيرها، تؤكد أن فكرة أمريكا، التى اشتهرت بأنها بلد الحريات قد انتهت إلى غير رجعة، خاصة إقرار قانون "باتريوت لعام ٢٠٠١، وهو الأمر الذى اعترف به باراك أوباما، حين قال: "لايمكن أن يكون هناك أمن ١٠٠%، ومن ثم لايمكن أن تكون هناك خصوصية ١٠٠%". بل إن وكالة الأمن القومى هى – فى حد ذاتها – تجسيد حى وعملاق لجمهورية الخوف الأمريكية. إنها البنية التحتية الخاصة، التى تنهض عليها هذه الجمهورية؛ إذ يسمح لها بالتجسس على كل شىء تقريباً حول العالم. وبهذه القدرة غير المحدودة فإنها تستقبل الغالبية العظمى للاتصالات البشرية تلقائيًا، وتجمعها فى نظامها، وتحليلها، وتقيمها، وتخزينها لفترات من الزمن؛ حيث إن الجميع مراقبون ومسجلون!!

إن الحديث عن وكالة الأمن القومى فى حاجة إلى أبحاث ودراسات قائمة بذاتها؛ لأنها ليست مجرد وكالة محددة المعالم والأنشطة، بل هى تكاد تكون ظاهرة كونية وليست عالمية فحسب، ظاهرة لامثيل لها فى الاستغراق فى أمواج وطيات من السرية، لم يعرفها البشر من قبل. ولذلك فهى منذ إنشائها فى موقعها فورت ميد بولاية ماريلاند، وهى تحصل على نصيب الأسد من ميزانية أجهزة المخابرات، وتنتج أكثر من خمسين طنًا من المواد السرية فى اليوم الواحد.

ولكن علامة الاستفهام الأخيرة التى تثيرها الضريبة التى سيدفعها المجتمع الأمريكى جراء اعتبار مواطنيه مجرد قطع على رقعة الشطرنج ليس إلا، لايمكن تجاهلها أو الهروب منها؛ إنها لابد أن تؤدى إلى تفريغ البلاد من الروح الإنسانية، وإثارة مشاعر الخوف، وبالتالى ستجد الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أضحت فى مقدمة الدول الشمولية والديكتاتورية؛ لتفقد أهم ما ميزها عبر تاريخها القصير، الذى يجعل منها أحدث دولة فى العالم، من احترام الحريات الإنسانية والخصوصيات الفردية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

ومن هنا فقد العالم ثقته فى الولايات المتحدة الأمريكية، التى اعتادت باستمرار أن تقول للعالم شعارات براقة، تحمل على عاتقها تحويلها إلى وقائع مادية فى كل البلاد، دون أن يطلب منها إحدى هذه الخدمات الوهمية والمزيفة والكاذبة، التى تحاول أن تغطى بها فضائحها العالمية؛ فمثلاً أعلن البيت الأبيض فى ٢٢ يونيه ٢٠١٥ فى بيان أن الرئيس باراك أوباما طمأن نظيره الفرنسى فرانسوا أولاند بأن الولايات المتحدة لاتتجسس على مكالماته الهاتفية، أو غيرها من الاتصالات. وأوضح البيان أن أوباما أكد مجدداً خلال الاتصال الهاتفى، الذى أجراه مع أولاند "إننا التزمنا بالتعهد الذى قطعناه لشركائنا الفرنسيين فى أواخر عام ٢٠١٣ بأننا لانستهدف ولن نستهدف اتصالات الرئيس الفرنسى".

وفى المقابل، ذكرت الرئاسة الفرنسية أن "الرئيس أوباما كرر التزام واشنطن الصارم ودون لبس بوقف هذه الممارسات، التى وقعت فى الماضى، والتى كانت غير مقبولة بين الحلفاء". لكن يبدو أن أمريكا حريصة على تطبيق المثل الشعبى المصرى الشهير "رجعت ريما لعادتها القديمة"؛ فقد تجلى هذا المثل الشعبى فى الطورات، التى جرت فى أعقاب اندلاع أزمة فرنسية أمريكية، إثر تفجير موقع ويكيليكس لفضيحة تجسس الولايات المتحدة على ثلاثة رؤساء فرنسيين، هم: السابقان جاك شيراك ونيكولا ساركوزى، والرئيس الحالى فرانسوا أولاند، الذى تعهد له أوباما شخصيًّا بعدم التجسس على أى شىء يخصه؛ الأمر الذى دفع لوران فابيوس وزير الخارجية الفرنسى إلى استدعاء السفيرة الأمريكية فى باريس جين هارتلى.

وجاء قرار استدعاء السفيرة الأمريكية بعد ساعات من انعقاد مجلس الدفاع الفرنسى برئاسة أولاند، حيث أدان عمليات التنصت على رؤساء فرنسا، ووصفها بأنها غير مقبولة، وأكد أن باريس لن تقبل أى أفعال تمس أمنها وحماية مصالحها. وشدد الرئيس الفرنسى على أن بلاده لن تتهاون مع أى تهديدات ضد مصالحها، وذلك ردًّا على ما تم الكشف عنه بشأن تجسس وكالة الأمن القومى الأمريكى على الرؤساء الفرنسيين. كما أضاف أولاند فى بيانه الصادر عن قصر الإليزيه، أن التقارير التى كشفها موقع ويكيليكس، تعكس حقائق غير مقبولة، لابد أن تؤثر بطريقة أو بأخرى على العلاقات بين أمريكا وفرنسا.

ومن هذا المنطلق، عززت فرنسا نظام المراقبة والحماية الخاص بها، ولن تقبل أى ممارسات لأى طابور خامس، تضر بأمنها ومصالحها.

كما أعلن ستيفان لوفول، المتحدث باسم الحكومة الفرنسية، أن بلاده سترسل مسئولاً مخابراتيا بارزاً إلى الولايات المتحدة، خلال الأيام المقبلة لبحث التقرير الذى سربه ويكيليكس. ولم تتوقف إجراءات الحماية عند هذا الحد، بل صدق البرلمان الفرنسى بمنح صلاحيات مطلقة للسلطات فى التجسس على المواطنين، وبررت الحكومة الفرنسية المصادقة على القانون بأنه تحديث للقواعد والقوانين، التى كان معمولاً بها فى البلاد منذ فترة ما قبل الإنترنت. وخير تعقب ننهى به هذا الفصل عن "الطابور المخابراتى" هو ما كتبه الاستاذ أحمد السيد النجار فى صحيفة "الأهرام" بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٣ بعنوان "التنصت الأمريكى وهدم الحريات والمؤامرة"، والذى قال فيه:

"من المؤكد أن تجسس الولايات المتحدة على حلفائها يكشف عن سلوك تآمرى منظم، يجعل قلب الدولة الرأسمالية الأمريكية أقرب لأكثر المحافل الماسونية وصناعة، مع استعدادها الجاهز لاستخدام دعاوى مواجهة الإرهاب لتبرير أى شىء، رغم أنها أكثر دولة راعية للإرهاب وللدولتين العربيتين الغنيتين المولدتين

والممولتين له، وهى التى رعت تنظيم القاعدة، والتنظيمات التى تسمى نفسها "جهادية" فى ثمانينيات القرن العشرين؛ لاستخدامها ضد الاتحاد السوفيتى السابق. واستمرت هى وبريطانيا بالذات فى احتضان قياداتها وقيادات التنظيم الدولى للإخوان، مفرخ العنف والإرهاب لتنفيذ وتخريب النظم والدول فى الوطن العربى وبلدان أخرى.

وقد وصل التآمر حتى إلى كرة القدم، فقد صرح رئيس الاتحاد الدولى لكرة القدم بأن ألمانيا وفرنسا ضغطتا على الاتحاد لقبول تنظيم دويلة قطر، التى لا يملأ سكانها ملعباً لكرة القدم، لكأس العالم عام ٢٠٢٢؛ لأن شركات من الدولتين فازت بعقود ضخمة لبناء المنشآت الرياضية اللازمة لاستضافة كأس العالم، وهذا يعنى ضمناً تآمرها ومعها بلاتر نفسه ضد الدول الأخرى، التى تنافست لاستضافة كأس العالم".

"ودوليًّا هناك سلسلة من المؤامرات، مثل اغتيال الرئيس الأمريكى چون كينيدى، التى دبرتها واشنطن فى شيلى وأندونيسيا وإيران فى عهد مصدق، وفنزويلا فى عهد شافيز، وغيرها من الانقلابات، وغزو جرينادا فى الثمانينيات، والمؤامرات لاغتيال الزعماء المعارضين لواشنطن.

ومن المهم مراجعة ما كتبه أحد قراصنة الاقتصاد "چون بيركنز"، الذين تدربهم الولايات المتحدة لإخضاع اقتصادات جعلها تابعة لها، والذى قرر فضح ذلك فى كتابه "اعترافات قرصان اقتصادى"؛ حيث يشير إلى الكيفية، التى تمت بها السيطرة على أموال النفط فى المملكة العربية، والانقلاب الأمريكى فى جواتيمالا، على الرئيس المنتخب ديمقراطيًّا "أربنز" عام ١٩٨١؛ لأنه وضع برنامجاً للإصلاح الزراعى، يهدد مصالح شركة "يونايتد فروت" الأمريكية، فقامت المخابرات المركزية الأمريكية بتدبير انقلاب ضده، ووصل الأمر إلى قيام الطيارين الأمريكيين مباشرة بقصف العاصمة، ووضع ديكتاتور عسكرى يمينى متطرف، هو "كارلوس أرماس" فى السلطة، فألغى الإصلاح الزراعى والضرائب على الاستثمار الأجنبى.. أما رئيس الإكوادور "رولدوس" الذى أراد فرض سيادة بلاده على قطاع النفط الخاضع للشركات الأمريكية، فتم اغتياله فى "حادث" طائرة عام ١٩٨١، وتكرر الأمر فى العام نفسه مع رئيس بنما "عمر توريخوس"، الذى أراد فرض سيطرة بلاده على قناتها ومواردها".

"والحقيقة أن تاريخ المؤامرات فى العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية تاريخ أسود، إلا أن نجاح أى موامرة فى الغالب الأعم يكون متوقفاً على ضعف وهشاشة وغباء أو خيانة أطراف في البلد، الذى تحاك ضده المؤامرة. وهذا المنطلق الواقعى يجعل من المؤامرة فعلاً، لايكتمل نجاحه إلا بتضافر عوامل ضعف داخلية مع التآمر الخارجي.

(٥) الطابور الثقافى

ارتبطت معانى وطاقات الثقافة عبر العصور بدلالات التنوير والتحضر والتقدم والتطور فى شتى المجالات الفكرية والعقلية والعلمية والعملية، ولذلك حازت على التقدير والاعتبار والحماس من كل الشعوب والدول، التى حرصت على أن تكون فى مقدمة الطوابير، التى تميز مسيرة الشعوب والدول المتحضرة. ولكن ما ينطبق على الطابور الثقافى، ينطبق بدوره على معظم الطوابير والأنشطة الأخرى، التى يمارسها البشر؛ بصرف النظر عما تحققه من إيجابيات أو مما يعتورها من سلبيات. والسلبيات التى تعتور الطابور الثقافى، سواء عن عمد أو مصادفة، هى التى تتسلل مع الشروخ والثغرات، التى تتخطى الطوابير المخابراتية، سواء العامة أو العسكرية، فى افتعالها أو ابتكارها، وتعمل على توسيعها وتعميقها فى الطابور الثقافى المضاد؛ كى يضل مساره الحضارى، ويدخل فى متاهات قد لايخرج منها؛ فمتى دخلت العمليات المخابراتية فى المجال الثقافى، فإن طاقاتها وإمكاناتها تتحول إلى طوابير منقسمة إلى حلفاء وخصوم.

وبالتالى تتبدل الغايات الإنسانية الرفيعة المرتبطة بالثقافة التنويرية إلى غايات مخابراتية وعسكرية وسرية وغامضة ومعتمة، طبقاً لتطورات الأحداث فى الميادين السياسية أو الاقتصادية وبالطبع الثقافية والاجتماعية. وتصبح تقاليد الأمور فى أيدى رجال المخابرات بل والجواسيس، بعد أن كانت فى أيدى العقول المستنيرة الحريصة على أهدافها الإنسانية.

وغالباً ماتتحول الثقافة فى هذا الوضع المقلوب من طاقة بناء وتقدم إلى طاقة هدم وتدمير؛ لأن كلاً من طابورى الصراع أو طرفى القتال، يسعى إلى القضاء على الآخر. وأخطر ما فى هذا التدمير أنه موجه إلى العقول، وليس مجرد تلاعب بالمعلومات بطريقة أو بأخرى. ومن هنا كانت العلاقات الوثيقة بين الثقافة والإعلام والدعاية وغير ذلك من آليات صياغة الأفكار والعقول. وكلها تحت رحمة الطابور الذى يجيد توظيفها لصالح أهدافه، سواء أكان يحارب من أجل الدفاع عما يراه حقاً إنسانياً أصيلاً، أم للقضاء على الطابور الآخر بكل الوسائل والآليات المتاحة.

وفى سعير هذا الجحيم، قد يختلط الحابل بالنابل، وقد تتلاشى الحدود بين الخير والشر، عندما تسيطر الغرائز الوحشية على البشر، وتصبح الكلمة الأولى والأخيرة لأسلحة الدمار الشامل. وكانت الحرب العالمية الثانية، أوضح نموذج على هذا الصراع المميت، الذى دارت رحاه وبلا رحمة بين جيوش وطوابير

الحلفاء التى رفعت أعلام الديمقراطية وجيوش وطوابير المحور التى رفعت أعلام النازية. وسواء أكانت استخدامات أسلحة الثقافة والإعلام والدعاية، تختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة، فإن الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها يمكن أن تترك بصماتها وآثارها واضحة على مثل هذه الاستخدامات، بل وقد تظل علامات واضحة ومعروفة فى زمن السلم.

وأى دراسة مقارنة بين استخدام دول الحلفاء للثقافة والفكر، واستخدام دول المحور (ألمانيا وايطاليا واليابان) لهما، تؤكد دائماً مقولة مكياڤيللى "الغاية تبرر الوسيلة"، وايما كانت الوسائل تتنوع وتختلف وتتطور سواء فى مجالات الثقافة أو الإعلام أو الدعاية. ولكن مهما علت وارتفعت أعلام الحلفاء وأبواقهم فى مواجهة أعلام المحور وأبواقه، فإن أنهار الدماء المتدفقة فى كل الميادين، لابد أن تتوقف فى النهاية، ويدرك العالم بعد فوات الآوان، أنه فى اليوم الذى داست فيه الجيوش المتحاربة على كل قيم الثقافة الإنسانية، عندما وظفتها للخراب والدمار والموت، فقد هذا العالم البائس كل معنى حقيقى لوجوده، يستوى فى ذلك المنتصرون والمهزومون.

وكانت فى مقدمة الكتب التى قدمت بانوراما عريضة وطويلة عن المخابرات والأمن ومدى سيطرتها على الثقافة والفكر والإعلام والدعاية، كتاب الباحثة البريطانية فرانسيس ستونر سوندرز "الحرب الباردة الثقافية: المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون، الفنون والآداب" الذى صدر عام ٢٠٠٠، الذى كشفت فيه بمنتهى الجرأة والصراحة أسرار تلاعب السى. آى. إيه بمقومات الحياة الثقافية والفنية والإعلامية؛ خاصة فى زمن الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص، بعد أن أتيح لمؤلفة الكتاب أن تضع يدها على حشد هائل ورهيب من الأسرار والحقائق والأرقام والوقائع والصفقات والمؤامرات وعمليات التلاعب والخداع والخيانة، مستندة فيها إلى ما يشبه مكتبة كاملة من الوثائق والمقابلات والأصول والأساليب والآليات والمخططات، التى أتاحت لها أن تخرج على العالم بكتاب بهذه الكفاءة العلمية والمراجع، التى لايمكن حصرها.

وهى توضح أنها عندما كانت توثق وقائع الحرب الباردة الثقافية.. كانت تعلق آمالاً كباراً على الاستفادة من قانون حرية المعلومات الأمريكى، ولكنها أدركت أن الوساطات والمحسوبيات فى الحصول على هذه الملفات والنسخ المأخوذة عن هذه الأصول، لاتمنح الجميع فرصاً متساوية، على النقيض من أعلام الحرية والديمقراطية، التى ترفرف بها أمريكا فى جميع أنحاء العالم. وربما كان مصدر هذه الآمال الكبار أن الوثائق الحكومية الأمريكية، التى كانت محظورة من قبل، قد كشف النقاب عنها، إعمالاً لهذا القانون، وتم تسليمها للباحثين المرضى عنهم، ممن حصلوا على عديد من الدراسات الحديثة، التى تدور حول

مكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى إلى حد كبير. أما الوضع بالنسبة لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية فلم يكن بهذا اليسر والسهولة.

توضح سوندرز أن الحصول على الوثائق من السى. آى. إيه أمر مختلف تمام الاختلاف؛ إذ إنها تقدمت لهذا الجهاز بطلب رسمى للحصول على وثائق، ينطبق عليها قانون حرية الإعلام الأمريكى فى عام ١٩٩٢، وحتى صدور الكتاب فى عام ٢٠٠٠، لم تكن قد حصلت على ما طلبته من وثائق، وأقر مسئولو الجهاز بتلقى طلب رسمى لاحق منها، ولكنهم حذروها من أن تقديم الوثائق المطلوبة سيكلفها مبلغاً إجمالياً يصل إلى ثلاثين ألف دولار، وأوضح لها منسق المعلومات والشئون الخصوصية، فى الجهاز الأمريكى، أن فرص التعامل الناجح مع الطلب الذى تقدمت به للحصول على الوثائق، وفقاً للقانون الأمريكى من السى. آى. إيه، تصل إلى درجة منعدمة بصورة فعلية فى النهاية.

لكن المؤلفة التى لاتعرف اليأس أو الإحباط، شقت طريقها إلى مجال الوثائق الموجودة فى المجموعات الخاصة، التى يحتفظ بها كبار الساسة والمؤلفين والمثقفين، حيث إن إدارات أمريكية متتابعة مدت تعاونها وحماسها إلى القطاع الخاص، وفى مرحلة الحرب الباردة بصفة خاصة، شاركت مع الخارجية الأمريكية فى صنع مقومات السياسة الخارجية الأمريكية مجموعة من الكونسرتيوم (اتحاد أو هيئة لتقديم الدعم المالى) والمؤسسات والشخصيات شبه الحكومية.

وقد أدى هذا إلى توفير إمكان التدقيق فى عديد من العمليات، بما فى ذلك العمليات السرية. وساعد فى عمليات التدقيق هذه وجود أرشيفات ومكتبات تقدم ثروة حقيقية للباحثين، منها مكتبة "تاميمنت" فى نيويورك، و"جوزيف ريجنشتاين" فى شيكاغو، و"دوايت أيزنهاور" فى إبيلين، والأرشيفات الوطنية فى واشنطن، و"بتلر" فى جامعة كولومبيا، و"مركز جورج مينى" فى واشنطن، و"مركز أبحاث هارى رانسوم" فى واشنطن، و"مكتبة ليندون جونسون" فى أوستن بتكساس، و"مكتبة جون كينيدى" فى بوسطن، "مكتبة هارى ترومان" فى إندبندنس، فضلاً عن مكتب السجلات العامة فى لندن ومكتبة جامعة ريدنج البريطانية.

واستطاعت فرانسيس ستونر سوندرز أن تطرح ببراعة ضفيرة مثيرة كانت بمثابة العمود الفقرى لكتابها، ابتداء من الصلب الرئيسى لمضمونه حتى الخاتمة، التى تؤكد فيها الخلاصات الأساسية، التى توصلت إليها من عملية جمع المعلومات، التى مزجت فيها بين التيارات المخابراتية والتفاعلات الثقافية فيما يشبه المنظومة الواحدة. إن بين المقدمة والخاتمة يمتد ستة وعشرون فصلاً، يتضمن كل منها أضواء متنوعة على جانب محدد من جوانب الحملة المكثفة والمتصاعدة، التى شنتها السى. آى. إيه على الجبهة الثقافية فى إطار الحرب الباردة، التى كانت

بمثابة مواجهة تحد هائل لعديد من الكتاب والأدباء والفنانين والمبدعين أنفسهم، ففى الأتحاد السوفيتى والدول الدائرة فى فلكه، كان من المتوقع منهم أى يقدموا أعمالاً تمجد النزعة الكفاحية والنضال والتفاؤل المطلق، وفى الغرب ساد التباهى بحرية التعبير باعتبارها الجوهرة المكنونة فى تاج الديمقراطية الليبرالية، فى حين أن مثل هذه الحرية يمكن أن تكبد من يحظون بها ثمناً باهظاً.

وتحت هذا السقف الذى يظلل الجميع، يقدم الكتاب بالوثائق والمقابلات والفحص والتمحيص والتدقيق فى المصادر، بانوراما هائلة للحملة السرية التى شنتها السى. آى. إيه، والتى لم تتردد فى إطارها أن تعمل على تحويل عدد من أبرز أنصار حرية الثقافة والفكر إلى أدوات، يجرى التلاعب بها من جانب جهاز المخابرات الأمريكى العتيد، سواء بعلمهم أو من وراء ظهورهم، وسواء أحبوا ذلك أم كرهوه. وبذلك تسللت السى. آى إيه إلى كل ركن فى المعمار الثقافى العالمى، وكيف قامت المنظمات والمؤسسات، التى تدعى "الخيرية"، والتى تتخذها واجهة لنشاطها فى هذا المجال، والتى تحولت إلى قنوات تتدفق أموالها عبرها، إذ قامت بعقد المؤتمرات وتنظيم المعارض والإشراف على الحفلات الفنية ونقل فرق الأوركسترا فى مختلف أرجاء العالم، كما تصدت لرعاية الفن التجريدى كرد على الواقعية الاشتراكية، ودعمت مشروعات باهظة التكلفة للنشر والترجمة، ودفعت بعناصر تابعة لها إلى دعم صحف ومجلات فى أوروبا، وغيرها من أرجاء العالم وإلى تغطية خسائرها أيضاً.

وبوضوح، وبلا مواربة، وبالدليل القاطع، تقدم فرانسيس ستونور سوندرز بلاتردد: آرثر كوستلر، ملفين لاسكى، توم برادن، نيكولاس نابوكوف، ومايكل جوسبلسون باعتبارهم فى مقدمة حشد هائل من نظرائهم، الذين أداروا هذه الحملة وقاموا بإغواء المساهمين فيها واجتذابهم من فنانين وكتاب ومحررين وأدباء.

أما من الناحية العملية، فإن هذا الكتاب الموسوعى يقدم سيرة جماعية ونقدية لهذه الدائرة أو الدولية، التى انغمست فى هذه الحملة الجارفة: وكان أعضاؤها ممن يكنون حبًّا حقيقيًّا للقيم الغربية، فى حين كان هناك آخرون من بينهم، تدفعهم حماسة منبعثة من أهواء أخرى. ووجد المثاليون من بينهم أنفسهم، فى نهاية المطاف، فى وضع من يهدد بالخطر قيم الحرية الفكرية ذاتها، التى شكلت دافعهم للتحرك، وفى الختام تشوهت صورهم جميعاً، عندما تم فى أواخر الستينيات تمزيق النقاب عما كانوا ضالعين فيه.

ولكى تتضح صورة السى. آى. إيه بصفتها أشهر ملحمة مخابراتية وتجسسية فى هذا الزمن، فإن ملامحها تشكلت منذ عام ١٩٤٧ فى بناء، يمكن وصفه بأنه "كونسرتيوم" كما اعتادوا أن يطلقوا عليه، ويعنى اتحادًا أو هيئة لتقديم دعم مالى هائل وقادر على النهوض بعشرات المهام الحيوية والخطيرة فى آن واحد، حين تعين عليه تطعيم العالم ضد عدوى الشيوعية، وتسهيل تمرير مصالح السياسة

الخارجية الأمريكية، وغير ذلك من المهام التى تغطى معظم أرجاء العالم. فقد حشدت لهذه الأهداف ميزانيات لايمكن حصرها، وموارد بشرية هائلة، أدت إلى قيام شبكة عملاقة محكمة من البشر والخبراء، تعمل جنباً إلى جنب مع ذراع الجاسوسية الأمريكية على الترويج لفكرة محددة، وهى أن العالم فى أشد الحاجة إلى سلام أمريكى، وإلى عصر تنوير جديد، وإلى ما يسمى بقرن أمريكى، على سبيل محاكاة الإمبراطورية الرومانية، عندما كانت فى قمة سطوتها، وأشاعت أن العالم كله مقبل على سلام رومانى أو قرن رومانى.

وهكذا فإنه فى إطار الحرب الباردة، نفذت الحكومة الأمريكية برنامجاً سريًا قوامه الدعاية الثقافية، وإن لم تعلن هذا صراحة، بحيث لايبدو موجوداً على أرض الواقع الدولى، وإنما مجرد أوهام فى أذهان السذج. وكانت الأداة الأساسية فيه ما كان يعرف باسم "مؤتمر الحرية الثقافية"، الذى أداره عميل السى. آى. إيه، مايكل جوسيلسون فى الفترة ما بين ١٩٥٠ و١٩٦٧، وفى أوج نشاطه عمل "المؤتمر"؛ انطلاقاً من مكاتب فى ٣٥ دولة، وقام بتشغيل عديد من الكوادر، وأصدرما يزيد على عشرين مجلة بارزة، وأقام عشرات المعارض والحفلات الفنية، ونظم مؤتمرات دولية بارزة، وقدم المنح والجوائز للموسيقيين والفنانين والأدباء. وكان هذا النشاط المحموم بمثابة السلاح السرى لأمريكا فى الحرب الباردة، وتواصلت آثاره بالغة الخطورة وامتدت حتى يومنا هذا. إن قلة محدودة من الكتاب والشعراء والفنانين والمؤرخين والعلماء والنقاد فى أوروبا، مابعد الحرب العالمية الثانية، هى التى لم ترتبط أسماؤها بشكل أو بآخر – وسواء علمت أم لم تعلم، وأرادت أم لم ترد – بهذه الحملة السرية المكثفة والممتدة.

تواصل المدى الذى بلغته ذراع التجسس الأمريكية فى التغلغل فى الشئون الثقافية لحلفائها الغربيين، لدرجة تحريك المثقفين والأدباء والفنانين كقطع الشطرنج وإضعاف قدرتهم على الفحص والتمحيص، والتلاعب بمقومات مجالات واسعة من الأنشطة الإبداعية. وظلت هذه الدوامة التى لم تهدأ من أكثر جوانب الحرب الباردة إثارة للخلاف والجدل، على مستويات أمريكية ودولية. ولكن المنتمين أو المتحمسين لهذه المرحلة فى مسار السى. آى. إيه، اعتمدوا فى ادعاءاتهم، رغم أن الاستثمار المالى الهائل، الذى حشدته ذراع التجسس الأمريكية لم يرتبط بخيوط محددة للتحرك فى اتجاهات بعينها، من جانب الذين صبت هذه الاستثمارات فى خزائنهم أو جيوبهم. وأن الهم الأساسى للسى. آى. إيه، يتمثل فى توسيع نطاق إمكانات التعبير الثقافى والديمقراطى الحر.

ويقول قائل من المتمسكين بالدفاع عن هذا التوجه: "إنما أردنا مساعدة الناس على أن يقولوا ما كانوا سيقولونه على أى حال". كما لو كانوا على علم بما يدور فى عقولهم وقلوبهم، ويواصل أصحاب هذا التوجه المدافع فى استماتة عن السى.

آى. إيه، فيدعون أنه إذا كان المستفيدون من أموال السيى. آى. إيه يجهلون حقيقة مصدرها، وبالتالى فإن سلوكهم م يتغير، فإن ذلك يعنى أن استقلالهم كمفكرين نقديين مستقلين فى توجهاتهم، لايمكن أن يكون قد تأثر. غير أن الوثائق الرسمية المتعلقة بالحرب الباردة الثقافية تؤكد كذب وزيف أسطورة الإيثار هذه، لأن المعاملات التجارية فى كل مجالات الحياة الأمريكية تتبع مبدأ "على عينك يا تاجر"، فالكل يعرفون مصادر تمويلهم وكيفية التعامل معها.

وطبقاً لما توضحه هذه الوثائق، فإن الأشخاص اللذين يتلقون دعم السى. آى. إيه، كان أداؤهم يشكل جزءاً كبيراً وعضوياً من حملة إقناع وغسل المخ، أو بمعنى أدق جزءاً من تحمله أو حرباً دعائية تتبع الطابور، الذى يعرف الدعاية فى إطاره بأنها "أى جهد منظم أو حركة منظمة؛ لنشر معلومات أو مذهب معين، عن طريق تجميع أو تحليل أو تفسير الأخبار أو الدعوات الخاصة أو النداءات المعدة؛ للتأثير فى أفكار أى مجموعة معينة أو تصرفاتها". وقد كانت من المكونات لهذا الطابور المنظم للحرب النفسية "التوظيف المخطط الذى تنهض به أمة من الأمم للدعاية والأنشطة الأخرى غير القتال، التى توصل الأفكار والمعلومات المقصود بها التأثير فى الآراء والمواقف والمشاعر والسلوك، الخاص بالجماعات الأجنبية بطرق تسعى إلى تحقيق الأهداف القومية".

وفضلاً عن ذلك، فإن نوعية الدعاية الأكثر فعالية، تم تعريفها بأنها تلك النوعية التى فى إطارها أو طابورها يتحرك الهدف فى مسار، ترغب فيه لأسباب، تؤكد ضرورة تحقيق هذا الهدف. ومهما تعددت التعريفات التى تبلور هذه التوجهات، فإنها ستظل متناثرة، بل وربما مبعثرة فى وثائق الحكومة الأمريكية، التى تحرص على تطبيق الدبلوماسية الثقافية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولكن الأحداث أكدت أن ما كشفت عنه هذه الوثائق، كانت مجموعة بالغة الخطورة عن الأسئلة والتطلعات والاستفهامات المتعلقة بأنشطة السى. آى. إيه على الطابور الثقافى الخامس فى مرحلة الحرب الباردة؛ فمن الواضح أن طابور التجسس الأمريكى كان قد تحرك فى غمار قيامها بتمويه وإضفاء استثماراتها وخططها واستراتيجياتها فى القطاع الثقافى، من منطلق افتراض أن ما تقدمه سيتم رفضه، إذا تم عرضه صراحة وبلا تمويه.

هنا يبرز سؤال لابد من مجابهته، بل وحسمه إذا كان ممكناً، هو: على أى نوع من الحرية أو الصدق أو الشفافية، هذا الذى يجرى ترسيخه وتكريسه بمثل هذا الخداع الفاضح؟ هل كانت هناك أى حجة أو تبرير حقيقى لافتراض أن مبادئ الديمقراطية الغربية لايمكن إحياؤها فى أوروبا ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ طبقاً لآلية داخلية من نوع ما؟ ولماذا الافتراض أن العقلية الغربية مضادة للحرية والديمقراطية لمجرد ما فعله حاكم مجنون مثل هتلر؟! وهو الذى عانى الغربيون

على يديه من المآسى والمحن ما يعجز عن الوصف؟ ومن قال إن الغربيين سيقاومون انتشار الحرية والديمقراطية فيما بينهم، وهم الذين مارسوهما من قبل وقطفوا ثمارها؟! إلى أى حد كان ما يمكن السماح به أن تقوم دولة أخرى هى الولايات المتحدة، فى هذه الحالة بالتدخل سراً فى العمليات الأساسية المتعلقة بالنمو الثقافى العضوى أو النقاش الحر والتدفق، الذى لا تلاعب فيه للأفكار والأوهام فى أوروبا. ألا يتضمن ما قامت به السى. آى. إيه أية مخاطر على نشر الحرية، وإنما تفكيك الحرية حيث يعتقد الناس أنهم يتصرفون بحرية، فى حين أنهم فى حقيقة الأمر مرتبطون بقوى، لايملكون سبيلاً إلى السيطرة عليها أو كبح جماحها.

ولاتقتصر الأسئلة الشائكة حول خوض السى. آى. إيه لغمار الحرب الثقافية على مثل هذه التساؤلات والمخاطر، وإنما تمتد إلى مزيد ومزيد من علاقات الاستفهام، التى قد تعجز عن إيجاد إجابات مقنعة؛ فمثلاً: هل أدى الدعم المالى الأمريكى إلى تشويه العملية، والتى بمقتضاها يتطور المثقفون والأفكار التى يعملون على تطويرها؟ هل كان الناس يختارون مواقفهم، وليس على أساس ما يتمتعون به من قدرات وطاقات ومزايا فكرية؟ هل كانت الشهرة تتحقق، أو يتم دعمها من خلال عضوية الكونسرتيوم الثقافى الذى شكلته السى. آى. إيه؟! كم من الكتّاب والمفكرين والفنانين الذين حققوا شهرة عالمية فى تلك المرحلة، هم فى حقيقة أمرهم رجال ونساء متواضعو المواهب، ولكنهم كانوا قريبين من صنع القرار الذى يحدد مسارات الإنتاج الثقافى والفنى فى شتى أنواعه.

لقد أثبتت الولايات المتحدة قدرتها الفائقة منذ منتصف القرن العشرين على صناعة شتى الطوابير الثقافية بمختلف الأنواع والمقويات؛ بحيث جعلت الحياة الثقافية الأمريكية نوعاً من ملاعب الكرة، التى تتحكم فى لاعبيها طبقاً لاستراتيجية محكمة للغاية.

ولكن طبيعة الأمور والقوانين التى تحكم هذه الطبيعة، أثبتت كعادتها فى شتى مناحى الحياة أنه ما كان يمكن لحملة السى. آى. إيه على الجبهة الثقافي بكل طوابيرها أن تستمر إلى الآبد.. ربما لأنها استنفدت جانباً ليس بالقليل من أهدافها، وربما لأن عديدًا من أساليبها أصبحت تنتمى إلى مرحلة أذنت شمسها بالمغيب، وربما لأن أنشطتها بحكم طبيعتها لايمكن أن تظل سرًّا مغلقاً إلى الأبد. وترتب على ذلك أنه فى عام ١٩٦٦، نشرت صحيفة "نيويورك تايمز" سلسلة من المقالات، كشفت فيها النقاب عن نطاق عريض من العمل السرى، الذى تقوم به الطوابير المخابراتية الأمريكية.. وهكذا طغت على السطح وقائع محاولات الانقلابات وعمليات الأغتيال السياسى. ورغم السرية المطبقة على هذه المساحات والتحركات، فقد تسربت تفاصيل مثيرة عن عمل السى. آى. إيه على الجبهة الثقافية وطوابيرها المتفرعة منها فى شتى المجالات.

وقد أدت هذه المسارات والتحركات إلى إشاعة طرح رسّخ فى أذهان كثيرين أن عديدًا من المثقفين والأدباء والفنانين، كانوا يتصرفون بتعليمات من صانعى السياسات الأمريكية، وليس انطلاقاً من معاييرهم الحرة المستقلة، وهذا ما أدى إلى إثارة موجات من التقزز والاستياء على مستوى لايستهان به. ويتمثل الأمر الأكثر خطورة عند طرح قضايا جماعات الأنتلجنسيا أو النخبة أو الصفوة، والسلطات المعنوية والأخلاقية، التى تمتعت بها خلال مرحلة الذروة والتألق من الحرب الباردة؛ إذ تعرضت هذه الأمجاد بين المثقفين للاهتزاز بشدة، بل وبلغ بها الأمر أن أصبحت موضع سخرية واستهزاء من جانب البعض.

ولعل من قبيل المفارقة المثيرة للاهتمام والجديرة بالتحليل أن الظروف والملابسات التى جعلت من الممكن الكشف عن الحملة الأمريكية السرية على الجبهة الثقافية وطوابيرها المتفرعة، هى نفسها، التى أسهمت فى إضفاء الغموض على المغزى الحقيقى لهذه الحملة؛ فمع انطلاق الحملة الأمريكية الاستحواذية المعادية للشيوعية فى فيتنام، وما تركته على المساحة الداخلية الأمريكية من انقسامات ونزاعات، ومع ما أعقب ذلك من فضائح من نوعية ووترجيت وأوراق البنتاجون، صار من الصعب أن يتواصل الاهتمام بالجبهة الثقافية، التى تراجعت إلى الخلف تقبع فى الظلال لأول مرة، منذ أن عرفها العالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. على شكل مراجل الغضب والحنق، التى لم تعد تحتمل التداعيات الكئيبة للحملة المخابراتية الأمريكية على الجبهة الثقافية.

ومع ذلك، فإن الإنجاز المرموق الحقيقى للمخابرات الأمريكية، الذى يسجل لها زيادة تاريخية فى مجال الثقافة والإعلام والدعاية، يتمثل فى أن أفضل طريقة لعمل دعاية هى ألا يظهر عليك أبداً أنك تقصد القيام بعمل محدد ومحدود ومطلوب؛ إذ إن الفكرة حين تنمو فى الوجدان بشكل تلقائى وطبيعى، هى أكثر فاعلية من حملة عسكرية، وأنه فى أحيان كثيرة قد تتصور شعوب أو أفراد أنها تملك رؤوسها.. لكن الحقيقة هى أنه يتم الدفع بهذه الرؤوس إلى الوجهة، التى يحددها الآخرون. إن ذلك ليس سوى مسألة خفة وألمعية ولماحية ورشاقة، وأفانين نفث الأفكار والمعانى والهواجس والأوهام على الطريقة الأمريكية!

وقد برع الطابور الثقافى الأمريكى فى عمليات التغلغل، والتسلل إلى عقول وقلوب الجمهور، من خلال الرواية والفيلم وقطعة الموسيقى، أيا كان قالبها، والموسيقى والمسرحية والقصيدة. وهذه الأخيرة التى حملها جنود الطابور الخامس الأمريكى بكل آلياتها وتفاصيلها وأدواتها وقوالبها، تفسر بمنتهى البساطة، كيف استطاع هذا الحشد الفكرى والفنى بمختلف أنواعه وأساليبه، أن يخلخل أنظمة عملاقة لدرجة أن هياكلها تداعت، وكأنها بناء من ورق، ليصبح القرن العشرين أمريكياً، وليعيش العالم حياة السلام على الطريقة الأمريكية.

لقد أستغرق تحويل هذه الاستراتيجية إلى واقع معاش أكثر من نصف قرن. وبدأ العمل التطبيقى تحديداً منذ انتهاء الحرب العالمية عام ١٩٤٧، حين بدأت وكالة المخابرات المركزية فى نسج الشبكة العنكبوتية وتزويدها برجال المخابرات والباحثين والمثقفين والجامعيين، وشكلت تنظيماً له هدفان: تحصين العالم ضد الشيوعية، ثم تمهيده وإعداده لعصر التنوير الأمريكى، الذى يعنى القرن الأمريكى، وعلى مدى العقود المتتالية، وقعت صفوة المبدعين الباحثة والدارسة والكاتبة والفنانة فى الشباك التى نصبها الطابور الأمريكى الخامس فى كل المواقع؛ خاصة تلك التى عمل بها الفنانون والكتاب والمؤرخون والنقاد والعلماء سواء فى أوروبا أو أمريكا، من الذين لم تكن أسماؤهم مرتبطة بطريقة أو بأخرى بمؤسسة التجسس الأمريكية، التى بلغ تدخلها فى الشأن الثقافى، حتى مع حلفائها الأوروبيين، مدى جعل أكبر الاسماء الثقافية مثل قطع الشطرنج.

وكانت كل الوثائق الرسمية التى اعتمد عليها كتاب فرانسيس ستونر سوندرز "الحرب الباردة الثقافية: المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون والآداب"، قد صورت ما حدث للمثقفين والمفكرين والكتاب فى هذه السنوات، عبر المؤتمرات والندوات بأنهم كانوا أسرى شبكة دعارة أكاديمية.

وكانت صحيفة "نيويورك تايمز" عام ١٩٦٦ قد وصفت العمل السرى للمخابرات المركزية فى ميدان الثقافة بأنه أشبه بفيل هائج يدوس الساحة دون أى شعور بالمسئولية لا الأخلاقية ولا غيرها. ومن هنا كان العنوان الجانبى للكتاب "من يدفع للزمّار؟!" أى الذين يعملون على تمويل هؤلاء المبدعين الأجراء كى يعزفوا النغمات والألحان، التى تشنف آذان السادة والقادة المتحكمين فى مصائر السى. آى. إيه! ولتذهب الثقافة الإنسانية الأصيلة إلى الجحيم، فالمسألة أولاً وأخيراً هى دعاية سوداء.

لقد ارتدى هؤلاء المبدعون المزيفون أقنعة "المثقف الشرطى"، و"الفنان الترزى"، و"الكاتب المبرِّر"، والمفكر الذى يقوم بدور المحامى، الذى يلعب بالأفكار والألفاظ والدلالات والقوانين ومختلف المعارف والمعلومات لخدمة الباطل. كل هذه الأنماط المنحرفة والمشوهة تربت وتعلمت فى مدرسة المخابرات الأمريكية، المتخصصة فى إعادة صياغة البشر؛ لينفذوا كل المطلوب منهم سواء عن وعى أو غيبوبة. فمثلاً يكفى ذكر الثلاثى الخطير، الذى كان بمثابة الهيكل أو القاعدة التى نهض عليها أضخم شبكة تجسس فى كل مجالات الثقافة: أولهم نيكولاسى نابوكوف، ابن عم الكاتب فلاديمير نابوكوف وهو مهاجر روسى، كان يعمل فى برلين قبل أن يهاجر إلى أمريكا ويشتغل موسيقيًا، والثانى مايكل جوسلسون وهو ضابط أمريكى من أصل استونى أى روسى أيضاً، وكلاهما شكلا ثنائيًا مخابراتيًا ثقافيًا متجانساً رغم اختلاف الطبائع. والثالث ميلفن جوناه لاسكى، المولود عام ١٩٢٠، والملقب بأبى الحرب الباردة الثقافية.

وهذا الثلاثى كان رائداً فى توظيف أسلحته الفتاكة ثقافيًّا عبر عشرين مجلة وصحيفة، وآلاف الندوات والمؤتمرات والرحلات والمنتجعات التى تغسل أمخاخ الكتاب والمؤلفين، الذين يتم تمويلهم بملايين الدولارات كتباً وأفلاماً ومسرحيات من كل نوع، وتشاركهم مؤسسات عملاقة مثل فورد وروكفلر بميزانيات، غاية فى الضخامة.

وكان الأديب والفنان الفرنسى المشهور جان كوكتو قد حذر أمريكا من أنه لا المال ولا السلاح سوف ينقذها من الهاوية، التى على وشك ابتلاعها، إذ إن هناك ما هو أقوى من دولارات مشروع مارشال لعمليات غسيل المخ الأوروبى برمته. هناك القلة المفكرة التى تحولت إلى "الزمّار" التى يقبض على كل ما تصل إليه يدها دون استحياء منذ إنشاء وكالة المخابرات المركزية بقرار الأمن القومى الأمريكى فى يوليو ١٩٤٧ والتى امتلكت شركات طيران وإذاعات وصحفاً وعقارات وشركات، حتى ظن الناس أنها تهيمن على الإعلام والثقافة والاقتصاد وربما أيضاً علاقاتهم الحميمة!!

وكانت وكالة المخابرات المركزية قد ورثت مكتب الخدمات الاستراتيجية، الذى أنشىء عام ١٩٤١ بعد هزيمة بيرل هاربر الفادحة، وألغاه الرئيس هارى ترومان لأنه لم يرد جهازاً يشبه الجستابو الألمانى فى مرحلة السلم. ولكن النخبة الأمريكية سليلة أعرق العائلات الأمريكية، وهى التى كونت طوابير التجسس الثقافى الأمريكى فى لندن وباريس وجنيف ومدريد وأثينا وبروكسل، وأيضاً عواصم الشرق الأوسط والأدنى والاقصى والأسيوى، جعلت من الجستابو جهازاً هاوياً يسعى للإتقان بقدر استطاعته؛ فقد جندت المخابرات الأمريكية من مشاهير العقول المبدعة عمالقة من أمثال إيليا تولستوى، حفيد الأديب العبقرى ليو تولستوى، وأنطوان دى سانت أكسبيريرى وحتى إيرنيست هيمنجواى الروائى الأمريكى الأشهر. وبذلك تحول عباقرة الإبداع إلى طوابير التجسس، التى تسرى بالخراب والدمار فى شتى أرجاء المعمورة. وتحولت الولايات المتحدة الأمريكية، التى كانت توصف بين الحربين الأولى والثانية بانها جنة الثقافة التى لاتعرف الحدود، إلى صحراء تدوس أفيالها الهائجة ليس على الثقافة فحسب، بل على منتجيها ومبدعيها، أى عملية إعدام من المنبع، على حد قول چان كوكتو.

وكان السيناريو السينمائى لفترة لاتقل عن خمسين عاماً مجرد خادم لأفكار الوكالة وخططها، ولكنه كان خادماً مطيعاً وبارعاً، بل وساحراً فى أحيان كثيرة، وقادراً على فعل الأعاجيب التى لاتخطر على بال بشر. وكانت السينما الأمريكية جاهزة لتنفيذ أية إشارات ترد من الوكالة.. ولم تكن المخابرات الأمريكية تكتفى باقتراح أفكار أفلام ولامجرد استحالة عقول ومواهب لممثلين ومخرجين ومنتجين مشاهير، وإنما كانت هناك "أجندة ثقافية" تتوالى مراحلها الواحدة بعد الأخرى.. فمثلاً فى منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، وبعد اجتماعات سرية كعادة

الوكالة، تقرر أن تكون "التنمية" الرئيسية التى تروج لها هوليود هى فكرة "الحرية المقاتلة"، يعنى الحرية الأمريكية، ودوافعها النبيلة لإنقاذ الشعوب ودعوتها للفكر الحر. وليست هناك أجهزة جبارة فى الدعاية العالمية لهذا التوجه، مثل السينما الأمريكية العالمية، القادرة على ممارسة كل عمليات غسيل المخ لمختلف الشعوب.

وكان الأساس هو صنع شعار سياسى، يبدو أو يوحى لمعظم الناس بأن هذا الشعار تلقائيًا نتيجة التداعيات والكوارث، التى نتجت عن الحرب العالمية الثانية. فى حين أن الحقيقة هى أنه تمت "هندسته" وتصنيعه مائة بالمائة.

وبالطبع اشترك البنتاجون بالتخطيط والتصميم، وتمت الاجتماعات بين ممثلى هوليود المتطرفين فى عدائهم لليسار مثل جون وين وجون فورد وبول برينر وجيف تشاندلر وجارى كوبر وغيرهم، وتقرر أن يتم إدخال الشعار السياسى ودمجه فى سلسلة أفلام بعناية شديدة، تحت إشراف "الوكالة القومية للإعلام الأمنى".

كانت مهمة هوليود أن تثبت قدرتها الفائقة على أنها تستطيع أن تنزع صفة أو خاصية "طيب" عنه شعب أو دولة وتضع مكانها صفة "شرير" كوصمة، تلتصق بها فى نظر العالم أجمع، فمثلاً فى مرحلة من المراحل كان المخرج السينمائى العالمى سيسيل دى ميل يتحكم فى أى لمحة أو ومضة؛ بصفته المستشار الذى يمارس التدخل المخابراتى، الذى يمكن أن يصل إلى حد حركة الممثل ورمشة عين الممثلة ورفعه الحاجب، وحتى القبلة السينمائية كانت لها مواصفات، لابد من إبرازها بهدف إيحاءات معينة خاصة فى أفلام المخابرات والجاسوسية والمطاردات وغيرها.

وفى الخمسينيات والستينيات، كان هناك ١٣٥ مركزاً إعلاميًا ودعائيًا أمريكيًا فى ٨٧ دولة، توزع أفلام المخابرات المدعومة بميزانيات الوكالة المركزية للمخابرات الأمريكية؛ فليس هناك شىء متروك للمصادفة، ولن تترك أعمال روائية أو سينمائية تكشف أو تلمح، أو تشير إلى جوهر الحقائق، التى تبلور الحياة الأمريكية. وطبقاً لتعبير أحد مسئولى الحرب الباردة والملابسات الخابراتية، لابد من مسح أعمال، مثل: رواية "عناقيد الغضب" للروائى الأمريكى جون شتانيبك؛ حتى لاتصبح تحت أى ضوء مهما كان خافتاً.

كانت السينما الأمريكية - ومازالت - سينما تقوم بتفصيل الأفلام، مثل الترزى البارع الذى لايخطىء فى مقاييس الزبائن على الإطلاق. فمثلاً بعد وفاة الروائى جورج أورويل صاحب رواية "مزرعة الحيوانات" عام ١٩٥٠، سارع صانعو الأفلام إلى أرملته ليحولوا "مزرعة الحيوانات" إلى فيلم كرتون "رسوم متحركة" ليوزع فى أنحاء العالم. وبالفعل كتب السيناريو، الذى راجعته هيئة الاستراتيجية السيكلوجية، وتم تغيير النهاية؛ لأن العمل الروائى كان يساوى فى الأثر بين الخنازير الشيوعية والرجل الرأسمالى.

أما رواية أورويل الأخرى "١٩٨٤" فقد وجدت سيى. آى. إيه فيها عملاً يمكن توظيفه بدقة وعناية، حتى وإن أفسدت النص الأصلى وتلاعبت بأورويل وعملت نهايتين للفيلم: واحدة للجمهور فى أمريكا وأخرى لخارج الحدود. وكان التزييف متواصلاً فى كل مراحل الفيلم، لدرجة أنه أصبح فى واد والرواية فى واد أخر، ولكن يبدو أن ما فعلته وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. بروايتى أورويل، كان وثيق الصلة بماضيه هو شخصيًّا مع الوكالة. فقد سلم أورويل إلى إدارة البحث الإعلامى قائمة تضم ٣٥ اسماً، متهمين بالتعاطف مع الشيوعية، بل إنه كان دوماً يحتفظ فى حافظته بدفتر مخابراتى، يكتب فيه تقارير عن "المدى، الذى يمكن أن يصل إليه أعداؤنا فى الخيانة على حد قوله. ووصلت قائمة الدفتر عام ١٩٤٩ إلى ١٣٥ أسماً (أى مخبراً). وكان چون شتاينبك فى مقدمة هذه القائمة المخابراتية. وكان أورويل فخوراً بقيامه بدور "البصّاص"، لأن العمل غير الشريف فى نظر الوكالة يصبح شريفاً لمجرد أن مرتكبه هو جورج أورويل!!

وكتاب فرانسيس ستونر سوندرز "الحرب الباردة الثقافية: المخابرات المركزية الأمريكية" يفاجيء القارئ بأسماء كتاب كبار، كانوا نجوماً ساطعة فى القرن العشرين، وإذ بهم ضمن كوكبة البصاصين، الذين نالوا من الحب جانباً فى تعاملاتهم المريبة مع الوكالة، الخبيرة بشراء الذمم على كل لون؛ فقد سجل التاريخ أسماء مثل الشاعر والناقد العبقرى ت. س. أليوت، وعالم الجمال والفنون والشاعر هيربرت ريد، وفيلسوف الوجودية چان بول سارتر، وغيرهم من طابور المنتفعين الذى رفعوا شعار (مادمنا نبيع أرواحنا فلا ينبغى أن نبيعها رخيصة).

ولكن ليس عملاء الوكالة المركزية كلهم من هذا المستوى الثقافى الرفيع، بل هناك دوائر وأنماط وآليات مستمرة، وكلها تدين بالأفكار، التى يكتبون عنها للمخابرات المركزية، التى تقدمها إليهم على أطباق من فضة رغم أن هذه الأطباق أثمن بكثير من الأفكار التى تقدمها لعملائها؛ فمثلاً حين يكتب صحفى مرتزق أو كاتب مسرحى أو روائى عملاً لايساوى ثمن الحبر المكتوب به، وتشتريه جهة تدعى أنها ثقافية بمبالغ غير عادية، أو حين تدعى جهة أخرى أنها تكافئ المفكرين والكتاب بأنها تدعوهم لرحلات فى بلاد مشوقة؛ حتى يقدحوا زناد فكرهم على أفضل وجه، أو تدعو كاتباً لحفل على شرفه حتى يتألق اسمه أكثر فأكثر، أو تمنحه درجة فخرية ترتبط باسمه فى الدعاية عنه أو حتىٰ تدعوه على العشاء مع علية القوم ونجوم المجتمع، كل واحد ومقامه.

هذه كلها أساليب يكشف عنها كتاب "الحرب الباردة الثقافية: المخابرات المركزية الأمريكية وعالم الفنون"، بالاسم والشخص والواقعة، بحيث تتجلى عبقرية هذه المخابرات المركزية التى جعلت شعار "كل واحد له دية أو سعر أو ثمن" شعاراً ثقافيًّا مخابراتيًّا منذ أكثر من نصف قرن، وهذا يعنى أنه إذا كان هناك من يرفض

الفلوس فليحصل على "البرستيج" (الوجاهة) بطريقة أو بأخرى، وهكذا تتم دعوة ايرنست هيمنجواى وآرثر ميللر وغيرهما لحفل تنصيب الرئيس چون كينيدى تحت شعار "إقامة علاقة منتجة بالفنانين مثلما يحدث عندما يقيم البيت الأبيض حفل عشاء على شرف "س" من المثقفين.

أصبحت المخابرات المركزية الأمريكية تمتلك كل عناصر الجاذبية والسحر المتمثلة فى مآدب الطعام الفاخر، والحفلات الحالمة، والروايات والمكافآت السخية، وكل مايفسد المثقف الذى يفقد القدرة على التمنع أو احترام الذات، وكل ما يمس هذه الذات. وتصف مؤلفة الكتاب المخابرات بأنها كانت "الثدى" الذى يوزع الرضعات شرقاً وغرباً، وأصبح حال لسان المثقف أن يتساءل مستهزئًا: "ما المانع أن تكون مثقفاً وتقبض بالآلاف؟!".

إنها رحلة تسلل المخابرات الأمريكية إلى معاقل الكتاب والمؤلفين المعتزين بأنفسهم لتزين لهم كيفية بيع أنفسهم فى مواجهة الإغراءات التى لاتقاوم؛ خاصة إذا كانوا من الطبقات المتوسطة أو الكادحة، وهم يرصدون ما كانت مؤسسة روكفلر، والوصفة الأمريكية لتجعل من الكاتب الموهوب موظفاً روائياً وعميلاً أو كاتباً أجيراً فى أى فرع من فروع الثقافة، بلا أى حرج أو حساسية.. إنها عملية ترويض ثم إفساد، أهم ما فيها أنها تحفظ للمخابرات الأمريكية حقها فى الملكية الفكرية لفكرة إدخال المثقفين والفنانين والأدباء والمبدعين والشعراء إلى الحظيرة.

وبالتوازى مع هذا النشاط المحموم، عمل جهاز المخابرات على تجنيد عناصر له فى مختلف الأجهزة الأمريكية السيادية منها والعامة، ابتداء من البنتاجون وانتهاء بالشركات الخاصة ومروراً بالكونجرس ومجلس الشيوخ والدبلوماسيين والمحامين ومراكز البحوث بالجامعات وخارجها واتحادات الطلاب والخطوط الجوية ومحطات الإذاعة والتليفزيون والصحف. كما أعدت المخابرات الأمريكية قوافل من الموسيقيين فى جولات، حول العالم لنشر الذوق الأمريكى، وإعادة تقديم التراث الموسيقى العالمى من منظور أمريكى؛ فمثلاً تم إعداد أوبرا "ريجوليتو" لڤردى بصياغة معادية للفاشية على المسرح الألمانى، ومنع عرض مسرحية "يوليوس قيصر" لأنها تمجد الديكتاتورية، وكذلك مسرحية تولستوى "الجثة الحية" لأنها نقد اجتماعى يخدم أهدافاً غير رأسمالية. وحتى أوركسترا برلين الفيلهارسونى، أصبح بمثابة الحصن الواقى ضد "الشمولية" السوفيتية بما يقدمه من معزوفات خارج القوالب الموسيقيو المعتادة، لكى يقدم معانى الحرية والتحرر وغير ذلك من الأساليب والتطلعات، القادرة على التخلص من كل أثر للنازية.

وقد بلغت سيطرة المخابرات الأمريكية على مجمل الحياة الثقافية درجة مخيفة، عندما استطاع السيناتور الأمريكى جوزيف مكارثى أن يشكل لجنة داخل

الكونجرس، خاصة بالنشاط المعادى لأمريكا، تمكنت من تمريرمشروع قانون بالرقابة على الثقافة (١٠ يوليو ١٩٥٣)، جعل المشتبه فى شيوعيته بأى درجة من الدرجات، ينتهى أمره بتدمير حياته ومستقبله، وربما تدفعه للانتحار، عندما تسد فى وجهة كل سبل الرزق. كذلك نجحت النشاط المعادى لأمريكا فى الكونجرس، فى جلسة ١٤ يونيو ١٩٥٤، فى أن تضيف إلى قسم الولاء لأمريكا عبارة "أمة واحدة تحت راية الرب"، على سبيل توظيف الإيمان وترسيخه فى مواجهة الشيوعية.

ويقول عاصم الدسوقى فى مقدمته الضافية لكتاب "الحرب الباردة الثقافية" إن ما فعلته المخابرات الأمريكية فى عالم الفن والأدب لإعادة بناء البنية الثقافية فى العالم، بما يؤدى إلى كراهية الشيوعية والسعى وراء النموذج الأمريكى، يؤكد سرعة الثقافة فى التأثير على الوعى والوجدان، من خلال الرواية الأدبية والدراما فى السينما والتليفزيون والمعارض الفنية والحفلات الموسيقية، بحيث يتم تدريجيًّا التخلى عن نمط قديم واكتساب نمط آخر؛ خاصة إذا كان هذا الآخر يركز على الحريات المطلقة، دون ضوابط مقابل القيود القائمة فى الشرق الشيوعى. وهكذا عندما سقط حكم الأحزاب الشيوعية فى أوروبا الشرقية، وكذلك فى الاتحاد السوفيتى، لم يجد هذا السقوط مقاومة من الجماهير، التى كانت تتشرب على مدى أكثر من أربعين عاماً، وبالتدريج ثقافة معادية للشيوعية، تداعب غرائز التملك والتفرد والأنانية، فأثبت هذا فى النهاية أن تغيير نمط فى السلوك والفكر أقوى تأثيراً من تغيير نمط الإنتاج، الذى تعول عليه الماركسية.

ويربط عاصم الدسوقى التغير فى الثقافة، الذى يراهن عليه النظام العالمى الجديد المعروف بالعولمة، التى تعد تغيراً جديداً من نوع جذرى، والذى أعلنه الرئيس الأمريكى بوش "الأب" أثناء حرب الخليج الثانية ١٩٩١، والذى تتمثل أداته الرئيسية فى منظمة التجارة العالمية، التى أنشئت فى يناير ١٩٩٥، ولاتقتصر مهمتها على مبدأ حرية التجارة، كما كانت مهمة اتفاقية الجات من قبل، ولكن أضيف إلى برنامجها مبدأ الحرية الثقافية، أى حرية الإنسان فى أى مكان فى تعاطى ما يريده وما يرغبه من ألوان الثقافة، دون حظر رقابى من حكومته. والهدف هو تحويل العالم كله إلى النموذج الأمريكى، دون إحساس بالدونية، وهذا ما جعل الحكومة الفرنسية تتحفظ على الجانب فى منظمة التجارة العالمية حفاظاً على ثقافتها من التحلل والذوبان فى النمط الأمريكى.

والتاريخ الثقافى الأمريكى الأسود، الذى بدأ فى أعقاب الحرب العالمية الثانية واستمر حتى الآن (٢٠١٦)، لم يتوقف على الإطلاق عن المؤامرات والانقلابات والمذابح وكل أنواع التدمير والخراب فى شتى بلاد العالم، حتى تظل تحت رحمته عسكريًّا وسياسيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا، وفى حالة استنزاف مستمرة، سواء أكانت فى آسيا (كوريا، كمبوديا، لاوس، فيتنام...إلخ). وفى أمريكا اللاتينية

(نيكاراجوا، بنما، سان سلفادور، جواتيمالا، وبورت ريكو، وشيللى، التى كانت منظمة الحرية الثقافية وراء عدم فوز شاعر شيللى الكبير بابلو نيرودا بجائزة نوبل لعام ١٩٦٤، ولم يفز بها إلا فى عام ١٩٧١ حين كان سفيراً فى فرنسا لحكومة سلفادور الليندى اليسارية والموالية للديمقراطية، ومع ذلك قتلته المخابرات الأمريكية بعد فوزه بعامين، لأن الاغتيال هو اللعبة المفضلة للوكالة.

وأما فى أفريقيا فكانت أثيوبيا والصومال، ونيجيريا، وكينيا وغيرها عبارة عن حلقات فى سلسلة متصلة، تحت وطأة الإرهاب الأمريكى. كل هذا على سبيل المثال، لأن أمريكا مارست دور السفاح البلطجى الدولى طوال هذه الفترة الدموية. والويل والثبور وعظائم الأمور لمن يتصور أن فى قدرته تحدى هذا السفاح، وهو اللقب الذى ترفضه رفضاً باتاً؛ إذ يخلو لها أن تطلق على نفسها لقب "شرطى العالم" وإن كانت أحياناً تحاول أن تتبرأ منه للإيحاء بأن عشقها للديمقراطية يمنعها من اللجوء إلى الأساليب البوليسية!!

ولعل أفضل ما يمكن أن نختم هذا الفصل عن "الطابور المخابراتى" به ما يتمثل فى الاستشهاد بكتاب "الربيع العربى: ماله وما عليه؟!"، الذى أصدره خبير المخابرات المصرى الضليع صفوت شاكر على نفقته الخاصة فى مارس ٢٠١٦، ليضع مصطلح "الربيع العربى" فى سياقه التاريخى المعاصر مع كل دلالاته، بهدف أن يتخلص من كل التناقضات والسلبيات والتداخلات الفجة التى جعلته مثاراً للسخرية والتهكم، فى حين أن العرب ليسوا فى حاجة إلى المزيد من التشوهات والمتاهات!!

يوضح صفوت شاكر فى كتابه الرصين والمشوق أنه حين أطلق مصطلح "الربيع العربى" للإشارة إلى الثورات الشعبية، التى اندلعت فى عدة أقطار عربية، كانت دلالته على ما يبدو "إيجابية" وتوحى بانطلاق حقبة زمنية جديدة فى المنطقة تحمل شعار "عيش وحرية وعدالة اجتماعية، لكن "الرياح أتت بما لاتشتهى السفن"؛ إذ سرعان ما وصفت دول منطقة الربيع بمصطلح عرفه العالم فى الوقت ذاته بأنها "دول فاشلة"، وهى الدول التى خضعت لما عرف "بنظرية المؤامرة"، التى سيطرت على مقدمات وتفسيرات وتحليلات ومآلات هذا الربيع الذى لم يعد اسمًا على مسمى، لدرجة أن بعض النقاد السياسيين أطلقوا مصطلح الكابوس العربى.

ويميل صفوت شاكر نفسه فى تحليله لأسباب ثورات الربيع العربى، إلى تبنى نظرية المؤامرة بشكل واضح، وفى الوقت نفسه يحرص على عدم إغفال عديد من أوجه القصور داخل تلك الدول، والتى ربما منحت الفرصة للمؤامرة لكى تختمر وتؤتى ثمارها. ولاغرو أن يظهر الوجه الأمريكى القبيح بين الحين والآخر وسط صفحات الكتاب؛ لأن أمريكا لم تعرف حمرة الخجل منذ أن وجدت على الأرض.

وتظهر الخبرة أو الخلفية المخابراتية لمؤلف الكتاب فى طياته من صفحاته الأولى حتى نهايته، إذ استهله بصورة للعلم التونسى وبجواره شاب محترق، وكتب تحتها "يخطئ البعض، عندما يعتقد أن حرق التونسى (بوعزيزى) نفسه بداية لثورات الربيع العربى!! فقد كان مخططًا لها من قبل، وختم الكتاب بمقولة خادم الحرمين الشريفين الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز: "لقد أنقذت ثورة ٣٠ يونيو العالم العربى من مؤامرة لايعلم مداها إلا الله". وهذا المضمون الملكى التاريخى بين هذا الاستهلاك وتلك الخاتمة، لخصا تصور الملك الراحل لمفهوم "الربيع العربى" على أنه "مؤامرة غربية" بمعنى الكلمة، كشفها تطور الوقائع وفقاً على الأحداث.

وإذا كانت تلك المؤامرات قد ظهرت كعملة إيجابية تفاعلت مع وجدان شعوب، عانت على مدى عقود من قهر وظلم اجتماعى، إلا أن الهدف الخفى سرعان ما تم الكشف عنه، ألا وهو هدم كيانات دول المنطقة وتفتيتها، وليس إسقاط نظمها الحاكمة فقط؛ أى إن السيناريوهات الدموية والمذابح العلنية التى ارتكبتها أمريكا فى حق البلاد المتعددة، التى عانت منها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تكاد تكون طبق الأصل مع مثيلاتها فى مطلع القرن الحادى والعشرين، وخاصة فى تشدقها بشعارات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، مهما اختلف الزمان أو المكان، وكأن أمريكا عصابة إجرامية كلاسيكية، تحافظ على تقاليدها وأساليبها.

ويرى صفوت شاكر أن تلك المؤامرة ما هى إلا محاولة لاستبدال صور الاستعمار التقليدى القديم باستعمار جديد، يستخدم آليات حروب الجيل الرابع، ما يضمن للغرب السيطرة على مقدرات الدول وإرادة الشعوب، من خلال طبقة حاكمة يستميلها الغرب بشكل أو بآخر، واختراق القوى السياسية والاجتماعية، التى يمكن أن تشكل أوراق ضغط، ليستخدمها وقتما يشاء، وهو يحرص على تأكيد أن أطماع الغرب فى الشرق الغنى ليست وليدة الوقت الراهن، بل لها جذورها التى استفاض الكاتب فى شرحها، مبررًا ازدهار الحضارة العربية والاسلامية، وحملها شعلة التنوير للإنسانية فى وقت، كانت أوروبا تعيش فى عصر الظلمات وثروات ضاعفت من أطماع الغرب فيها؛ خاصة أنه بعد الثورة الصناعية، كان من الضرورى البحث عن أسواق لتصريف المنتجات، وتأمين طرق التجارة.

ولعل من النقاط الحيوية والمحورية التى ركز عليها صفوت شاكر، أن الشباب هم مستقبل المنطقة، ولذلك فهم مستهدفون دائماً من القوى المناهضة، التى سعت للسيطرة على عقولهم بقيم فاسدة هى فى حقيقتها متاهات بلاعودة، ويتم استخدامهم بوعى أو بلا وعى، كأداة لتنفيذ مخططاتهم تحت شعارات براقة كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، لإخفاء الوجه القبيح للتآمر.

كما يرى صفوت شاكر أن الشباب الذى أشعل ثورات الربيع العربى لم يكن نقياً تماماً. فبعضهم تحرك بدوافع وطنية اتسمت بصدق النوايا، وبعضهم تحرك تبعاً لجهات وتعليمات خارجية ممن حصلوا على دورات تدريبية فى الخارج.

ولم يغفل صفوت شاكر الطريق إلى الإسلام السياسى ويتوقف قواه من الربيع العربى، وعلاقتهم مع أمريكا والغرب، ويلقى الأضواء على تمويل إدارة أوباما لجماعة الإخوان المسلمين ومرشحها فى انتخابات الرئاسة فى مصر عام ٢٠١٢، كما أسهب فى شرح العلاقة بين جماعة الإخوان والغرب وتركيا وإيران وبلدان عربية أخرى، وأيضاً بالماسونية.

وخلص الكاتب إلى أن المؤامرة مازالت تنفذ، ربما مع بعض التعديلات التى تتواءم مع المستجدات فى المواقف. وهو يرى أن الخلاص من هذا الكابوس لايتأتى إلا من خلال الحرص على تماسك الجبهة الداخلية وتحصينها ضد أى اختراق؛ حتى لاتتكرر نكبات وكوارث ومحن الربيع العربى إياه!! وتتمثل آليات هذا التحصين فى إرادة حرة واعية، تضع مصالح أوطانها فوق كل اعتبار، وبديمقراطية حقيقية تفرضها إرادة الشعوب.

(٦) الطابور النسوى

الطابور النسوى مصطلح لم يستخدم من قبل سواء على مستويات دولية أو محلية، لاعتقاد سائد، خاصة فى عالم الرجال، أن المرأة لاتصلح أن تنضوى فى طابور تحركه؛ حيثما تشاء، لتحقيق أهداف كانت تسعى لإخراجها إلى حيز التنفيذ من قبل ولم تفلح فى مهمتها؛ فالطابور بطبيعته كيان ينهض على تنظيم ونظام وترتيب طبقاً لتخطيطات دقيقة مسبقة، سواء أكانت خامساً تقليدياً مثل ذلك الذى عرفه العالم لأول مرة فى الحرب الأهلية الإسبانية، واكتسب اسمه أو رقمه "الخامس"؛ لأنه كان إضافة عملية إلى الطوابير الأربعة، التى حاربت تحت قيادة الجنرال فرانكو ضد القوات الجمهورية، التى انهزمت بفضل هذا الطابور الخامس، أمام قوات الملكيين التى حافظت على المملكة الإسبانية، حتى قام فرانكو بتسليمها إلى الملك المعزول كارلوس.

وبصرف النظر عما إذا كانت أهداف الطابور أو غيره، إيجابية أو سلبية، ديمقراطية أو فاشية، جمهورية أو ملكية، أخلاقية أو منحرفة، إنسانية أو بربرية ..إلخ، فإن وصمة التجسس، والخداع، والتآمر، والمفاجأة، والطعن فى الخلف ..إلخ، كانت من الخصائص التى التصقت بمصطلح "الطابور الخامس"، ولم تعد تشرف من تمسه سواء أكان شخصياً أو قائداً أو طابوراً أو كتيبة أو إدارة حكومية أو حزباً سياسياً .. إلخ.

ومع ذلك لم يندثر مصطلح "الطابور الخامس"، بل انتشر فى كل المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمجتمعية والثقافية، وإن تميز بدقة بالغة فى التخطيط، وقدرة فائقة على مواجهة المتغيرات، وإن كانت بعض التيارات أو الحركات الفكرية والثقافية والسياسية قد فضلت استخدام مصطلحات، مثل: "حركة"، "تيار"، "مسار"، "منظومة"، "جمعية"، "تجمع"..إلخ.

وكانت الناشطات النسويات أول من رحب "بمصطلح "الحركة النسوية"؛ حتى لايمنحن أعداء المرأة مزيداً من الفرص؛ لتلطيخ كفاحها بالصفات أو الاتهامات التى واكبت مسيرة الطابور الخامس، وهو ما يثير دهشة القارئ من استخدام مصطلح "الطابور النسوى" عنواناً لهذا الفصل.

لكن من يدرس تاريخ "الطابور الخامس" باعتباره عنواناً عامًّا لهذا الكتاب، يدرك أن هذا المصطلح لم يكن مخزناً للسلبيات، أو الأزمات، أو الإشكاليات، أو الأمراض، أو الخفايا، أو المؤامرات، أو العورات، أو الأوهام، أو الأغوار، أو الأكاذيب، أو المتاهات، أو المآزق، أو المهاترات، أو الإدعاءات، أو الشتات، أو

التداعيات، أو المآسى أو غير ذلك، وإن كان الأمر لايخلو من هذه أو تلك، بل كان منهجاً علميًّا أو عمليًّا متسقاً ومتماسكاً وقادراً على توليد أفكار وآفاق جديدة رحبة لم تكن متاحة من قبل. وهو المنهج الذى تجلى فى الطابور النسوى الذى سرى فى الفكر الإنسانى عبر العالم، شماله وجنوبه، شرقه وغربه منذ أن بدأ ما عُرف بالحركة النسوية، التى اتبعت الطابور، نظاماً وتنظيماً إلى حد كبير.

كانت الحركة النسوية بمثابة بداية الطابور النسوى، عندما تحدت تقسيم العمل فى العالم الذى يجعل الرجال يتكفلون بالمجالات العامة: العمل، الرياضة، الحروب، الحكومة، فى حين كانت النساء خادمات فى المنازل دون أجر، ويتحملن كل عبء الحياة الأسرية. إن قصة تغيير تبعية النساء للرجال تبدأ عندما شرع النساء، على نحو واع، فى تنظيم أنفسهن على نطاق كبير وفاعل بدرجة كافية لتحسين توقفهن، إلا أن ذلك استغرق عدة قرون. وهى فترة طويلة جداً من الزمن، تزايدت فيها القوى المضادة، وتراكمت على نحو محبط؛ لتقضى على ظهور أية إمكانة لعمل نسائى منتظم، يستطيع أن يشكل طابوراً قادراً على التقدم إلى الأمام.

والطبيعة قد تفضل المرأة، ولكن كل المجتمعات تنحاز إلى الرجل. يثير هذا التناقض تساؤلاً مهماً، وهو هل تختلف النساء جذريًّا عن الرجال؟ إن ناشطات الطابور النسوى والداعيات إلى تحرير المرأة يعتقدن أن أية اختلافات، بخلاف التشريحية، هى نتاج عملية التكيف بواسطة المجتمع، فى حين أن الرأى المعارض يؤكد أن كل الاختلافات تمليها الجينات.

أما بالنسبة إلى العلماء، فمشكلة الوراثة والبيئة قد تم تبسيطها أكثر من اللازم، فالإنسان ما هو إلا نتاج لتفاعل معقد بين الوراثة والبيئة. وكما يقرر كريستوفر أونستيد، الأستاذ بجامعة أوكسفورد فإن القول بأن بعض الفروق مكتسب وبعضها الآخر وراثى قول زائف تماماً، فمحاولة تمييز هذا عن ذاك كمحاولة التفرقة بين وجهى العملة المعدنية لمعرفة أيهما أكثر قيمة: "الملك" أم "الكتابة"!!

ويقرر فرانك بيتش الأستاذ بجامعة بيركلى الأمريكية أن الاستعدادات قد تكون وراثية، أما الأطر السلوكية المعقدة، فمن الأرجح أنها ليست كذلك. إن فكرة الاستعدادات الوراثية تنهض على الإجماع العالمى، الذى أوضحته عالمة الأنثروبولوجيا مارجريت ميد، والذى انتشر تقريباً فى كل مكان، ونادى بأن الأم هى الراعية الأساسية للطفل، فى حين أن سيادة الذكر وعدوانيته هما القاعدة. وإن كان بعض علماء الأجناس القديمة يعتقد أنه أحياناً وجدت مجتمعات، تتسيدها النساء، فى حين يصر البعض الآخر على أن ذلك لم يحدث.

والتاريخ يقدم أمثلة على النساء اللاتى امتلكن قوة وشجاعة وموهبة غير عادية.. لكنهن أمثلة فردية، دخلت التاريخ على أنهن إمبراطورات وملكات شهيدات

ومحاربات باسلات وفنانات، وغيرهن من مشاهير تاريخ النساء.. لكنهن استثناءات من قاعدة سيطر عليها الرجال عبر العصور. منهن سافو المولودة ٦٥٠ ق. م. التى كانت شاعرة عظيمة فى العالم الإغريقى القديم، وبوديسيا التى توفت عام ٦١ بعد الميلاد، وهى ملكة محاربة تحدث الغزاة الرومان لبريطانيا، واليابانية مورازكى شيكيبو (٩١٨-١٠٢٦)، التى كتبت أول رواية كاملة بعنوان "جنجى"..

وشجر الدر التى توفيت عام ١٢٥٧م، الجارية، التى أدارت دفة الحكم بعد وفاة زوجها حتى لايضيع العرش من أسرته، وچان دارك (١٤١٢ - ١٤٣١) القديسة والبطلة القومية الفرنسية، التى قاتلت الإنجليز المحتلين لبلادها، فحكموا عليها بالإعدام حرقاً، وهى لم تتجاوز العشرين من عمرها، والملكة إليزابيث الأولى (١٥٣٣ - ١٦٠٣) الزعيمة البريطانية العظيمة، التى كانت ملهمة عصر النهضة الإنجليزى، والإمبراطورة كاثرين العظيمة (١٧٢٩ - ١٧٩٦) الألمانية، التى حكمت روسيا لمدة خمسة وثلاثين عاماً، كانت فيها عنوان الإنطلاق والتنوير والإصلاح والتقدم، وغيرهن من قائدات الطابور النسوى عبر التاريخ، لكنهن لم يخرجن من باب الاستثناءات.

إن هناك حقيقة تتمثل فى أنه فى معظم السلالات الرئيسية على الأرض، الذكور هم الذين يسودون ولهم وظيفة أساسية فى حماية الإناث والنسل. ويرى بعض الباحثين أن هذه الحقيقة صادقة تماماً، حتى ولو تمت تنشئة الصغار، بعيداً عن البالغين؛ مما يوضح أنهم لم يتعلموا دورهم من مجتمعاتهم. وتوضح فرجينيا آدمز فى بحث قيم لها بعنوان "الاختلافات بين الذكر والأنثى" أن الفروق الجنسية فى السلوك، تظهر مبكرًا قبل أن يستطيع أى طفل أن يدرك الاختلافات الواضحة بين أبويه، أو أن يعرف أيًّا منهما عليه أن يقلده.

كذلك يقرر جيروم كاجان عالم النفس بجامعة هارڤارد أن من الاستراتيجيات المفيدة أفتراض أنه كلما كان الفرق بين الجنسين مبكراً فى الظهور، زادت فرصة أن يكون متأثراً بعوامل بيولوجية.

ويعترف كاجان بأهمية أثر البيئة، لكنه يجد أن أثرها يكون أكبر على البنات من الأولاد؛ فالأطفال الإناث اللاتى يمارسن التفاعل وجهاً لوجه مع أمهاتهن، أكثر دقة ويقظة فى ملاحظة الوجوه عن الأطفال الإناث، اللاتى لاتتبادل الأمهات معهن النظر كثيراً. أما بالنسبة إلى الأولاد، فلم يثبت وجود أية علاقة فى ذلك الخصوص.

فى اختبار الذكاء، يسجل الذكور والإناث درجات متماثلة، مما يثير تساؤلاً ملحاً عن السبب الذى يجعل النساء أقل إبداعاً. وأخيراً اقتنع كثيرون من علماء الاجتماع بأن الأسباب ثقافية؛ فالنساء، كما تقولن: يتعلمن فى سن مبكرة أن

الإنجازات الأنثوية تأتى بقليل من العائد. وفى حالات عديدة، لاتستطيع النساء أن يكن مبدعات نتيجة التمييز، بل إن إبداع المرأة قد يعوقه الخوف من عدم القبول، أو من الفشل أو حتى من النجاح. وكما يقول كيجان إن النساء يتدربن على أن يكن شديدات الحذر من الوقوع فى الخطأ.

وقد اتفق كثير من المحللين النفسيين على حقيقة أن المرأة تمثل أكبر قوة إبداع على الإطلاق؛ لأنها تأتى بحياة جديدة إلى الوجود، وبالتالى، فإنها ليست مطالبة بأن تبدع فى مجالات أخرى. ومن هذا المنطلق، تشير هذه النظرية إلى أن الرجال مدفوعون لتعويض ما يبدو لهم إخفاقاً ونقيضه؛ إذ إنهم يشعرون، وإن كان ذلك بطريقة لا إرادية، بعدم قدرتهم على حمل الأطفال وإنجابهم، وهناك أيضاً فروق من نوع آخر فى الشخصية بين الجنسين. فمثلاً، رغم عدم وجود صفة مقصورة على جنس دون الآخر، فهناك نساء يتجاوزن قدرات الرجال بالنسبة إلى بعض الأعمال، التى من المفروض إنها ذكورية.

أما فيما يتصل بالجدل المثار حول قضية "سلبية الأنثى"، فالمحللة النفسية هيلين دورتش تعتقد أن الفكرة تنهض على سوء فهم قديم؛ حيث لايوجد تعارض بين الأنوثة والعمل؛ فالذات يمكن أن تكون نشطة وخلاقة فى الرجال والنساء على السواء. وربما تكون السلبية مناسبة للنساء فى الحب والجنس فقط، بل إنها يمكن أن تبرز على أنها مجرد أسلوب من الاستحياء والدفء، ولاتعنى البلادة أو البرود أو الخواء أو غياب الإنفعال.

هذا الفرق ليس نقصاً أو تناقضاً، بل هو فى حقيقته تكامل أو تناغم أو رفض للتكرار الباحث على الملل؛ فالجنس هو غرق ثنائى، يثير بهجة أو نشوة الطرفين كما يحدث فى الإبداع الموسيقى الراقى. وفى هذا يقول العالم البيولوجى أو نستيد: "كلنا بشر، وبهذا المدلول فنحن متساوون، ولكننا، رغم ذلك، لسنا واحداً"، ففى رأى چون موتى: "يمكنك أن تكون عادلاً فقط، إذا اعترفت بالفروق الحقيقية واحترمتها".

وعلى الرغم من عدم اتفاق العلماء على طبيعة هذه الفروق وأسبابها، إلا أنه من الممكن الاتفاق حول نقطتين لاجدال حولهما. الأولى تتمثل فى أن المجتمع يلعب دوراً هائلاً فى تشكيل الفروق، والثانية، تبرز فى أن معظم النساء قادرات على عمل مايرون عمله. أو كما قال كاجان: "إنهن مثل الرجل، يمتلكن القدرة، بحيث تكون الفروق الطبيعية غير ذات أهمية؛ فبالنسبة إلى الرجل والمرأة، تعد الفروق البيولوجية عديمة القيمة تماماً"، أو كما يقرر دونالد لوند: "لايوجد دليل على أن الرجال بدرجة أو بأخرى مؤهلون، بالفروق الجنسية البيولوجية فقط، لأداء المهام التى توكلها إليهم مجتمعاتنا الحالية".

ولم تصور هذه الآراء والأفكار والتطلعات عن فراغ، وإنما كانت فروعاً وقنوات متواصلة ومتدفقة من عصر التنوير، الذى فرض سطوته منذ منتصف القرن الثامن عشر؛ حين بدأت مجموعة دولية من المفكرين المستنيرين فى تحدى طغيان المجتمعات الإقطاعية، التى تأسست على الامتيازات المتوارثة للملوك والنبلاء ورجال الدين. وهؤلاء النقاد المستنيرون وصنعوا "حقوق الإنسان" فى مواجهة حاسمة "للحق الإلهى" للملوك، وعبروا عن سخط الطبقة الوسطى الجديدة النامية المتطلعة للتقدم، بعد أن سئمت مظالم الهرمية الاقتصادية الفاسدة المتشددة القديمة. ورغم كل التحديات التى بلغت درجة الجحيم، بدأ النساء فى تعرية كل مظاهر الظلم الواقع عليهن، وفى مقدمتها عدم مساواتهن بالرجال الذين أصروا على ممارسة الطغيان المنزلى ضدهن.

وحتى الفلاسفة والمفكرين الذين اشتهروا بمساندتهم للمرأة، لم يكن توجههم الفكرى عند بعضهم حاسماً وقاطعاً، فيما يتصل بوطأة الظلم الذى أثقل كاهل المرأة بلا رحمة. فمثلاً كان چان چاك روسو (١٧١٢ – ١٧٧٨) من أبرز فلاسفة عصر التنوير، هاجم كل المظالم الاجتماعية التى حاقت بالمرأة، إلا أن الرواسب القديمة الكامنة فى أعماقه كرجل؛ ينتمى إلى زمن الرجال، دفعته إلى تجاهل هذه المظالم فى كتابه التربوى الذى ارتبط بشهرته، وهو "إميل" (١٧٦٢)، ونشر فيه آراءً وأفكاراً لاتمت إلى عصر التنوير بصلة، عندما قال:

"الرجال والنساء مخلوقون لبعضهم البعض، لكن اعتمادهم المتبادل على بعضهم البعض ليس متكافئاً؛ فيمكننا الحياة دونهن أفضل مما يمكنهن الحياة دوننا؛ فهن معتمدات على أحاسيسنا، وعلى تقييمنا لمزاياهن، وعلى القيمة التى تضفيها على مفاتنهن وفضائلهن، وهكذا يجب تخطيط التربية الكلية للنساء على أساس علاقتهن بالرجال: أن يسعدن الرجال، أن يكن مفيدات لهم، أن يخطبن ودهم وينلن احترامهم.. أن يربيهن كأطفال، أن يهتممن بهم كبالغين، وينصحهن، ويواسينهن، ويجعلن حياتهن لذيذة وممتعة.

أى إن الوظيفة أو المهمة الأولى والأهم فى حياة المرأة أن تكون منبع اللذة والمتعة فى حياة الرجل ليس إلا.. لكن قامة چان چاك روسو تتضاءل فى مجال قضية المرأة وكفاحها، إذا ما قورنت بما سجلته الكاتبة النسوية الرائدة مارى ولستونكرافت (١٧٥٩ – ١٧٩٧)، فى كتابها الثورى "دفاع عن حقوق المرأة"، الذى صدر فى القرن الثامن عشر، ليثير قضية تعليم النساء، مؤكدة أن إهمال تعليم الفتيات هو مصدر بؤسهن؛ إذ إن التعليم وتدريب العقول هو أساس استغلال الشخصية، وبذلك يصبح تعليم النساء ضروريًّا فى المجتمع الأبوى؛ كى لاتحكمهن سوى سلطة العقل لا سلطة الرجل.

ونادت هذه الرائدة التاريخية بضرورة إندماج النساء فى الحياة العامة، بل وتمثيلهن فى البرلمان والحكومة، بالإضافة إلى قيامهن بالعمل فى الطب والتوليد والتمريض. كما طالبت مارى ولستونكرافت الرجال بمساندة الناس فى سعيهن من أجل التحرر، لصالح المجتمع ككل؛ إذ إن البؤس الذى ينتجه القهر لايقتصر على المرأة فقط، بل يصيب المجتمع ككل، لأن البؤس الذى يسرى فى عقول الناس يجعلهم مثل القطيع، الذى لايدرك إلى أن يسير، وليس هناك سبيل لتجنب السقوط فى هذه الهاوية، سوى توفير فرص متساوية بين الأولاد والبنات فى التعليم، تقول مارى ولستونكرافت:

"إنى آمل أن يصفح عنى بنات جنسى، إذا كنت سأتعامل معهن على أنهن مخلوقات راشدة، بدلاً من امتداح رشاقتهن الفاتنة، والنظر إليهن كما لو كن فى حالة طفولة مستمرة ولايستطعن الوقوف بمفردهن، أود بقوة أن أشير إلى مكونات العزة الحقيقية والسعادة الإنسانية.. أود أن أقنع لنسيان محاولة اكتساب القوة، فى العقل والجسم، وإقناعهن بأن الجمل الرقيقة، وحساسية القلب، ورقة المشاعر وغير ذلك من علامات العذوبة المتناهية، كلها مرتبطة بالضعف فى مواجهة المواقف والحقائق فى الحياة اليومية، وأن المخلوقات التى تتصف، هى التى تكون محل شفقة وربما رثاء. وهذا الطراز من الحب الذى يصف بأنه قرينها التى لاينفصل عنها، سوف يجعلهن محلاً للاحتقار والاشمئزاز.

"إن صرف النظر عن هذه التعبيرات النسائية التى يحرص عليها الرجال تلطفاً للتخفيف من اعتمادنا الذليل عيهم، ونبذ تلك الأناقة المظهرية، التى تفضح العقل الأنثوى فى أضعف حالاته، وكذلك الكياسة الشائقة والسلوكيات التى لاتعرف سوى الانقياد والتبعية والمحاكاة والتصنع والإدعاء، والتى من المفترض أنها الخصائص الجنسية للوعاء الأضعف.. أود أن أوضح أن الأناقة المظهرية أقل فى القيمة الفعلية من فضيلة النضج الفكرى، وأن الهدف الرئيسى للطموح هو الحصول على شخصية تتصف بالأصالة الإنسانية، دون اعتبار لأى نوع من التميز بين الجنسين؛ لذلك يجب على الآراء السطحية والثانوية أن تترك الساحة للأفكار المثمرة الأصيلة".

وتتجلى ريادة مارى ولستونكرافت فى قيادتها للطابور النسوى، عندما أصرت على اكتساح كل السلبيات، التى تجعل من هذا الطابور طابوراً خامساً، يحمل فى طياته كل بذور فنائه، وركزت على كل الإيجابيات، التى انطلقت بالطابور الى آفاق لم يصل إليها من قبل، وكان سلاحها الأستراتيجى فى هذه المعركة المصيرية يتمثل فى قضية التعليم، التى نجحت فى لفت الانظار والاهتمام إليها.

كانت مارى تحارب ضد التوجه العام، لكن يبدو أنها قررت أن تضرب المثل بفكرها وثقافتها، مهما كانت المعوقات والعقبات وعوامل الإحباط واليأس التى لم تتوقف عن البروز من حين لآخر وفرض نفسها بقدر الإمكان.

كانت النظرية العامة السائدة عن النساء، أنهن جنس طائش، ولذلك كن مدعاة للسخرية أو للشفقة عليهن من الكتاب، الذين يحاولون الإدعاء بأنهم يسعون إلى تحسين صورتهن، مستخدمين فى ذلك أساليب السخرية والنقد اللاذع، وهى إدعاءات كانت فى معظمها فارغة أوكاذبة. وكانت ثقافة مارى ولستونكروفت العلمية والعملية قد ساعدتها على اكتشاف أن النساء يقضين عديدًا من السنوات الأولى من أعمارهن فى اكتساب خليط من الخبرات، وفى الوقت نفسه يضحين بقوة العقل والجسد، فى مقابل مفهوم الجمال والرغبة فى تحقيق ذواتهن، ويعتقدن أن الطريق الوحيد للنساء لكى يرتفعن فى العالم هو الزواج.

وهذه الرغبة تجعل منهن مجرد حيوانات، فعندما يتزوجن يسلكن كما هو متوقع من الأطفال أن يسلكوا، مثلما يبدو فى ملابسهن واستخدامهن لكل أساليب التجميل، كما لو كن قططاً أو كلاباً جميلة جاهزة للعب والتسلية.

وتؤكد ولستونكرافت أن هذه المخلوقات الضعيفة لاتصلح إلا لبيت الحريم، وبالتالى فليس هناك أمل فى أن يحكمن أسرة أو يرعين أطفالاً يأتين بهم إلى هذه الدنيا.

وكانت ولستونكرافت من سعة الأفق وعمق الفكر أنها لم تقصر قضيتها على النساء فحسب، بل جعلت من البشر، إناثاً وذكوراً، معركتها الشاملة والفاصلة. ومن هذا المنطلق، أدركت أن عديدًا من النساء لديهن إدراك أكبر من أقاربهن من الرجال، وحيث إنه لايوجد شيء يرجح كفة جنس على الآخر، عندما يكون هناك صراع لتحقيق التوازن فى علاقة الطرفين، والذى بدونه لابد أن يكون هناك رجحان لكفة طرف على الآخر، اتضح أن بعض النساء يحكمن أزواجهن دون أن يخل ذلك بالتوازن المفترض، لأن العقل فى النهاية هو الذى يحكم.

ولذلك فإنه لو تمت تقوية عقل الأنثى بتوسيع مداركها وتعميق أفكارها، فسوف تكون هناك نهاية للطاعة العمياء دائماً ماتكون هدفاً للسلطة؛ فالمستبدون والشهوانيون على حق فى محاولتهم الإبقاء على النساء فى الظلام، لأن المستبدين يريدون عبيداً والشهوانيين يريدون امرأة لعوباً قادرة على إشباع رغباتهم المتأججة.

وقد حرصت ولستونكرافت على التدريب المتواصل لعقلها النقدى، حتى فى مواجهة كبار المفكرين والفلاسفة من أمثال جان جاك روسو، الذى ظن الجميع أنه فى مقدمة أنصار المرأة، فى حين أن معظم آرائه لم تخرج عن الخير الذى كان سائداً فى عصره، إذ دارت هذه الآراء حول جسد المرأة وقدراتها على جذب الرجل

بدرجة، تفرقه أى نوع من المقاومة، أما عقلها فلم يكن فى اعتباره على الإطلاق. فقد أعلن روسو إن المرأة لايجب أبداً، ولو للحظة، أن تشعر بأنها مستقلة، وأنها يجب أن يحكمها الخوف من ممارسة دهائها الطبيعى، وأن تصبح جارية مدللة لكى تجعل من نفسها شيئاً مغرياً مثيراً للرغبة، ورفيقاً طائعاً للرجل، متى رغب فى إسعاد نفسه.

وقد استمر روسو فى الجدل، الذى ظن أنه ينبع من أعماق الطبيعة، مدعياً أن الحقيقة والعزيمة وهما حجر الزاوية لكل القيم والفضائل الإنسانية، يجب تلقينهم للأنثى تحت قيود معينة؛ لأنه وفقاً لشخصية الأنثى، تعد الطاعة هى الدرس الأعظم، الذى يجب تلقينه لها؛ لكى ينطبع فى وجدانها بقوة تصمد مع الأيام.

كل هذه التوجهات التى حرص روسو على تأكيدها، لم تجد فيها ولستونكرافت سوى محض هراء، ولذلك أعلنت بمنتهى الوضوح أن روسو ومعظم الكتاب من الرجال، الذين ساروا على نهجه، قرروا أن الهدف الأساسى من تعليم الأنثى، يجب أن يتجه إلى نقطة واحدة، هى جعلها ممتعة ولذيذة. وتتجلى نظرة ولستونكرافت الناقدة المخترقة لحجب المستقبل عندما تقول:

"دعونى أفكر مع مؤيدى هذا الرأى، الذين لديهم معرفة بالطبيعة البشرية، هل يتصورون أن الزواج يمكنه استئصال عادات الحياة، المرأة التى تم تعليمها فقط على أن تكون ممتعة، سوف تجد نفسها بسرعة، وقد فقدت سحرها وفتنتها التى يراها الرجل كل يوم.. عندما ينتهى وقت ربيعها، فهل ستبقى لديها طاقة لتنظر إلى نفسها طلباً للراحة، ولحشد قدراتها الأخرى بدرجة كافية؟ ...

قد تكون لدى النساء واجبات مختلفة تتطلب القيام بها ولكنها واجبات إنسانية، والقواعد، التى يجب أن تنظم القيام بها، كما أقرر بحزم، يجب أن هى نفسها التى للرجال. فلكى يصبحن محترمات، فإن تدريب عقولهن يعد أمراً ضروريًّا، فليس هناك أى أساس آخر للاستقلال فى الشخصية غير ذلك، وأعنى بوضوح أن أقول أنهن يجب عليهن الانحناء فقط لسلطة العقل، بدلاً من أن يكن إماء متواضعات لآراء الرجال".

بهذا أظهرت ولستونكرافت أن الطابور النسوى الإيجابى، له طابور خامس يسير بالتوازى ملاصقاً له، لكنه فى كل خطوة يخصم من رصيده الإيجابى، الذى تحاول ولستونكرافت تدعيمه وترسيخه..

لكن ظروف القرن الثامن عشر الاجتماعية والثقافية لم تكن تسمح بمحاولات التدعيم والترسيخ هذه؛ أى إن الطابور الخامس ظاهرة ملازمة لأى نوع آخر من الطوابير، التى تفرض نفسها فى السر أو العلن على شتى الظواهر فى المجتمع، سواء فى حالة الطابور النسوى، أو السياسى، أو العسكرى، أو الإعلامى، أو الإدارى، أو

المخابراتى، أو الدبلوماسى، أو المجتمعى، أو الديمقراطى، أو الرأسمالى، أو التثقيفى.. بل إن هناك طوابير تنتمى بطبيعتها إلى الطابور الخامس بكل سلبياته وأخلاقياته، التى تتراوح بين الخداع والكذب والطعن فى الخلف، بل والجاسوسية والتآمر حتى الخيانة، مثل: الطابور الإرهابى، والطابور الماسونى، والطابور العولمى، أو أى طابور خامس، أو يحمل أى رقم آخر.

وتتمنى واستونكرافت إقناع الرجال العقلانيين بأهمية ملاحظاتها، وأن يتأملوا ودون تعصب هذه الملاحظات؛ حتى يتمكنوا من المساعدة فى تحرير رفيقاتهم وجعلهن مساعدات لهم. فإذا كسر الرجال سلاسل قيودهن، وقنعوا بالزمالة الراشدة بدلاً من الطاعة الناجمة عن العبودية، فسيجدونهن بنات مطيعات، وشقيقات محبات، وزوجات أمينات، وأمهات راشدات؛ أى مواطنات أفضل، يتبادلن الاحترام مع رجالهن. وفى ختام بحثها النسوى الرائد، تقول ولستونكرافت:

"أعرف أن هناك من يقولون إن المرأة سوف تفقد جاذبيتها الجنسية، إذا اكتسبت قوة الجسم والعقل، وأعنى الجمال الساحر الرقيق، لن يكون من نصيب البنات. إن رأيى مختلف تماماً؛ لأننى أعتقد أن العكس هو الصحيح. إننا سوف نرى جمالاً معتزاً بنفسه ورشاقة حقيقية، والذى لكى يحظى بالإعجاب لابد من أن تتكاتف له أسباب قوية وطبيعية وأخلاقية، ولن يكون بالطبع الجمال الرادع، وهذه حقيقة، ولن تكون الرشاقة هى رشاقة العجز، ولكن سيكون الجمال المرصع بالعقل، والذى يجعلنا نحترم الجسد الذى يحتويه.

"إن الاستنتاج الذى أرغب فى الوصول إليه شديد الوضوح: اجعلوا النساء مخلوقات؛ مواطنات يتمتعن بالحياة، وسوف يصبحن زوجات وأمهات طيبات عند مناقشة مزايا التعليم العام والخاص معاً، وما يرجى أن ينتج عنهما. لقد ركزت أساساً على ما هو متعلق بعالم المرأة؛ لأننى أعتقد أن عالم المرأة مقهور، ولكن البؤس الذى ينتجه القهر لايقتصر على المرأة فقط، ولكنه يصيب المجتمع ككل لدرجة أننى عندما أرغب فى رؤية بنات جنسى، وقد أصبح لهن كيان أخلاقى محترم، سيدق قلبى فرحاً بتوقعات سريان الرضا العام والقناعة، اللذين يتوافران فقط بالتعليم الجيد".

والظاهرة الحضارية الجديرة بالتسجيل والتحليل، تتمثل فى أن الطابور النسوى لايقتصر على عضوية النساء فيه فحسب، بل يضم المفكرين والفلاسفة المتحمسين والمؤيدين لقضية المرأة من الرجال. من أشهرهم الفيلسوف الإنجليزى چون ستيوارت ميل (١٨٠٦ – ٧٣)، الذى كان مؤمناً بالحرية الإنسانية، فى كل أشكالها، خاصة حرية المرأة. ومن أهم مقالاته هى بعنوان "تبعية المرأة"، التى نادى فيها بأن القاعدة التى تنظم العلاقات الاجتماعية القائمة بين الجنسين، أى التبعية القانونية لأحد الجنسين للآخر، خطأ فى حد ذاتها، وتعد من المعوقات الرئيسية للتقدم

الإنسانى، وأنها يجب أن يستبدل بها قاعدة المساواة التامة، التى لاتسمح بسلطة أو ميزة لجانب أو بالعجز لجانب آخر.

لكن هذه القاعدة لم تكن سهلة المنال؛ لأن تبعية النساء للرجال هى عادة عالمية، لدرجة أن أى انحراف عنها، لابد أن يبدو غير طبيعى فى هذه الحالة يعتمد الشعور على التعود تماماً، كما أثبتت أحداث التاريخ ومواقفه هذا الوضع؛ فمثلاً لم يدهش سكان المقاطعة المتطرفة من العالم، عندما عرفوا لأول مرة شيئاً عن إنجلترا، أكثر مما قيل لهم من أنها تحكمها ملكة؛ فقد بدا ذلك غير طبيعى لدرجة أنهم لم يصدقوه. أما بالنسبة للإنجليز، فإن الأمر برمته لايبدو غير طبيعى إطلاقاً، لأنهم اعتادوه، ولكنهم فى الوقت نفسه، كانوا يشعرون بأنه من غير الطبيعى أن تصبح النساء جنوداً أو أعضاء فى البرلمان.

فى عصور الإقطاع، كان الوضع مختلفاً تمام الاختلاف؛ إذ لم يُنظر إلى الحرب والسياسة باعتبارهما غير طبيعيين للمرأة، لأنهما غير معتادين، إذ بدا طبيعياً لنساء الطبقة الحاكمة أن يكن بشخصيات رجولية. ومع ذلك، كان يقال إن حكم الرجال للنساء يختلف عن كل ذلك فى أنه ليس حكم القوة؛ لأن النساء يقبلنه طواعية، وبالتالى لايتذمرن، وهن الأطراف الموافقات عليه.

لكن الأمر ليس بهذه البساطة، إذ من الطبيعى وجود عدد كبير من النساء لايقبلن به. فمع بروز نساء قادرات على جعل آرائهن معروفة من كتاباتهن، التى كانت الوسيلة الوحيدة لنشر آراء النساء التى يسمح بها المجتمع لهن، فقد سجلت عديدات منهن اعتراضهن على وضعهن الاجتماعى، الذى فُرض عليهن. وفى العصر الحديث، ظهرت الآلاف العديدة منهن تقودهن أشهر النساء المعروفات للعامة، وقد امتلكن الجسارة التى دفعتهن للحصول على حق التصويت البرلمانى.

وكما ركزت مارى ولستونكرافت من قبل على أهمية تعليم المرأة وضرورته للحفاظ على كيانها وكرامتها ومستقبلها، تناول جون ستيوارت ميل القضية بالتحليل والتفسير والتفكيك، موضحاً أن الرجال لايريدون الطاعة من النساء فحسب، بل يريدون عواطفهن. كل الرجال فيما عدا الأشد توحشاً، يرغبون فى أن يحصلوا من النساء القريبات منهم، ليس على عبد يقبل عبوديته؛ أى ليس مجرد عبد ولكن عبداً خانعاً ذليلاً، وبالتالى فقد استخدموا كل شىء فى مقدورهم لاستعباد عقولهن. ويعتمد كل سادة العبيد الآخرين فى الإبقاء على طاعتهم على الخوف، لكن سادة النساء يريدون شيئاً أكثر من الطاعة. لذلك وجهوا قوة التعليم بكل طاقتها لتحقيق هذا الفرض. يقول جون ستيوارت ميل:

"إن كل النساء كانت تتم تنشئتهم منذ سنوات عمرهن الأولى على اعتقاد أن المثل الأعلى لهن هو عكس ذلك الخاص بالرجال، ليس فى الإرادة الذاتية، أو

الحكم بأنفسهن لأنفسهن، ولكن فى الاستسلام والاستجابة لحكم الآخرين. إن القيم الأخلاقية جميعها، وكل العواطف الراهنة التى تعتبر من طبيعتهن، تخبرهم بأن واجب النساء أن يعشن من أجل الآخرين، وأن ينكرن ذواتهن تماماً، وألا تكون لهن حياة غير تلك التى تكمن فى عواطفهن. والمسموح بعواطفهن تلك المسموح لهن بها، وهى تلك المتعلقة بالرجال الذين هن مرتبطات بهم، أو بالأطفال الذين يشكلون رابطة إضافية، لايمكن فصمها بينهن وبين الرجل.

"عند وضع هذه الأمور الثلاثة معاً، **أولاً:** الانجذاب الطبيعى بين الجنسين المتضادين، **ثانياً:** اعتماد الزوجة المطلقة على الزوج من منطلق أن كل ميزة أو سعادة تحصل عليها إما أن تكون هبة منه أو تعتمد كلية على إرادته، **وأخيراً:** أن الهدف الرئيسى للسعى الإنسانى والاعتبارات الإنسانية، وكل أغراض الطموح لاتحصل عليها المرأة بصورة عامة، إلا عن طريق الرجل. إن إحساساً غريزيًّا بالأنانية يجعل الرجال يتمسكون بها للنهاية، كمجرد وسائل للاحتفاظ بالنساء تابعات لهم، وذلك بأن يظهروا لهن أن الوداعة والرضوخ، والتخلى عن كل إرادة شخصية، ووضعها بين يدى الرجل، هى الخصائص الضرورية للسحر الأنثوى والجاذبية الجنسية. ومن هنا، كان حرص الرجال على أن يصبح الهدف الأسمى للتعليم الانثوى وتكوين الشخصية، يتمثل فى جعل جاذبية المرأة مصدراً لسعادة ذكورية لاتنضب".

ويقدم چون ستيوارت ميل صورة كابوسية لحياة المرأة الإنجليزية بصفة خاصة والأوروبية بصفة عامة، طوال القرن التاسع عشر الذى خبر ثقافته وحضارته وسلبياته، وعاشه بالطول والعرض من عام ١٨٠٦ إلى عام ١٨٧٣. كانت مخلوقاً لاحول له ولاقوة، تحت وطأة وضع قانونى، كأنه زنزانة لامهرب منها. لم تملك أى سلاح فى يدها لكى تسحب نفسها من هذا الجحيم، ولو فى غفلة من الزمن. وحتى إذا نجحت فى هجر زوجها، فإنها لايمكن أن تأخذ شيئاً معها، لا أولادها ولا أى شىء آخر تمتلكه قانوناً. فإذا أراد، يمكنه إرغامها على العودة بالقانون أو بالقوة العضلية، أو ربما قنع بأن يستولى لنفسه على أى شىء تكسبه أو يعطيه لها أقرباؤها، وهى لاتستطيع الحصول على حق الانفصال الشرعى الصادر بحكم محكمة لتعيش بعيداً عنه، دون أن تجبر على العود إلى زنزانة سجان هائج، أو تتمكن من استخدام أى مكاسب تحققها لنفعها الخاص، دون خوف من أن يظهر فى يوم ما رجل، لم تره منذ عشرين سنة مثلاً ليأخذ كل شىء ويرحل. ولذلك يقول ميل: "لاتوجد كلمة واحدة يمكن أن تقال عن الاستبداد السياسى".

وركز ميل على القضية الخاصة بعدالة المساواة بين النساء، عند قبولهن فى الوظائف والمهام، التى لم يكن يحتكرها سوى الجنس الأقوى فى القرن التاسع عشر. ولم يتوقع ميل أى صعوبة فى إقناع أى فرد وافقه على المساواة بين النساء

فى محيط الأسرة بذلك. وكان يعتقد أن التذرع بعجزهن فى أمور أخرى حجة غير مقبولة، ووسيلة للحفاظ على تبعيتهن فى الحياة المدنية؛ إذ إن أغلبية الجنس الذكرى لاتستطيع تحمل فكرة الحياة مع أنداد مساوين لهم فى الحقوق والواجبات. وكان ميل واثقاً من أن أى فرد عقلانى، لابد أن يوافق على عدم عدالة استبعاد نصف الجنس البشرى من معظم الوظائف المفيدة، ومن كل الوظائف الاجتماعية العليا، بترسيخ فكرة أنهن منذ ولادتهن، لايمكن أن يصبحن صالحات لوظائف، هى متاحة لأغبى وأحط الجنس الآخر من الرجال، أو أنهن مهما كن صالحات، فإن الوظائف محرمة عليهن؛ لكى تتاح فرصة شغلها للذكور بلا أى منافسة تذكر.

من هنا كان حرص ميل على رصد التطور، الذى جرى لقضية المرأة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، عندما يؤكد أنه لم يعد لأشد المحتقرين للنساء أن ينكر أنه بإضافة خبرة الأزمات القريبة إلى خبرة العصور الماضية، ثبت أن نساء كثيرات قد أظهرن قدراتهن على فعل كل شىء يفعله الرجال بنجاح واقتدار. ويرى ميل أن من أهم ملامح هذا التطور ما يتمثل فى إعطاء النساء حق استعمال إمكاناتهن، عندما تترك لهن حرية اختيار وظائفهن، وأن تفتح لهن مجالات الوظائف نفسها، وأن يحصلن على المكافآت المتاحة نفسها لغيرهم من البشر، فهى مضاعفة أكيدة لطاقة القدرات العقلية المتاحة لخدمة الإنسانية. يصف ميل وضع المرأة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، فيقول:

"إن ارتباط الرجال مع النساء فى الحياة اليومية هو أشد قرباً وأكثر اكتمالاً الآن، عما كان قبلاً بكثير، وحياة الرجال أصبحت استئناساً. فى فترات سابقة، كانت مسراتهم ووظائفهم المختارة بين الرجال، وفى صحبة الرجال، وكانت لزوجاتهم لمحات قليلة من حياتهم، حالياً فإن تقدم المدنية وتزايد الآراء ضد اللهو الخشن والإفراط فى المسرات بصفة عامة، وفى المسكرات بصفة خاصة التى كانت فيما سبق تشغل معظم الرجال، خلال ساعات استرخائهم فى مختلف أنواع الصحبة، بالإضافة إلى تحسن نمط الشعور الحديث، فيما يختص بنوعية الحب الذى يربط الزوج بزوجته؛ مما أعاد الرجل مرة أخرى إلى بيته ورفاق حياته، وإلى مسراته الشخصية والاجتماعية، بينما طراز ودرجة التحسن اللذان انتشرا مع تعليم النساء، جعلهن قادرات بدرجة ما على أن يشاركن رفاقهن من الرجال فى الأفكار والمناقشات العقلية، ولكن ظلت النساء فى معظم الحالات أدنى منهم بدرجة ملحوظة.

ختم ميل بحثه القيم بتساؤل حيوى بل ومصيرى، يمس العلاقة بين الرجل والمرأة فى التصميم، ولايمكن رصده أو تحليله أو تكتيكه إلا بالإحاطة بكل أبعاده وأعماقه وآفاقه؛ حتى يتحول إلى منظومة، يمكن أن تشكل أرضية أو قاعدة مشتركة للانطلاق والتخلص من كل الرواسب والعقبات والعوائق، التى تعوق قيام مثل هذه العلاقة على المنطق والمعرفة والعلم والتنوير. يبدأ التساؤل كالآتى:

"كيف يكون الزواج بين اثنين بقدرات عقلية عالية، ومتوافقين فى الآراء والأهداف، ويوجد بينهما أفضل نماذج المساواة والسلطة المتماثلة والقدرات المتماثلة بتفوق متبادل بينهما، بحيث يتمتع كل منهما بلذة التطلع إلى الآخر وفى أن يكون له بالتبادل سعادة أن يقود وأن يقاد فى طريق التقدم؟ لن أحاول وصف ذلك. بالنسبة إلى من يستطيعون إدراك ذلك بعمق، لاحاجة لى بذلك، أما بالنسبة إلى من لايستطيعون، فيبدو لهم كحلم المتحمس.

ولكنى مازلت أصر وباقتناع كامل، أن ذلك، وذلك فقط، هو الزواج المثالى وأن كل الآراء والعادات والمؤسسات، التى تفضل أى صورة أخرى، أو تحول أى تصورات أو أفكار مرتبطة به إلى أى اتجاه آخر، تحت أى ادعاءات يمكن إلصاقها بها، هى بقايا البربرية البدائية. إن التجدد الخلقى للبشرية سوف يبدأ بالفعل، عندما توضع العلاقات الاجتماعية الأساسية تحت حكم العدالة المتساوية، وعندما يبدأ البشر فى تعلم أن يرسخوا أقوى عواطفهم مع من هو مساوٍ لهم فى الحقوق والرعاية.

"إلى هنا، فإن الفوائد التى سيحصل عليها العالم بمنع جعل الجنس عامل عدم تأهل لمزايا معينة وعلامة للتبعية هى كثيرة للغاية، وهى فوائد جماعية وليست فردية، مكونة من زيادة الحصة العامة من الفكر والسلطة الفاعلة، وتحسن فى العلاقات الإنسانية بين الرجال والنساء. ولكن ليس من الإنصاف إغفال الفائدة المباشرة والأشمل، وهى السعادة الخاصة بالنصف المحرر من النوع الإنسانى، والتى تتمثل عند النساء فى الفرق بين حياة التبعية لإرادة الغير، وحياة الحرية الرشيدة، التى تجعل من الحرية المطلب الأول والأقوى للطبيعة الإنسانية، قبل إشباع الضرورات الأساسية من المأكل والملبس وخلافه.

"عند التأمل فى الضرر، الذى يصيب النصف غير المؤهل من السلالة الإنسانية، نتيجة حرمانه منذ البداية من أكثر حقوق الرضا الشخصى إلهاماً وسمواً، وما يترتب عليه من إنهاك وإحباط وعدم رضا عن الحياة، والتى كثيراً ما تكون البديل للحياة نفسها، فإن الإنسان يشعر بأن من بين كل الدروس، التى يجتاحها البشر لاستمرار خوض المعركة ضد النقائص المحتومة المخصومة من نصيبهم على الأرض، فإنه لاشىء يحتاجونه أكثر من تجنب الشر، الذى تفرضه الطبيعة عليهم، مثل كراهيتهم وغيرتهم وتحاملهم ضد بعضهم البعض.

إن مخاوفهم غير الإنسانية تجعل شروراً أخرى أسوأ تحل محل شرور يخافون منها، فى حين أن أى حجر على إرادة أخواتهم من البشر، يجعلهم مسئولين عن الشر، الذى يجفف النبع الرئيسى للسعادة الإنسانية، ويجعل النوع الإنسانى – ذكوراً وإناثاً – أقل فى الدرجة الإنسانية، فى كل مجال يجعل الحياة ذات قيمة للإنسان".

هكذا كان چون ستيوارت ميل حاسماً فى موقفه المناصر للمرأة، طوال القرن التاسع عشر. ومع حلول القرن العشرين، حملت الرسالة الأدبية والروائية الإنجليزية ڤرجينيا وولف (١٨٨٢ – ١٩٤١). فكانت المضمون الجوهرى سواء لكتاباتها النقدية والتحليلية أو رواياتها، التى وضعتها فى مقدمة الروائيات فى إنجلترا أو محاضراتها، التى كانت تلقيها من حين إلى آخر؛ لتنوير نساء عصرها ولترسيخ الإنجازات الأدبية والروائية، التى ابتدعتها الرائدات اللاتى سبقنها فى نشر رواياتها اللاتى أصبحت من عيوب الرواية الإنجليزية بل والعالمية.

وفى عام ١٩٣١ ألقت ڤرجينيا وولف محاضرة فى لقاء جمعية الخدمة النسائية، تناولت فيها قضية المرأة من جانب حساس وشائك للغاية فى ذلك الزمن، ويتمثل فى موقف المجتمع بصفة عامة والرجال بصفة خاصة من سعى المرأة؛ للحصول على وظيفة تمكنها من الاستقلال المعيشى بقدر الإمكان؛ بهدف التخفيف من تداعيات تبعيتها الذليلة للرجل. أفتتحت محاضرتها بقولها:

"عندما دعيت للقدوم هنا، أخبرتنى من وجهت إلى الدعوة أن جمعيتكم مهتمة بتوظيف النساء، واقترحت أن أقول لكم شيئاً عن خبراتى المهنية الخاصة. صحيح، أننى إمرأة، وصحيح أن لى مهنة. ولكن ما خبراتى المهنية الخاصة؟ من الصعب تحديد ذلك، فمهنتى هى الأدب.. وفى هذه المهنة، توجد خبرات أقل للنساء من أى مهنة أخرى. باستثناء المسرح، ولأن الطريق قد تم قطعه منذ سنوات طويلة مضت بواسطة فانى برنى، وأفرا بن"، و"هارييت مارتينو، وجين أوستن، وجورج إليوت، وعديدات من النساء الأخريات الشهيرات وأكثرهن غير معروفات ومنسيات. وهؤلاء جئن قبلى ومهدن الطريق ونظمن خطواتى، وبالتالى عندما بدأت الكتابة، كان هناك قليل من العقبات المادية فى طريقى، فى ذلك الوقت كانت الكتابة وظيفة مرموقة وتتسم بالسلام والحكمة... ولا أجد حرجاً إذا قلت إن رخص ورق الكتابة كان بالطبع السبب فى نجاح النساء، ككاتبات قبلى أن ينجحن فى المهن الأخرى".

بهذه البساطة بل والسلاسة، وضعت وولف يدها على أول طابور خامس فى الرواية النسوية فى إنجلترا.. وهو طابور، حمل فى طياته عنصر السرية، الذى أشتهر به أول طابور خامس عسكرى، استطاع أن يغير مسار الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ – ١٩٣٩) لصالح القوات الملكية ضد القوات الجمهورية.. فمثلما كان اسم قائد الطابور الخامس الملكى سرًّا عسكريًّا، غيرت الروائية مارى آن ايڤانز اسمها إلى جورج إليوت؛ حتى تمتلك ناصية السرد الجرئ لمشاعر الحب والغرام بين الشخصيات، فى وقت لم يرحب القراء المحافظون بحرية الانطلاق مع هذه التيارات؛ خاصة إذا كانت من صنع امرأة.

وإذا كانت روايات جورج إليوت (١٨١٩ – ١٨٨٠) قد صدرت كلها فى القرن التاسع عشر؛ أى قبل ظهور مصطلح "الطابور الخامس" بحوالى قرن من الزمان، إلا أن هذا يعنى أن فكرة "الطابور الخامس" أو "الطابور السرى" لم يقتصر فى بداياته على الخطط العسكرية، فى العصور القديمة، بل ارتبط بأى تخطيط أو تآمر، أو أى عمل فى الخفاء يسعى إلى تحقيق يسعى إلى تحقيق هدفه، سواء أكان عسكريًّا، أم سياسيًّا، أم اقتصاديًّا، أم اجتماعيًّا.. إلخ، حتى لو كان مرتبطاً بأعمال روائية، مثل تلك التى أبدعتها جورج إليوت دون خوف فعلى أو حقيقى من كشف قناع السرية، الذى وضعته على وجهها.

لكن مصطلح "الطابور الخامس" ساد وسيطر على "الطابور السرى" لما ينطوى عليه من معانى الخيانة والجاسوسية والتآمر والطعن فى الظهر، وغير ذلك من السلبيات غير الأخلاقية، التى قد لا ينطوى "الطابور السرى" عليها؛ ذلك أن عنصر السرية أو الخفاء، ضرورى وملح فى تنفيذ مهام متعددة فى الحياة، بكل أشكالها العسكرية أو المدنية أو الاجتماعية أو الاقتصاية... إلخ.

أرادت فرجينيا وولف أن تجعل محاضرتها حرباً شعواء على المرأة، التى أفنت حياتها دون مبرر من أجل الآخرين، الذين لم يشعروا بأن هناك تضحية ما تبذل ليل نهار من أجلهم. واتخذت وولف اسم بطلة القصيدة الشهيرة "الملاك فى البيت" تجسيداً حيًّا للمرأة، التى لاتفترق كثيراً عن شبح، اعتاد أن يتدخل بينها وبين أوراقها عندما تمارس الإبداع الأدبى، كانت مصدر إزعاج متجدد لها، ضياعًا لوقتها كلما همت بالكتابة، وعندما أدركت أنها عذاب مستمر لها قتلتها فى النهاية، كانت ما تعنيه بالملاك فى البيت، أنها كانت عاطفية بلا حدود معقولة، وعلى درجة عالية من الجمال، وغير أنانية على الإطلاق.

لقد تفوقت فى الفنون الأصعب للحياة العائلية، ولم تعرف سوى أن تضحى بنفسها يوميًّا. إذا كان هناك دجاج على مائدة الغداء، أكلت الأرجل، وإذا كان هناك من الهواء، جلست فيه. موجز القول، أنه لم يكن لها رأى أو رغبة خاصة، ولكنها كانت تفضل التعاطف دائماً مع آراء الآخرين ورغباتهم. وفوق أى اعتبار، كانت نقية نقاءً، كان من المفروض أن يكون محور جمالها الأساسى، وكذلك خجلها وسموها العظيم.

ثم تنتقل وولف فى محاضرتها الشيقة إلى الأيام الأخيرة فى حكم الملكة ڤيكتوريا، عندما كان لكل بيت ملاكه الخاص، بمعنى وهمه أو شبحه الخاص به، وهذا الملاك كان من ابتكار روائى رجل، يدفع به إليها كلما شرعت فى الكتابة، وظل أجنحتها يسقط على صفحتها، وكانت تسمع هفهفات ثوبها الملائكى فى الغرفة وهى تتسلل خلفها، وتهمس فى أذنها قائلة: "عزيزتى، أنت امرأة صغيرة وتكتبين عن كتاب

كتبه رجل، كونى متعاطفة ورقيقة، وامتدحى واخدعى واستعملى كل الفنون والخدع الخاصة بجنسنا، لاتدعى أى فرد يخمن أن لك عقلاً خاصًّا بك، وفوق كل اعتبار، كونى نقية". وشرعت فى الكتابة كما لو كانت هى التى تمسك بقلمى.. الآن أسجل العمل الوحيد الذى أستحق عليه الثناء، رغم أن الثناء يعود بحق إلى بعض أسلافى السابقين الممتازين.. قررت أن أمسك زمام الأمر بيدى:

"التفت إليها وأمسكتها من رقبتها، حاولت بقدر ما أستطيع أن أقتلها، لو لم أقتلها كانت ستقتلنى.. كانت ستنتزع القلق من كتاباتى، فكلما جلست للكتابة وجدت وجهها أمامى على الورق، تملى ما أكتب حتى كدت أجن، لم يكن فى مقدورى استعراض رواية، دون أن يكون لها رأى خاص فيها، ودون اعتبار لما تراه فيها من علاقات بين البشر والأخلاق والجنس، وكل هذه الموضوعات التى كانت تعتبرها شائكة، ولايمكن التعامل معها بصراحة وحرية بين النساء.

كان من رأيها أن هذه الموضوعات تسبب الفتنة؛ إذ يجب أن أكذب وأن ألفق كلما عالجتها فى كتاباتى.. كانت تريدنى أن أكذب؛ لكى أنجح حتى ضقت ذرعاً بها. كنت كُلما أحسست بظلال جناحيها أو بوهج هالتها على صفحتى، أمسكت بالمحبرة وقذفتها بها لقد ماتت بصعوبة.. كانت طبيعتها التلفيقية تساعدها بشدة. لقد كان من السهل علىّ أن أقتل شبحاً عن أن أقتل حقيقة.. كانت دائماً ما تعود زاحفة، عندما كنت أعتقد أننى تخلصت منها، ولكنى أمتدح نفسى لأننى قتلتها فى النهاية، وكان الصراع شديداً، وأخذ الكثير من الوقت، الذى كان من الأفضل استغلاله فى تعلم اليونانية، أو فى التحليق فى آفاق العالم بحثاً عن المغامرات، ولكنها كانت تجربة حقيقية.. كانت خبرة يجب أن تحصل عليها كل النساء الكاتبات فى ذلك الوقت.. إن قتل الملاك الموجود بالبيت كان جزءاً من وظيفة المرأة الكاتبة".

كان هذا الصراع بين ڤرجينيا وولف والأوهام والرواسب والتقاليد، التى وقفت سدًّا منيعاً ضد المرأة فى محاولتها المستميتة للخروج إلى شمس الحقيقة الساطعة، وإثبات إرادتها فى مواجهة تقلبات الحياة، والتعبير عما يدور بداخلها من مخاوف لابد أن تتجاوزها، وتطلعات لابد أن تحققها.. ويجب أن تدرك المرأة أن الوحى أو الإلهام ليس مقصوراً على الرجل لكى يبدع، فهو طاقة جاهزة للانطلاق بكل من يسعى لأن يفتح لها أبواب وجدانه وعقله؛ لتمنحه قوة الدفع.. لافرق فى هذا بين رجل وامرأة، وإن اختلفت الرؤى والآفاق.

أما فى فرنسا فقد قامت سيمون دى بوڤوار (١٩٠٨ - ١٩٨٦) بقيادة الطابور النسوى الفرنسى، وكانت إلى حد كبير، الصوت الوحيد فى خمسينيات القرن العشرين، الذى بلور الفكر النسوى الفرنسى، فلقد تمردت على طبقتها الوسطى العليا فى

الثلاثينيات؛ لتصبح رائدة الفكر الراديكالى والأدب النسوى الجرئ، وتضرب المثل الأعلى للحياة المستقلة، التى يجب أن تحياها المرأة الفرنسية، بعد أن تحررت من قيودها الفكرية والعقلية والجسدية. ووقفت بالمرصاد لكل محاولات الكبت والاستبداد والقهر التى حاول الرجال ممارستها عليها، عندما رسموا للنساء صورة لهن تتمثل فى كونهن "الآخر" المختلف عنهم، الذى يجب أن يظل متدنياً. ولذلك طالبت النساء بإعلان الحرب؛ حتى يحصلن على المساواة مع الرجال، ولهن فى تجاربهن الخاصة وصراعاتهن العلنية، وإصرارهن على احترام ذواتهن، أسلحة فاعلة وماضية إذا ما أحسنَّ استخدامها وتوظيفها.

وكان كتاب "الجنس الآخر" (١٩٤٩) لسيمون، عملاً موسوعياً، يستمد مادته من التاريخ وعلم الأحياء والتحليل النفسى والماركسية والأدب، وهو كتاب ساخر ولماح وذكى، وزاخر بالفكاهة والحصافة، ويستخدم النكات كأنها قنابل موقوتة جاهزة للانفجار فى اللحظة المناسبة. كانت فى انتظار جيل جديد من النساء المتمردات؛ ليكتشفن متى ينفجرن على الساحة لفتح أبواب عصر جديد.. كانت شحنة من الإصرار والتفاؤل فى قدرة المرأة على أن تدشن المجرى الطبيعى للعلاقة بين الرجل والمرأة.

فى كتابها "الجنس الآخر"، واجهت سيمون دى بوڤوار المجتمع بكل الأوضاع المقلوبة والمعكوسة دون تردد أو حرج، وألقت بكل الأسئلة الشائكة فى وجه الجميع، لدرجة أنها تساءلت: ما هى المرأة؟! لأن مجرد طرح السؤال يعنى عند سيمون إجابة مبدئية لكنها مهمة فى حد ذاتها. فلا يخطر ببال الرجل أن يكتب كتاباً عن الوضع غير المفهوم لذكر الإنسان.. لكن فى حالة المرأة، يتوجب عليها وقبل أى شيء أن تقول: "بصفتى امرأة"، وعلى أساس هذه الحقيقة تنهض كل المناقشات التالية. أما الرجل فلا يبدأ بتقديم نفسه بوصفه فرداً لجنس معه، فهو ليس فى حاجة إلى أن يقر بأنه رجل، كما أن مصطلحى الرجولة والأنوثة يستخدمان شكليًّا فقط كأمر ضرورى فى الأوراق القانونية. وتحدد سيمون موقف الرجل من المرأة، وهى تكاد تنفجر غيظاً، فتقول:

"أحياناً، وفى المناقشات المجردة العادية، من المثير للغيظ أن تسمع رجلاً يقول: "أنت تعتقدين ذلك لأنك امرأة، ويكون دفاعى الوحيد هو أن أقول له "أنا أعتقد ذلك لأنه صحيح"، وبالتالى أقوم بإخراج ذاتيتى من المناقشة؛ حيث لايمكن الرد بالقول "وأنت تعتقد العكس لأنك رجل"، لأنه من المفهوم أن حقيقته كرجل ليست أمراً غريباً، فالرجل على حق لأنه رجل، ولكن هى التى على خطأ. وترجع هذه الظاهرة البائسة إلى أن النساء يفتقرن إلى القدرات، التى تساعدهن على تنظيم أنفسهن فى كيان موحد، يمكنهن من الوقوف وجهًا لوجه ضد الكيانات المناوئة؛ فالنساء ليس لهن ماض ولا تاريخ ولا دين خاص بهن، ولايوجد لديهن التضامن فى العمل

ولا الاهتمام الموجود لدى البروليتاريا، ولسن متجمعات، ولو بطريقة عشوائية، أو بأى شكل آخر يخلق شعوراً تضامنيًا ومجتمعيًا، كما فى حالة الزنوج فى أمريكا، أو يهود الجيتو أو عمال مصانع رينو".

وتتجلى الموضوعية النقدية عند سيمون دى بوفوار، عندما لاتفرق سهامها النقدية بين النساء والرجال؛ ولذلك تصفهن بأنهن يعشن مشتتات بين الذكور، كما أنهن مرتبطات نتيجة الإقامة وعمل المنزل والظروف الاقتصادية، والوضع الاجتماعى برجال معينين، أباءً كانوا أم أزواجاً.

وبصورة أقوى من ارتباطهن بغيرهن من النساء. لو كن ينتمين إلى البورجوازيين، فإنهن يشعرن بالتضامن مع رجال هذه الطبقة وليس مع النساء البروليتاريات؛ إذا كن بيضاً فإن تحالفهن يكون مع الرجال البيض، وليس مع النساء السود.

إن الرابطة التى تربطها بالرجل الذى يقهرها ليست مماثلة لأية رابطة أخرى. والتقسيم بين الجنسين حقيقة بيولوجية، وليست حدثاً فى التاريخ الإنسانى. فالذكور والإناث طابوران متعارضان داخل قفص بدائى، لم تقم النساء بكسره. الزوجان وحدة أساسية يصنعانها متلاحمين معاً؛ مما يجعل شق المجتمع على خط الجنس أمراً مستحيلاً. هنا تكمن الخاصية الأساسية للمرأة.. إنها هى "الآخر" بشمولية طاغية، يكون فيها المكونان الرئيسيان ضروريين لبعضهما البعض.

وتختم سيمون دى بوفوار بحثها الشيق الجرئ بقولها:

"إن المرأة ليس لديها عالم خاص بها، ولكى تنحدر وتصبح "الآخر"، وترفض أن تكون طرفاً فى الاتفاق، فإن ذلك يعنى أن النساء يرفضن كل المميزات، التى أسبغت عليهن نتيجة تحالفهن مع الطائفة المتفوقة. إن الرجل بصفته السيد، سيوفر للمرأة بصفتها التابع، الحماية المادية، وسوف يتحمل التبريد الأخلاقى لوجودها؛ مما يمكنها من الإفلات من المجازفة الاقتصادية والمجازفة الفلسفية لحرية تتحقق فيها الغايات والأهداف دون مساعدة.

ولكن يظل الإغراء بالتخلى عن الحرية قائماً، وهذا مسار مشئوم، من يسلكه، يدخل فى متاهة الضياع، ويصبح منذ تلك اللحظة مخلوقاً، يتحرك ويفكر بإرادة الغير، ومحبطًا ومحروماً من كل قيمة صادرة عنه. ومع ذلك، فهو طريق سهل، يتجنب فيه الإنسان صعوبات ممارسة وجوده الأصيل؛ فعندما يجعل الرجل من المرأة "الآخر"، فهو يتوقع منها عندئذ الحفاظ على الميول العميقة فيها تجاه الشراكة. وبالتالى، فقد تفشل المرأة فى ادعاء حقها فى القيام بدور "الفاعل"؛ لأنها لاتملك الوسائل لذلك، لأنها أسيرة الرابطة الضرورية التى تشدها إلى الرجل بصرف النظر عن التبادلية أو التفاعلية ناهيك عن التناغمية، ولأنها عادة ما تكون شديدة السرور بدورها باعتبارها "الآخر".

ومنذ مطلع القرن التاس عشر، أصبحت الطوابير النسوية ظاهرة، يمكن تتبع خطواتها فى شتى أنحاء العالم، ولم تعد مقصورة على قمم ورائدات مثل سيمون دى بوڤوار، التى بلغت القمة بإنجازات اللاتى سبقنها مثل مارى ولستونكرافت، ودوروتى سايرز، وتشارلوت بيركنز جيلمان، وفرجينيا وولف وغيرهن.. كانت المرأة تصارع من أجل الفوز بحقها فى التصويت. وحتى فى الترويج، استطاعت مسرحيات هنريك إبسن أن تدفع بهذه البلدة الصغيرة إلى صدارة بلاد العالم، فى إثارة كل الموضوعات، التى جسدت كل جوانب قضايا المرأة التى سرعان ما ترددت أصداؤها فى أرجاء العالم، مثل: مسرحية "بيت الدمية" ١٨٧٩، و"البطة البرية" ١٨٨٤، "وهيدا جابلر" ١٨٩٠، وغيرها من المسرحيات، التى صنعت طابوراً خالداً لنصرة المرأة.

وإذا انتقلنا إلى الهند، لم يتقاعس المدافعون عن حقوق المرأة فى سبيل حق البنت فى التعليم، والحكم الوطنى والحق فى التصويت. وفى عام ١٩١٨، فازوا بمساندة المجلس الوطنى الهندى، وحاولت الجمعية الهندية للمرأة التأثير فى نائب الملك، وأرسلت وفداً لبريطانيا للإلحاح على مطالبها. وكتبت باندتا راماباى (١٨٥٨ – ١٩٢٢) دراسة نسوية عن الهندوسية بعنوان "القانون الدينى للمرأة". وتعد راما باى من أبرز دارسى السنسكرتينية فى زمانها، وترملت وهى فى الرابعة والعشرين من عمرها، وكانت عندها بنت مسئولة عنها، وجابت الهند لتأسيس مجموعة من المنظمات النسوية، وكانت واحدة من مجموعة مؤثرة من مناصرى المرأة، داخل المجلس الوطنى الهندى.

كما شهدت الهند حركة المرأة التى شنت حملة ضد القتل، والعادة الهندوسية بحرق المرأة حيّة فى نفس النار التى تحرق فيها جثة زوجها المتوفى، وجرائم الجنس والاغتصاب، وصاحب ذلك مظاهرات واعتصامات ومسرح للدعاية التحريفية، وأغان ومعارض.. وهاجمن فكرة أن المرأة المغتصبة تفقد "شرفها!"، فى حين أنه يجب على الرجل، الذى يقوم بالاغتصاب أن يمتلئ خزياً.

كانت النساء وربات البيوت والعاملات فى المكاتب الحكومية فى بيهار وجوجيرات وغيرهما، فى مقدمة الحملات ضد الفساد، وارتفاع الأسعار. وشهدت سبعينيات القرن العشرين احتجاجات قوية، نظمتها نساء القبائل ضد سكر الرجال وعنفهم فى المنازل. وعلى صعيد العمل الإيجابى، تم إنشاء ورشة عمل نسائية قومية فى عام ١٩٧٨، فى بومباى؛ للتنسيق بين كل الجماعات المحلية المختلفة، كما تم إصدار صحيفة "مانوشى" لشن حملات ضد كل مايهدد المرأة. وفى دلهى، أشارت الراقصة الكلاسيكية المناصرة للمرأة شاندرا لدكا عاصفة، عندما أعادت تنظيم أشكال الرقص الهندى التقليدى؛ لتصور تمثيل الأعضاء التناسلية الأنثوية المستخدمة فى المعابد الهندوسية، كرمز للمبدأ الكونى الأنثوى، لتصوره كقوة

محركة وقوية ونشيطة، ترقص حول النقطة الثابتة الساكنة للقضيب، الذى يرمز للمبدأ الكونى الذكورى.

وفى عديد من الدول الفقيرة المنهوبة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، كانت المشكلة الأساسية التى تواجه جموع النساء، تتمثل ببساطة فى الحصول على طعام وماء كافيين؛ إذ إن غالبية النساء يحصلن على سعرات حرارية، أقل من الحد الأدنى المقبول غذائيًّا، خاصة فى العقود الأولى من القرن العشرين.. فمثلاً فى أندونيسيا، نددت رادن آجن كارتيف (١٨٧٩ - ١٩٠٤) وهى ابنة مسئول كبير، بتعدد الزوجات والزواج، الذى يتم دون موافقة المرأة والقمع الاستعمارى، ونادت بحق المرأة فى التعليم، وبدأت بمدرسة للبنات مكونة من ١٢٠ طالبة، ولكنها ماتت موتاً مأسويًّا أثناء الولادة فى الخامسة والعشرين من عمرها.

وفى الفترة المبكرة نفسها، شهدت اليابان جملات فى القرن التاسع عشر، بقيادة الرائدة النسوية كيشيدا توشيكو (١٨٦٣ - ١٩٠١)؛ من أجل حقوق المرأة وتصوَيتها فى الانتخابات. ونشرت الجماعة النسوية الأرستقراطية سيتوشا، مجلة باسم سيتو (١٩١١-١٩١٦)بها مقالات عن الثقافة المعاصرة والزواج وحقوق المرأة وتصويتها فى الانتخابات، وشنت أول حملة من أجل المرأة فى التصويت عام ١٩١٧. ولم تختلف الصين عن ركوب الموجة، واللحاق بالطابور النسوى الآسيوى؛ فأسست تان جانينج الجمعية الصينية للمناصرات لحق المرأة فى التصويت فى بكين عام ١٩١١، وقادت مظاهرات الطوابير النسوية؛ لوقف اجتماعات المجلس القومى، الذى يضم خصوم المرأة من الرجال.

وشق الطابور النسوى طريقه فى بلاد آسيوية أخرى، خاصة فى النصف الثانى من القرن العشرين؛ ففى باكستان مثلاً، قاد منبر العمل النسائى الاحتجاجات على قانون الشهادة للحكومة العسكرية، الذى يجعل شهادة المرأة فى المحكمة تساوى نصف شهادة الرجل. وفى إيران، لعبت الطوابير النسوية دوراً نشطاً فى المظاهرات، ضد نظام الشاه عام ١٩٧٩، ثم تظاهرن ضد السياسات المعادية للمرأة لنظام الحكم الأصولى، الذى حل محل الشاه، واستولت ١٥٠٠٠ امرأة على قصر العدالة مطالبات بحقوقهن.

وهذا يعنى أن الطابور النسوى أثبت وجوده، سواء على مستوى الزمان أو المكان، فى شتى بلاد العالم. فمثلاً، حصلت المرأة الأسترالية على حق التصويت عام ١٩٠٩، رغم أن النساء الأستراليات المنتحيات إلى الأصول الأولى للبلاد، لم يحصلن على ذلك الحق إلا عام ١٩٦٧. وفى العام نفسه (١٩٠٩)، تأسست الجمعية السياسية للمرأة الأسترالية، مع نمو الوعى النسوى من أجل المساواة فى الأجور والحقوق بين الرجال والنساء.

وتواصلت انتصارات الطابور النسوى فى بلاد العالم الجديد، فتم إنشاء "الاتحاد البرازيلى لرقى المرأة، على يدى برتا لونز عام ١٩٢٢، وفاز بحق المرأة فى التصويت عام ١٩٣٢. كما عقد المؤتمر النسائى الدولى فى الأرجنتين عام ١٩١٠. وفى عام ١٩١٨، تأسس هناك حزب نسائى قومى. وابتداءً من عام ١٩١٩، نشأت منظمة حقوق الـ ١١٠٠٠ امرأة القوية، فى سبيل حق المرأة فى التصويت.

هذا على مستوى الزمان، أما على مستوى المكان.. فكان التأثير النظرى للنسار المتطرف والتفكير التحليلى والنفسى قوياً جدًّا فى حركة تحرير المرأة فى ألمانيا ستينيات القرن العشرين، وانتعشت المجلات المناصرة للمرأة فى السبعينيات، وكانت هناك حملة كبيرة ضد قانون الإجهاض، وازدهرت المقاهى والمراكز والمكتبات والقاعات السحاقية النسائية، كما ازدهرت جماعات العمل المناصر للمرأة..

كانت السياسات الخضراء من المؤسسات العميقة فى الحركة النسائية فى الثمانينيات، كما أثرت الطوابير النسوية فى السياسات الخضراء، فى أواخر الثمانينيات، ودار جدل كبير حول مانيفستو الأمهات، الذى نادى بأفضلية "القيم النسوية" على القيم الذكورية فى الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

هذا عن الطابور النسوى الألمانى، أما عن الطابور النسوى الإيطالى.. فقد نجح فى افتتاح محطة إذاعية باسم راديو دونا، كما أصدر مجلة نسوية. وفى نابولى، قامت الصداقات فى المتاجر المتنوعة والسوبر ماركت بما عُرف "بإضراب عن الابتسام"، رافضات أن يتصرفن بطريقة "مريحة" مع الزبائن، إلا إذا تحسنت أجورهن وأوضاعهن. وأدت الحملات الضخمة؛ من أجل حرية أكبر فى الطلاق وحقوق الإجهاض وضد الاغتصاب إلى تغيرات مهمة فى القانون.

أما فى فرنسا، فقد قامت العاهرات بحملة فى فرنسا من الاعتصامات فى الكاتدرائيات ومبانى البلدية عام ١٩٧٦، احتجاجاً على نفاق الذكور والدولة فى الجنس، وطالبن بحقوقهن المدنية فى كل أجهزة الإعلام.. أما الموقف فى بولندا، فكان أكثر صرامة؛ إذ سارت أعداد غفيرة من البولنديات سيراً فى طابور عسكرى؛ للدفاع عن حقوقهن فى الإجهاض، ومنددات بالسلطات الدينية والحكومة التضامنية الجديدة عام ١٩٨٩.

وبحكم أن جنوب أفريقيا امتداد للعناصر التى وردت من أوروبا، فإن الثقافة النسوية ينطبق عليها الوضع نفسه؛ فقد اضطرت النساء لمواجهة التقسيمات العرقية العميقة بين الرجال والنساء، التى خلقتها التفرقة العنصرية. ففى عام ١٩٥٦، نظمت ٢٠٠٠٠ امرأة مظاهرة ضد الحكومة، سيطرت عليها مظاهر العنف، التى لم تشهد الدول الأوروبية مثيلاً لها، فقد عانت النسوة من التفرقة

العنصرية والديكتاتورية العسكرية والاضطهاد الاجتماعى، ولم يقبلوا بأى مصالحة سواء مع الرجال أو النساء البيض، فهن فى النهاية أصحاب البلاد. وكان من أشهر أناشيدهن الموجهة، كطلقات الرصاص إلى البيض، والتى حفظتها الأجيال:

الآن تلاعبت بالنساء

قذفت بهن على الصخور

زحزحت جلموداً

والآن سيتم سحقك

كانت الطوابير النسوية فى مقدمة الحركات المعادية للديكتاتورية العسكرية، على مستوى العالم بصفة عامة، وجنوب أفريقيا بصفة خاصة.

أما النساء فى العام العربى، فقد اتخذن فى نضالهن مساراً وسطاً أو ثالثاً بين القيم الغربية المهيمن عليها الذكور، والقيم الأصولية فى التراث العربى، مستندات إلى نقاط القوة التقليدية للمرأة؛ بصفتها تاجرة وشاعرة فى المجتمع العربى. وإن كانت ثورة ١٩١٩ المصرية قد أثبتت أن أولوية الكفاح فى فكر المرأة المصرية كانت ضد الاستعمار البريطانى، كما أثبتت الرائدة النسوية التاريخية هدى شعراوى أن المرأة المصرية بذكائها ودهائها كفيلة بتسوية مشكلاتها مع رجلها، بمجرد انتهاء معركتها مع الاستعمار.

وقد تكررت أسطورة هدى شعراوى بظهور نوال السعداوى، التى أنشأت فى عام ١٩٨٢ بطابورها النسوى، لجنة حقوق المرأة الداعية للوحدة العربية، ومقرها فى القاهرة؛ فقد تصدى هذا الطابور لملفات الحقوق القانونية للمرأة؛ حتى لايتم إهدارها فى غفلة من الزمن.

(٧) الطابور الماسونى

أثارت الماسونية من الجدل والتحليل والقلق، ما جعلها مادة خصبة لدراسات وكتب عديدة، مثل: "موسوعة الماسونية: القوة الخفية التى تحكم العالم" للدكتور الحسينى الحسينى معدًى، و"الماسونية: عقدة المولد وعار النهاية" لمحمود ثابت الشاذلى، والماسونية: ذلك العالم المجهول" لصابر طُعيمة، و"الماسونية فى العراء" لمحمد على الزغبى، و"اليهودية والماسونية" لعبد الرحمن الدوسرى، و"الماسونية بين الحقيقة والشعارات" لمحمد زكى الدين، و"الماسونية والمنظمات السرية" لعبد المجيد همو، و"الجمعية الماسونية: حقائقها وخفاياها" لأحمد غلوش، و"الصهيونية والماسونية" لعبد الرحمن سامى، و"الأهداف المعلنة الأسرار الخفية لأندية الروتارى والماسونية" لمحمد فهيم أمين، و"الجمعيات السرية فى العالم: البروتوكولات البهائية والماسونية" لعبد الوهاب المسيرى، و"تاريخ الجمعيات السرية والحركات الهدامة" لمحمد عبدالله عنان، و"الروتارى والروتاريون" لحسين عمر حمادة، و"الجمعيات السرية" لعلى أدهم، و"الأسرار الخفية فى الجمعية الماسونية" لشاهين مكاريوس، و"أصل الماسونية" للأب اليسوعى لويس شيخو، و"البناية الحرة وروح الماسونية" لأحمد زكى أبو شادى، و"تاريخ الماسونية العام" لجورجى زيدان، و"الخلاصة الماسونية" لإيليا الحج، و"الماسونية بين الشيوعية والصهيونية" لعفيفى إبراهيم حسن، و"أندية الليونز الماسونية فى مصر" لأبو إسلام أحمد عبد الله، وغير ذلك من الدراسات والمراجع، التى يصعب حصرها فى هذا المجال.

ورغم كل المراجع والمصادر التى كتبها هؤلاء المفكرون الرواد عن الماسونية، إلا أن أحداً منهم لم يسهب ويتعمق فى الآثر الخطير، الذى مارسته فى أعمال الطابور الخامس والتجسس والمخابرات، وغير ذلك من الأنشطة السياسية والاجتماعية المريبة، التى تكاد تمتد لتغطى العالم أجمع.

صحيح، أن مصطلح "الطابور الخامس" لم يظهر فى الأدبيات السياسية، إلا فى أثناء الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩)، عندما كان الجنرال فرانكو يهاجم القوات الجمهورية داخل العاصمة مدريد بأربعة طوابير عسكرية؛ إذ تشكل طابور خامس سرى داخل المدينة من أنصار فرانكو، مهمته بث روح الهزيمة وإضعاف الثقة فى نفوس أنصار الجمهورية، عن طريق نشر الشائعات المختلفة، فضلاً عن القيام بأعمال الجاسوسية والتخريب المختلفة، ثم صار يطلق على كل الحالات والمواقف المشابهة، فمثلاً شاع استعمال مصطلح

"الطابور الخامس" فى الحرب العالمية الثانية إلى استخدام هذه الوسيلة أو الحيلة فى غزو النرويج وهولندا وبلجيكا، ولم يعد مقصوراً على الصراع بين الوطنيين والجمهوريين فى الحرب الأهلية، الإسبانية التى بلورت أساليب الدعاية السوداء والتجسس والشائعات، التى مارستها قوات الوطنيين الإسبان، ومنهجت مصطلح "الطابور الخامس" الذى يتضمن كل هذه الآليات وغيرها؛ بحيث لم يعد تطبيقه مقصورًا على تلك الفترة التاريخية، بل امتد منهجه عبر التاريخ ليشمل مختلف العصور بحيث يمكن تطبيق آلياته على عصور مضت وتولت، أو عصور راهنة أو قادمة سواء على مستوى الدول أو الجيوش أو المجتمعات، أو الشعوب أو المؤسسات أو التجمعات أو حتى الأفراد فى حياتهم اليومية القابلة لتشكيل أو توليد مختلف أنواع أو مستويات الطابور الخامس، الذى ظل محتفظاً باسمه فى شتى أنحاء العالم، بعد أن تجددت وتعددت آلياته وأساليبه وأدواته وابتكاراته بحيث لم يعد فى الإمكان حصرها.

وهذا الفصل "الطابور الماسونى" يوضح كم كانت الماسونية رائدة فى توظيف "الطابور الخامس" واخضاعه فى كل مجالاتها، التى جعلتها القوة الخفية التى تحكم العالم بأساليب فى منتهى الخفاء والسرية والدهاء لدرجة أن عدداً لايحصى من الدول الكبرى أو الصغرى سعت بحماس منقطع لركوب الأمواج والتيارات التى أحدثها الطابور الماسونى، حتى لو انجرفت معه، دون أن تدرى. ولاشك أن كل هذه الملابسات الغامضة والمريبة والمتقلبة والمتلونة، لابد أن تثير تساؤلات عديدة وشائكة عن الجذور العميقة والممتدة للماسونية عبر العصور وفى مختلف البقاع؛ بحيث تكاد خريطتها أن تصبح موازية لخريطة العالم نفسه.

فى قاموس أوكسفورد الكبير الصادر فى عام ١٨٧٩، تعنى كلمة "ماسون" عند اللغويين فى عام ١٣٥٠، "أصحاب الحرف، الذين لايرتبطون بأية نقابة أو جمعية، أى إنهم أحرار". وعندما احتاجوا إلى الدفاع عن مصالحهم، أنشأوا جمعية أطلق على كل عضو فيها لقب "أخ"، شرعوا فى تداوله فيما بينهم.

وكان الأب اليسوعى لويس شيخو فى كتاب "السر الماسونى فى شريعة الفارمسون"، الصادر فى بيروت عام ١٩٤٠، قد نقل الدلالة اللغوية لكلمة "الماسون" عن الباحث دى سيجور الفرنسى بأن كلمة "فارمسون"، هى اسم مركب من لفظين فرنسيين: "فرانك"، ويعنى الصادق أو الصريح، و"ماسون" ويعنى البغاء أو البانى، أى أنهم بناؤون صادقون.

وفى الجزء الخامس من موسوعة، "تاريخ الحضارات العام والخاص" الصادرة فى القرن الثامن عشر، كتب رولان موسينيه وأرنست لابروس تعريفاً دقيقاً للماسونية بأنها جمعية دولية خاضعة لنظام متسلسل السلطات، ويتمثل

قانونها الأساسى يتمثل فى تفانى الأعضاء بعضهم فى سبيل البعض الآخر؛ خاصة فى تبادل المساعدات.

أما كوبند البانسلى فيؤكد أن القوة الخفية التى تمنح قوة الدفع للماسونية من وراء الستار، هى بمثابة الجوهر السرى لكل الشعب اليهودى، والتى عرفت بأشكال ومفاهيم ودلالات متباينة، وإن كانت فى معظمها عبارة عن نظام من العلاقات الأخوية، مقنع برموز تدور حول رمز أساسى، هو هيكل سليمان؛ مما يؤكد أن اليهودية متجذرة فيها.

ولعل التناقض بين غموض تاريخ الماسونية وكثرة المؤلفات التى كتبت عنها، يرجع إلى غياب الوثائق التاريخية المكتوبة عنها. وكان ما بذل من جهود لإلقاء الأضواء التحليلية والتفسيرية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، صادراً عن بعض التفسيرات والتعاليم والوصايا، الموجهة إلى مجموعة "الإخوة" من الأجيال الجديدة من أعضاء الجمعية"، ولكنه لم يكن كافياً لإلقاء الضوء الفاحص لما يمكن أن يشكل مادة علمية صالحة لمؤرخ، يسعى إلى كشف الحقائق.

وقد تمثلت المعضلة فى أن كل ما عثر عليه المؤرخون والباحثون فى بعض القضايا والتعاليم والوصايا وتاريخ بعض المحافل الرئيسية، لم يتناول الحركة السرية أو القوة الخفية، رغم أنها بمثابة المحور المادى والروحى للماسونية. ومع ذلك، فهناك من الكتاب والمفكرين، مثل: شيريب سبيرو دوڤيتش، من يعتقد اعتقاداً جازماً بوجود الهيئة القادرة على سد هذا النقص، فمثلاً يؤمن سبيرو دوفيتش فى كتابه "حكومة العالم الخفية" بوجود طابور خامس، له صفة العالمية، وصل عدد أفراده فى أوائل القرن إلى ثلاثمائة رجل يهودى يرأسهم واحد منهم، فى إطار نظام ديكتاتورى استبدادى، ويعملون طبقاً لخطة مرسومة للسيطرة على العالم؛ فهم عبارة عن طابور خامس أو حكومة خفية تحكم الشعوب بواسطة عملائها، ولاتتوانى عن قتل أو التخلص من كل مسئول، يحاول الخروج عن طاعتها، أو يقف حجر عثرة فى سبيل تنفيذ مخططاتها.

ولم يتقاعس الماسونيون منذ ذلك الحين عن مضاعفة خلايا منظوماتهم فى جميع أنحاء العالم، وجذبوا إليها كل من يصير أو يشتهر بأنه ذو روح طاغية وشخصية كاريزماتية.. كان الهدف الاستراتيجى من هذه الخلايا أن تكون طلائع الطابور الخامس، التى تمد المنظومات بما تحتاجه من أخبار، كما أنها تعتبر أفضل مراكز للدعاية. وأصبحت القيادة الماسونية تتألف من صفوة العلماء والمفكرين، فى حين أصبح لهذه الخلايا أيضاً ممثلوها الخصوصيون الذين يحجبون عن الأعين المواقع، التى تقيم فيها تلك القيادة، التى لها وحدها الحق فى تعيين من يتكلم عنها فى رسم نظام المستقبل، ووضع الحبائل والمصائد لجذب المزيد من العملاء والأعضاء.

ومع مطلع التاريخ الميلادى من عام ٥٥م إلى عام ١٠٥، انتشرت الهياكل فى مختلف البلدان، ولم تعد مقصورة على أعداد محدودة، فى مقدمتها هيكل أورشليم. ومن أشهر الهياكل الجديدة "هيكل روما"، وأصبح بعض هذه الهياكل تابعاً للهيكل المركزى فى أورشليم، والبعض الآخر تابع لهيكل روما، الذى كان فرعاً من الهيكل المركزى، ولكن أكثر من مؤسسى الهياكل الأوروبية، كان يدفعون الأعضاء الخفيين الجدد إلى اقتفاء منهج هيكل روما، الذى مضى على إنشائه سبعة قرون، ولم يزل مزدهراً ومتألقاً.

وكانت أبرز الهياكل التى أنشئت فى تلك الفترة: أربعة فى روسيا، وأربعة فى جاليا (فرنسا)، وثلاثة فى جرمانيا (ألمانيا)، ثم أخذت تتزايد فى عواصم الأقاليم ومختلف بلدانها، وكان مرجعها الرئيسى الأعلى هو هيكل أورشليم. وقد تمثلت هذه المرجعية فى التشديد على وصية التكتم، وعدم عقد الاجتماعات إلا فى الهياكل الخفية تماماً؛ أى تحت الأرض، لدرجة أن الأعضاء العاملين كانوا يخرجون من الهيكل مسودين وجوههم، حتى إذا رآهم الناس عند خروجهم، يظنون أنهم يشتغلون فى أعمال الفحم. وظلت هذه التقاليد سائدة حتى أواخر القرن الثامن عشر، عندما شرعت الماسونية الجديدة فى إقامة محافلها فوق الأرض.

وكان هدف الماسونية الجديدة يتمثل أساساً فى العناية بشئون البنائين الأحرار "الماسون". وكعادة اليهود دائماً، استغلوها فى سبيل تحقيق أطماعهم، ودخلوا فيها وحولوها عن وجهتها، صوب أغراضهم الاستراتيجية، وأفرغوها من محتواها الدينى والإنسانى، وأحلوا محلها كل حيل وألاعيب الطابور الخامس الزاخرة بالتآمر والتجسس والدعاية السوداء وتحطيم الآخرين بشتى الوسائل والبدع، وغير ذلك من المبادىء المسمومة، التى أحتوى عليها كتاب "بروتوكولات حكماء صهيون". فمثلاً يؤكد البروتوكول الرابع عشر ضرورة اليقظة فى انتظار الوقت، الذى يصل فيه اليهود إلى السلطة، كى يسارعوا إلى بناء ومضاعفة خلايا الماسونية فى جميع أنحاء العالم، التى ستجعل وجودهم الدولى والسياسى والاقتصادى حقيقة تفرض مساراتهم، التى تتخطى وتتجاوز الحواجز والحدود بين مختلف الدول.

وقد تجسد الطابور الخامس عند اليهود فى مقدرتهم الفذة على التطور العلمى فى تطويع الزمان والمكان والبشر؛ لتنفيذ ما يخططون له. فمنذ أن أخذت القوة الخفية لهذا الطابور تعمل عملها فى توجيه الأجيال اليهودية المتتالية، واليهودية العالمية تمثل الخطر، الذى يهدد الأمم والدول تحت ستار الماسونية القادرة على إخفاء كل الدسائس والمؤامرات الصهيونية، والخروج على العالم بوجه إنسانى حضارى براق، لايفرق بين شعب وآخر، بل بين فرد وآخر!! ولذلك لعبت

الماسونية اليهودية فى العصر الحديث دوراً أصبح من سمات العالم الحديث، جعلها تحظى بالآمان على محافلها ومنتدياتها وأنشطتها المتعددة والمتنوعة بصفة عامة. وأصبحت، من خلال هذا الطابور الخامس، القوة الخفية المحركة للأطماع اليهودية والماسونية فى خططها للهدم، الذى تتسلل به إلى الأمم والدول؛ بحيث تنفذ إلى الحكومات والبرلمانات والعروش والكراسى.

وكانت الجمعيات المذهبية الماسونية رائدة فى توظيف كل طاقات وإمكانات الطابور الخامس، قبل قرون من استخدامه كمصطلح فى الحرب الأهلية الإسبانية (١٩٣٦ - ١٩٣٩)؛ فقد استطاعت هذه الجمعيات أن تبتكر مناهج تخطيطية منظمة ومتداخلة، امتدت عبر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وكانت هذه المراحل نتيجة لما جدَّ على حياة الجماعات اليهودية، داخل البلدان التى استوطنوها؛ إذ تمكن النفوذ اليهودى المتنامى باستمرار من التحرر من القيود والحساسيات، التى أصابت بما يشبه الشلل، بحيث استطاع اليهود من الانطلاق كمواطنين لاعتلاء أمواج النمو، والتطور المادى، الذى ساعد على تغيير نوعية العلاقات الاجتماعية فى الحياة اليومية، وخلق مجالات وميادين للعمل الاجتماعى والسياسى والاقتصادى من قبل.

منذ مطلع القرن الثامن عشر، أعاد اليهود المنظر فى التعاليم اليهودية، وإن كان الهدف الاستراتيجى المرتبط "بالبروتوكولات"، وأساسيات العقيدة الدينية، قد ظلت فى جوهرها كما هى. فقد اقتصر التغيير على أسلوب الأداء أو العمل؛ ليلائم الانطلاقة الجديدة التى امتطها الجمعيات الماسونية على مختلف المراحل، وهذا التغيير الزئبقى ضمن لها إمكانات النجاح فى أن تصبح أكبر البيوتات المالكة والحاكمة فى أوروبا، أعضاء فى المحافل الماسونية.

وكان التحالف الخفى بين الماسونية والصهيونية قد أضفى عليهما كياناً سريًّا ودقيقاً وغامضاً على كل ما يقال عنهما فى العلن، ولذلك كتب الصحفى الأمريكى لورانس مايكل، مؤكداً أن الحصول على معلومات، لاتقبل الشك عن الأنشطة الداخلية للحركة الصهيونية وتوأمها الماسونية، مسألة فى غاية الصعوبة، قد تصل إلى درجة الاستحالة؛ خاصة وأن الصحافة الصهيونية تمارس عملية تضليل وتعمية واسعة لهذه الأنشطة، بالإضافة إلى أن معظم المنظمات الماسونية والصهيونية، تمارس النشاط خلف لافتات وشعارات متنوعة، وواجهات ومنظمات ذات صبغة دينية، واشتراكية، وخيرية، وتربوية، وثقافية، ورياضية، وعلمية، واجتماعية، وغيرها من المنظمات التى تتخذ شكل الجمعية أو الفرقة أوالفريق أو المنتدى أو الهيئة أو الاتحاد أو النادى أو الصندوق الذى يتمسح بالأنشطة

التنموية أو الخيرية...الخ. وكلها فى النهاية عبارة عن طابور خامس، يسعى دائماً إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

ويمكن القول بأن الأساطير والغموض والرموز والوثائق الملتبسة، التى يعتمد عليها مؤرخو هذه الحركة، هى التى منحتها تلك القوة الخفية، التى ارتبطت بمفهوم الطابور الخامس عبر العصور. ولم تعد هناك جدوى من البحث عن منشئها؛ خاصة عندما تحولت وتبدلت فى أهم مظاهرها، عما كانت عليه فى العصور القديمة، لدرجة أنه لم يتبق منها غير الاسم أو المصطلح "ماسون"، الذى لم يعد يدل على المسمى الذى وضع له واشتهر به.

ويكفى أن اليهودية العالمية لاتزال الطابور الخامس المتماسك والصلب والسند الرئيسى للماسونية، والدليل على ذلك أن القادة والأساتذة الكبار فى المحافل الماسونية، هم الممثلون للجمعيات اليهودية السرية، وإن كان معظمهم مجهولين إلى حد كبير. ومن الملاحظ أن الدارسين الثقاة قد أرجعوا التماسك أو الترابط الواضح بين الماسونيين، فى العالم إلى كثرة عدد القادة اليهود فى الصفوف الأمامية من الماسونية؛ باعتبارهم قادة الطابور الخامس، بكل أنواعه وفروعه فى شتى أنحاء العالم.

وكانت المحافل الماسونية بمثابة مراكز الطابور الماسونى الخفى، منذ أن اكتسبت الماسونية شكلاً منظماً ومنهجاً يتحتم إتباعه، وصار لها نظامها الداخلى منذ مطلع القرن الثامن عشر، حين أعد جيمس أندرسون لها كتاباً بعنوان "الدستور الماسونى" فى عام ١٧٢٧، وحدد فيه الشروط اللازمة للانضمام للمحفل، وأسس التعامل بين القادة والأعضاء.

ولقى الكتاب قبولاً من المحفل الماسونى وتم اعتماده. وكان طليعة التقنين للفكر الصهيونى والماسونى على السواء، وهو التقنين الذى سعى إلى تحقيقه رواد الفكر الصهيونى، الذين وجدوا فى الفكر الماسونى التركيز على شئون البنائين الأحرار، فسارعوا كعادتهم إلى الاحتيال على الفرصة لاستغلالها فى تحقيق أطماعهم، وانضموا إلى التجمع الماسونى، وغيروا وجهته إلى أخرى يرتضونها، بعد أن أفرغوه من المحتوى الإنسانى؛ الذى كان فى خدمة بناء المجتمع من أجل كل البشر، ليصبح فى خدمة اليهود بصفة خاصة.

ويذكر المفكر الأمريكى وليم كاى كار فى كتابه "العالم لعبة اسرائيل" أن آدم وايز هاوبت رجل الدين المسيحى الألمانى، كان قد أرتد عن مسيحيته، وأصبح ملحداً. وكانت اليقظة اليهودية كعادتها على أشدها، وهى تتربص بأية فرصة متاحة لتدعيم طابورها الخامس؛ فأدركت أن اتجاه هاوبت الإلحادى سيمنح خططهم قوى دفع فريدة فى نوعها؛ فاتصلوا به عام ١٧٧٠، وأحاطوه بكل

الإغراءات الممكنة، وقدموا كل أفكارهم ومقرراتهم إليه؛ لكى يراجعها ويعيد تنظيمها على أسس حديثة، وأن يضيف إليها من فلسفته الإلحادية مايتفق من مخططات التخريب والتدمير، التى وضعوها بهدف السيطرة على شئون العالم.

ونجحت الخطة نجاحاً تاريخيًّا، عندما أثبت هاوبت جدارته بحسن ظن اليهود به، بعد أن أنجز مهمته فى عمل دؤوب لمدة سبع سنوات، وقدم لهم فى عام ١٧٧٦ قواعد مخططات ونظريات مشيخة صهيون، التى تهدف هدم القيم الإنسانية والديانات جميعها، باستثناء اليهودية بطبيعة الحال، وتدمير الحكومات الشرعية، وزرع بذور الحقد والكراهية، والصراع العقيم فى كل المجتمعات والبيئات والجماعات بل والأسر، حتى يتناحر أفرادها وطوائفها وحكوماتها وشعوبها، وتوليد صراع دائم وفق وحروب فيما بينهم لاتنطفئ نيرانها أبداً. وإفساد الأخلاق والضمائر والذمم، ونشر الإلحاد، وفوضى الجنس على وجه الخصوص بحكم أنه أفيون الشعوب، التى تعجز عادة عن التصدى لإغراءاته. ولذلك لم تقتصر آفاق هاوبت الفكرية على تجريد الإنسان من كل قيمه ومبادئه، بل وتعريته، بحيث لايخجل من كشف عوراته، بل يتباهى ويستمتع باستعراضها سواء أكان ذكراً أم أنثى. وبذلك يصبح الجنس الشغل الشاغل لمعظم البشر، والغذاء اليومى الممتع لهم بلا حدود.

ولم يقتصر طموح هاوبت على رسم مخطط المؤامرة العالمية والنظريات التى تبررها وتدعمها، بل انطلق إلى تأسيس القواعد الراسخة، التى تدرب كتائب الطابور الخامس السرى فى إطار محفل، يسعى إلى هدم وإزالة كل عقبة تقف فى طريقه، ويطلق القوة الخفية الكامنة فى فكر أعضائه؛ للقضاء على كل القيم والذخائر والمواريث والمقدسات الإنسانية.

والجديد فى هذا المحفل يتمثل فى اتباع أسلوب يتفق مع التطور الحضارى؛ بهدف إقامة حكومة عالمية واحدة تضم العباقرة أصحاب الطاقات الفكرية والعلمية، الذين أخلوا قمم العصر الحضارية. ونجح هاوبت فى خداع كثير من هؤلاء المفكرين والعلماء والمثقفين فى الغرب، واستطاع أن يجتذب إلى فكرته أنصاراً واتباعاً، بلغ عددهم الألفين، فيهم أبرز أساتذة الجامعة فى العلوم والفنون والاجتماع والأدب، والاقتصاد والتجارة والسياسة والدين والفلسفة.

وكعادة الولايات المتحدة، منذ أن برزت خريطة العالم السياسية، أن تحتوى كل ظاهرة تنتشر فى دول العالم مثل النار فى الهشيم؛ لكى تجعل منها طابوراً خامساً دوليًّا يحقق لها تطلعاتها، سواء فى الخفاء أو العلن، ولذلك وجدت ضالتها فى الماسونية، وشجعت على انتشارها خاصة بين مشاهير الرجال، فى كل ولايات الاتحاد، الذين اعتادوا أن يفخروا بانتسابهم إليها؛ لأن فى قوتها الخفية يكمن

النفوذ العظيم والرأى المسموع فى كل عمل سواء فى الأعمال السياسية أو غير السياسية.

وكان من الطبيعى أن يكون أغلب أعضاء البرلمان، بمجلسيه من نواب وشيوخ، أعضاء فى المحافل الماسونية. وتعتبر الماسونية أكبر تنظيم سياسى واجتماعى وثقافى وفكرى فى الولايات المتحدة، وأكبر نسبة بينهم، هى فى نيويورك، التى بها وحدها ألف محفل. كذلك، فإن منظمة ماسونية واحدة هى "بناى بريت" بلغ عدد أعضائها عام ١٩٧٤ حوالى نصف مليون عضو، وقد أجرى الباحثون الأمريكيون تحقيقاً مفصلاً عن تغلغل العناصر اليهودية فى الحكومات الأمريكية وخاصة الحكومات الأخيرة؛ فوجدوا أن محفل "بناى بريت"، والذى يسيطر على جميع المحافل الماسونية غير اليهودية، استطاع بشتى الوسائل أن يتغلغل فى الحياة السياسية الأمريكية.

أما فى مصر - بصفتها محور المنطقة العربية - فقد قاربت محافلها على عشرين محفلاً، بعد أن وفدت الماسونية، أثناء الحملة الفرنسية فى عام ١٧٩٨ بقيادة نابليون، الذى كان جيشه يضم نخبة من علماء فرنسا ومفكريها، ومعهم الجنرال المشهور كليبر.

وبمجرد أن بلغت الحملة القاهرة، أوعز بونابرت للجنرال كليبر أن يختار بعض الضباط من الماسونيين، للعمل على تأسيس محفل لهم، يجتمعون فيه لدراسة وتخطيط ما يجب على المصريين ألا يعرفوه؛ فأسس المحفل فى مدينة القاهرة فى أغسطس ١٧٩٨ تحت مسمى "إيزيس"، وأدخلوا فى هذا المحفل الكثير من وجهاء القاهرة وعمدها، وكان نابليون يفعل ذلك فى كل مكان يحتله تمكيناً لحكمه، مما يفسر حماس القادة مثل كايوجراكو، ومحفل بمباى فى الإسكندرية. ثم نقل محفل ممفيس نشاطه إلى القاهرة، وأنشأ تحت رعاية عدة محافل، منها: محفل "أهرام منف"، ومحفل "الكون"، وأيضاً محافل إضافية فى بورسعيد والسويس والإسماعيلية.

وانتقلت المنافسة فى تأسيس المحافل، إلى المنافسة فى الحصول على امتياز أو حق منح الدرجات العليا، التى تصل إلى أعلى درجاتها، وهى ٣٣؛ ففى عام ١٨٦٥، أسس المحفل الإيطالى الماسونى فى الإسكندرية محفلاً ماسونيًا اختص بمنح هذه الدرجات، بل وتم تفويضه بمنح محافل أخرى شتى الدرجات الماسونية، وتبعهم المحفل الإنجليزى الأعظم، فأنشأ فى القاهرة محفل "كونكورديا" ومحفل "البلور" اللذين انضم اليهما كثير من الضباط البريطانيين، ثم أنشئ محفل آخر باسم "كوكب الشرق".

وفى عام ١٨٧١، اتحد تسعة من الأعضاء الماسون الحائزين على الدرجات العليا، وقرروا تأسيس محفل أعظم على الطريقة الأسكتلندية، وقررا أن تكون لهذا المحفل صلاحية منح الدرجات ٣٣، التى تصل أعلاها درجة فيها إلى "أستاذ أعظم ماسونى".

ولم تتوقف المحافل الماسونية عن الانتشار والتطور، ففى عام ١٨٧٢، دعا الماسونى الكبير الماركيز يوسف دى بوجارد إلى إحياء محفل ممفيس الأعظم، كما أسس المحفل العالى الفلسفى، ثم وحدهما مع المحفل الأسكتلندى باسم محفل الشرق الأعظم الوطنى المصرى، الذى أصبح مقر الماسونية الدولية المصرية على الطريقة الممفيسية.

وفى ٢١ مارس ١٨٧٣، جرى انتخاب الأستاذ الأعظم زولا لرئاسة المحفل، وفى ٢٩ ابريل ١٨٧٣، انضم الخديوى إسماعيل باشا الذى أصبح راعياً للماسونية المصرية، وانتهز زولا فرصة انضمام الخديوى اسماعيل باشا إلى محفل الشرق الأعظم المصرى، وقام بتوحيد المحافل الماسونية المصرية تحت زعامته.

وفى عام ١٩٠٠، وصل عدد المحافل في مصر إلى ٢٩ محفلاً، بالإضافة إلى عدد من المحافل الماسونية، التى تتبع دولاً أجنبية كبريطانيا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفى عام ١٩٥٢، بعد قيام ثورة يوليو، حلت نفسها حتى تصرف نظر قادة الثورة عنها، ولكن الحكومة المصرية وضعت كل هذه المحافل تحت رقابتها لأول مرة، وتأكدت بالأدلة المادية أنها ظلت تمارس نشاطها المريب بشكل سرى مثل الجواسيس تماماً.

عندئذ فى ١٩٦٤ نفد صبر الحكومة، وقررت حلها نهائيًا، وأعلنت أن هذه المحافل هى طابور خامس لقوى أجنبية بل وخفي، ويمثل وجودها تهديدًا للأمن المصرى القومى. ولم يتبق منها سوى المنظمات، التى تنتمى إلى المجتمع المدنى المصرى، مثل: الروتارى، والروتراكت (شباب الروتارى)، والإنتراكت، والليونز، والإنرويل، وغيرها من المنظمات، التى جعلت أنشطتها مقصورة على الأنشطة الخيرية والاجتماعية والصحية والتعليمية.. إلخ.

أما بالنسبة لسوريا فكان دخول الماسونية إلى دمشق على يد الأمير عبد القادر الجزائرى فى عام ١٨٥٦، بعد عودته من مصر للإقامة فى دمشق.. كان المحفل تابعاً لمتحف إيطاليا الأعظم، وفى حماية الأمير عبد القادر الجزائرى، وزادت قيمة المحفل نتيجة لتدخل الأمير بصفته قطبه الأعظم لحماية المسيحيين فى مذابح ١٨٦٠، ونجحت مهمته؛ مما زاد من شعبيته، وجعل المحفل محوراً ماسونيًا له ثقله ووزنه.

وكان محفل الشرق الأكبر المثالى العالمى، قد تأسس فى بيروت، فى عام ١٩٣٩. لكن الجزائرى سعيد فى كتابه "الماسونية مالها وما عليها" يقول إنه سرعان ما توقف فى عام ١٩٤٠؛ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية، ثم عاد ليمارس نشاطه عام ١٩٤٨.

وكان من أهم أعضائه جبران توينى، وأمين الريحانى، وولى الدين يكن، ويوسف الحاج، لكن الحاج انسحب ليصدر أكثر من كتاب ليفضح فيه الماسونية، مثل: كتاب "الماسونية جمل اليهود" و"هيكل سليمان: الوطن القومى لليهود". ومن الجدير بالذكر أن يوسف الحاج كان أول من أدخل الماسونية إلى العراق وإيران، وأول من حصل على تصريح بدخول النساء فى الماسونية فى سوريا ولبنان، أسوة بالنساء فى البلاد الغربية.

ومن يتتبع إنشاء المحافل الماسونية يدرك أنها محافل يهودية فى جذورها. وفى مقدمتها محفل "فسو/يادى/فيك" الذى تفرعت عنه شبكات من المحافل، التى انضمت إليها عدة ملايين، بعد أن أجريت عليها عدة تعديلات، منذ تأسيسها عام ١٨١٧.

ويكفى أن نذكر أن هيرتزل نفسه كان مؤسسها، وهو الذى حدد هدفها الأساسى والاستراتيجى فى إقامة الدولة اليهودية، وأن المؤتمر الصهيونى هو أعلى هيئة فيها، ويقوم بانتخاب المحفل الصهيونى العالمى، الذى يقوم بالتنسيق بين أنشطة المنظمات الصهيونية؛ خاصة فى مجال التثقيف الدينى، وشئون منظمات الشباب، وأعمال الدعاية بشتى أنواعها، والعلاقات بين المنظمات الصهيونية وغير اليهودية، والتخريب عن طريق الشركات التى تسيطر عليها وتخفى خططها ومشروعاتها بالأعمال التجارية والاقتصادية المزدهرة، والتى لها فروع كثيرة، وأذرع أخطبوطية فى معظم أنحاء العالم.

وهناك أيضاً محفل "التحالف الاسرائيلى العالمى" أو "أليانس إسرائيليات أو نيفرسال"، وهو محفل خاص باليهود أسسه فى فرنسا الحاخام أدولف كريمتى" واسمه الحقيقى "إسحق كريمتى"، الذى كان عضواً ثم رئيساً لعدة حكومات فرنسية فى ذلك الوقت (١٨٦٠).

وقد اشتهر بندائه الذى اختتمه بالعبارة التالية: "لقد اقتربت الساعة عندما تصبح كل ثروات الأرض وذهبها تابعة لليهود" وكان هذا المحفل بمثابة المظلة؛ لتعمل تحتها المنظمات الدينية اليهودية الماسونية، وتشمل كل فروع التجمعات اليهودية، سواء فى أوروبا أو الولايات المتحدة، التى أخذت فى يدها زمام المبادرة، عندما أدركت أن هذه الفروع جاءت إليها هدية من القدر؛ لكى تمتطى أمواجها المتتابعة المنطلقة نحو تحقيق أهدافها الاستراتيجية.

وقد تجلت هذه الأهداف فى المحافل والمنظمات والاتحادات، التى تتابع إنشاؤها بطريقة شبه سنوية. وهناك محافل نوعية متخصصة للقيام بمهام معينة، مثل: "محفل لانيترناشيونال"، ومركزه الولايات المتحدة أيضاً، ويضم جمعية مكافحة التشهير ضد اليهود، وقد أدار أعمال هذه الجمعية - بشكل مباشر - فى الولايات المتحدة جاكوبجافيتس عضو مجلس الشيوخ الأمريكى، وهو فى مقدمة اليهود الصهاينة فى مجلس الشيوخ.

وفى عام ١٨٨٨، تم تنظيم أول محفل فرعى لجمعية "بناى بيرث" فى مدينة القدس، وهى الجمعية التى تشرف على أنظمة داخلية سرية، وشبكة من العملاء السريين، فى شتى أنحاء العالم، وفى مقدمة أنشطتهم جمع المعلومات، التى يطلبها اليهود والماسون؛ حتى تكون كل خططهم على أسس علمية ودقيقة وشاملة، ويبلغ أعضاء هذه الجمعية الآن أكثر من نصف مليون.

وفى معظم الأحيان، تبدو الماسونية واليهودية أو الصهيونية وجهين لعملة واحدة. وينطبق هذا الوضع على المجلس الصهيونى الأمريكى، الذى يضم حركة العمل الصهيونى، وعصبة الصهيونية، وحزب العمل الصهيونى المتحد، وجمعية الإصلاح المتحد فى الولايات المتحدة، والمنظمة الصهيونية الأمريكية. وكلها تشكل فى النهاية القاعدة الراسخة، التى تنطلق منها المخططات اليهودية والصهيونية والماسونية؛ لتنفيذها فى شتى أنحاء العالم.

وهذا المجلس أنشئ فى ١٩٢٩، وله علاقات قوية وعضوية مع الوكالة اليهودية فى مجالات المال والتنسيق والضرائب، وتوظيف اليهود الباحثين عن وظائف. كما أنه يرعى المجلس القومى الاستشارى لعلاقات الجاليات اليهودية فى مختلف الدول؛ إذ يتركز هدفه الأساسى فى دعم الكيان الصهيونى وإمداده بالمال، بالإضافة إلى "محفل الماسونيين الأحرار القدماء"؛ وهو الذى قدم بلا أى حرج أو خجل، عرض شراء المسجد الأقصى لتدميره وتسويته بالأرض وإقامة الهيكل على أنقاضه.

ويوضح محمد على الزغبى فى كتابه "الماسونية فى العراء" كيف أن اليهود استغلوا الماسونية، عندما امتطوا أمواجها، وتبنوا رموزها واشاراتها وأسرار التعارف والتعامل بين أعضائها، وفازوا بغنائم بلا حدود. وسواء أكانوا مؤسسيها أم وارثيها أم معدليها، فإن عقلهم البراجماتى والعملى والانتهازى ألهمهم كالعادة على أن يجعلوا منها تخطيطاً لتطبيق مشروعهم الصهيونى الكبير، وستاراً لتغطية أهداف هذا المشروع المريب، الذى أثار الكراهية ضدهم من الشعوب الأخرى.

وجاء مصطلح "الماسونية" ليخفى اليهودية برمتها عن بسطاء الناس والعامة، الذين لايُعْملون التفكير بحثاً عن الحقائق الدفينة، وصاروا لايسمعون سوى

ترديد الاصطلاحات والتوجهات، التى يزخر بها التراث اليهودى، على ألسنة الماسون، دون أية إشارة من بعيد أو قريب إلى اليهودية أو الصهيونية.

ولم تكن الماسونية بذلك تسعى لخدمة اليهود لوجه الله، إذ إنها كانت تهدف خدمة مذهبها أولاً وأخيراً، من منطلق أنه الوجه الآخر لليهودية أو الصهيونية. فقد حققت الماسونية بهذا التخطيط الزاخر بالدهاء والوعى بكل المعطيات، أبعد أهدافها الاستراتيجية، ونجحت فى لفت الأنظار صوب هذه الأهداف، وانتزاع العداوة لليهود من صدور ملايين الناس، واستبدلتها بتقارب وتناغم قد تعجز الدول عن الفوز بهما مهما فعلت.. وكانت المهام التى نهضت بها المحافل الماسونية، سواء فى السر أو العلن، وقد أثبتت أنها أنكى وأخطر طابور خامس عرفته البشر، واستمر كل هذه العهود والعصور والقرون، دون أن يندثر ويصبح فى ذمة التاريخ.

ومهما قيل فى تاريخ الماسونية، فهى كبرى بنات الفكر اليهودى، مهما تضاربت الأقوال والأبحاث عن نشأتها فى عهد موسى عليه السلام، أم فى العصور التالية.. والتطابق فيما بينهما واضح فى السرية، المبالغ فيها فى الماسونية، والتى تؤكد نسبها اليهودى العريق؛ لأن الدين اليهودى فى حقيقته هو المعرفة السرية للتقاليد، وهو الاسم الرسمى للمذهب اليهودى، الذى لاينكره أى مرجع يهودى دينى معاصر أو قديم.

كما أن "الباطنية" فى الماسونية دليل آخر على الصلة الوثيقة بينها وبين اليهودية؛ ولذلك فإن الكلام فى الماسونية واليهودية إما رمز أو رقم، وإذا كان غيرهما، فهو ظاهر لايراد، أو باطن هو المراد، وهذا الباطن لايعرفه سوى الماسونى أو اليهودى، كلٌ طبقاً لمرتبته ودرجته.

أما ظاهر الماسونية، فهو شىء يبدو معروفاً كما يبدو فى التوراة عند اليهود، ولكن يظل الباطن شيئًا آخر، لايمكن أن يفهمه إلا رجال الكهنوت الذين حفظوا نص "العهد" الأصيل والعتيق. وحتى اسم الرب عند اليهود، لايمكن أن يعرفه العامة من الشعب المختار نفسه؛ فهو ليس "يهوه" كما يظن الكثير، بل له اسم آخر، يحفظه رجال الكهنوت المنحدرون من سلالة الأوائل، الذين قبلوا "العهد" مع الرب اختاروه هم لأنفسهم من بين مجموعة الآلهة، التى كانت تتعامل مع سائر القبائل والشعوب الغابرة.

وإذا كانت أسرار الدين اليهودى، لايعرف منها رجل الكهنوت إلا ما يناسب درجته فى سلم طبقتهن، فإن الماسونية أيضاً، كلما ارتقى ابنها فى درجاتها، فلهم من رموزها وتعابيرها ما يناسب الدرجة التى بلغها.

وكان التلمود بمثابة الدستور، الذى حافظ على تماسك هذا الطابور التاريخى، عبر العصور، بكل غموض وسريته وألغازه. وقد عرفه الدكتور عبد الوهاب محمد المسيرى فى كتابه "موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية: رؤية نقدية" الصادر عام ١٩٧٥، بأنه كلمة مشتقة من كلمة "لوميد" العبرية، التى تعنى "دراسة"، وهى شبيهة بكلمة "تلميذ" العربية.

والتلمود هو أحد كتب اليهود الدينية، وهو عبارة عن موسوعة، تتضمن الدين والشريعة والتأملات الميتافيزيقية والتاريخ والآداب والعلوم الطبيعية. كما يتضمن – علاوة على ذلك – فصولاً فى الزراعة وفلاحة البساتين والصناعة والمهن والتجارة والربا والضرائب وقوانين الملكية والرق والميراث وأسرار الأعداد والفلك والتنجيم والقصص الشعبى، بل إنه يغطى كل جوانب الحياة الخاصة لليهودى؛ إذ يتناول كل دقائق إعداد الطعام وتناوله والعلاقات الخاصة بين الرجل وزوجته والطمث، وحتى الدعوات التى يقولها الإنسان بعد الذهاب إلى دورة المياه، أى إنه كتاب جامع مانع بشكل لايكاد يدع للفرد اليهودى حرية الاختيار فى أى وجه من وجوه النشاط فى حياته العامة والخاصة؛ إذ إنه يكاد يضع اليهود فى طابور هائل، لايسمح لأحد بكسر نظامه أو استمراره.

وقد بدأ تدوين التلمود مع بداية العصر المسيحى، ولم يتم ذلك إلا فى القرن الخامس (ويقال فى القرن الثانى عشر)؛ أى إن تأليفه استغرق ما يقرب من خمسمائة عام.

وكان التلمود أول محاولة من جانب حاخامات اليهود لتفسير العهد القديم، بما يتناسب مع وضع اليهود، كأقليات تجارية متناثرة فى العالم، وليس كشعب شبه مستقر فى أرضه، ومن هنا كان شموله الكامل.

ولكن التلمود كان أيضاً سعى اليهودية الحاخامية التلمودية إلى السيطرة على جماهير اليهود، وعزلهم عن بقية الشعوب؛ كى يتسلحوا بأسلحة الطابور الخامس، التى تعتمد على الغموض والسرية والخفاء والشائعات والتعمية؛ بل والتجسس والتلاعب بالآخرين؛ خاصة بعد ظهور المسيحية، التى اتخذت من العهد القديم كتاباً مقدساً وأكملته وعدلته بالعهد الجديد.

كانت هذه الانعزالية مسألة منطقية ومعتادة فى المجتمعات الإقطاعية، التى كانت تشجع الفصل بين الطبقات الاجتماعية والجماعات الدينية، وهى انعزالية كانت تأخذ فى الغالب شكل التعالى على الناس.. وتسرى هذه النزعة الانعزالية المتعالية، بحدة فى معظم صفحات التلمود، التى أكدت الصورة الذهنية للطابور الخامس الغامض والمتفرد، فلا يدخل الجنة سوى اليهود؛ إذ إن أرواحهم تعد جزءاً من الله تماماً، كما أن الابن جزء من أبيه.

وإذا اعتدى فرد من الأغيار على يهودى، فكأنه اعتدى بذلك على الغرة الإلهية. وقد خلق الأغيار على هيئة الإنسان؛ لكى يكونوا لائقين بخدمة اليهود، الذين خلقت الدنيا من أجلهم، إذ ليس من الملائم أن يقوم حيوان على خدمة الأمير، وهو على صورته الحيوانية.

وكان التلمود يستخدم أساساً للتربية اليهودية، فكان الدارسون اليهود يستذكرونه لمدة سبع ساعات يوميًّا طوال سبع سنوات.. وقد نجح التلمود فى ضرب العزلة الوجدانية والروحية والعقلية على اليهود، حتى أن الشاعر الألمانى هاينه وصفه بأنه وطن اليهود المتنقل.

ومما زاد من حدة الانعزالية، صفة القداسة التى تحيط التلمود بهالة لايمكن اختراقها؛ فعلى الرغم من أنه مجرد تفسير للعهد القديم، فإنه مثل كل كتب الشروح اليهودية، يكتب قداسة معينة؛ خاصة وأن أسطورة الشريعة الشفهية سيطرت على الوجدان اليهودى سيطرة تامة، بعد ظهور المسيحية.

فى بداية الأمر، كان ينظر إلى التلمود على أنه يأتى فى المرتبة الثانية بعد التوراة، ولكنه بعد حين أصبح بلقب "التوراة الشفهية"؛ أى صار مساوياً لتوراة موسى فى المرتبة، ولم يعد فى وسع أى يهودى مخالفته، ثم أخذت درجة قداسته فى الازدياد والارتفاع، حتى أصبح أكثر قداسة من التوراة ذاتها، ودستور الطابور الخامس نفسه.